

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الموضوع:

مدى فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي
دراسة حالة *2000-2010*

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: مالية مؤسسة

تحت إشراف الأستاذ:
د/عوينان عبد القادر

من إعداد الطالبة:
صالحى طاموس

لجنة المناقشة:

أ.ضيف أحمد.....رئيسا
د.عوينان عبد القادر.....مشرفا
أ.عبيدات عبد الكريم.....مناقشا

السنة الجامعية 2014/2015

شكر و عرفان

اللهم إنا نسالك أن تلهمنا، شكر نعمك و تجعل علمنا مخلصا لوجهنا

فالحمد و الشكر لجلالك و عظيم سلطانك

"و ما توفيق إلا بالله عليه توكلنا و إليه أنبنا"

قال رسول الله صلي اله عليه و سلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسد إليكم معروفا فكافئوه، فان لم تستطيعوا فادعوا له"

و اقتداء بهذا الحديث نوجه شكرنا إلي الأستاذ المشرف: "الأستاذ عوينان عبد القادر" الذي غمرنا بكرمه و نصائحه و

توجيهاته، و خاصة دعمه و تفهمه لنا

كما نتقدم بجزيل الشكر و التقدير مسبقا لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة والحكم

عليها وإثرائها بآرائهم السديدة.

كما اتقدم بالشكر الى كل اساتذة وموظفي وعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

كما لانسي كل من مد لنا يد العون من قريب او بعيد ولو بابتسامة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات

تشكر

إهداء

فهرس الجداول والأشكال

مقدمة عامة.....أ- ث

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

2.....تمهيد

3.....المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

3.....المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية

5.....المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

7.....المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي

9.....المطلب الرابع: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي

11.....المبحث الثاني: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي

11.....المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

17.....المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

21.....المطلب الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي

28.....المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ومعوقاتها

28.....المطلب الأول: كمية رأس المال المادي

28.....المطلب الثاني: الابتكار

29.....المطلب الثالث: نوعية رأس المال البشري

30.....المطلب الرابع: معوقات النمو الاقتصادي

32.....خلاصة

الفصل الثاني: عموميات حول السياسة النقدية

34.....تمهيد

35.....المبحث الأول ماهية السياسة النقدية

35.....المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية ومراحل تطورها

38.....المطلب الثاني: استراتيجيات السياسة النقدية

42.....	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية.
46.....	المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية.
51.....	المبحث الثاني: السياسة النقدية في إطار النظريات النقدية المختلفة.
51.....	المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية.
54.....	المطلب الثاني: النظرية النقدية الكينزية.
58.....	المطلب الثالث: النظرية النقدية المعاصرة (مدرسة شيكاغو).
60.....	المطلب الرابع: النظرية النقدية في المدرسة الكلاسيكية الجديدة.
62.....	المطلب الخامس: النقود عند مدرسة الدورة الاقتصادية الحقيقية.
64.....	المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية.
64.....	المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في الفكر الكينزي والنقدوي.
66.....	المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في النظام الرأس مالي.
67.....	المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية في النظام الاشتراكي.
70.....	المطلب الرابع: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية.
72.....	المبحث الرابع: دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي.
72.....	المطلب الأول: جذب الادخار و تشجيع الاستثمار.
73.....	المطلب الثاني: تطوير السوق المفتوحة والسوق المالية.
74.....	المطلب الثالث: درجة كفاية السياسة النقدية في عملية النمو الاقتصادي.
75.....	خلاصة.

الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

77.....	تمهيد.
78.....	المبحث الأول: ماهية البنك المركزي في الجزائر.
78.....	المطلب الأول: نشأة البنك المركزي الجزائري.
79.....	المطلب الثاني: مجلس إدارة البنك المركزي الجزائري.
81.....	المطلب الثالث: مهام البنك المركزي الجزائري.
83.....	المبحث الثاني: أهم التطور النقدية والائتمانية والمصرفية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).
83.....	المطلب الأول: تطور أدوات السياسة النقدية.
87.....	المطلب الثاني: تطور الموجودات الخارجية الصافية.
89.....	المطلب الثالث: تطور التوسع النقدي أو الكتلة النقدية من نوع M_2 .

92.....	المطلب الرابع: تطور القروض في الجزائر
93.....	المبحث الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000.2010)
93.....	المطلب الأول: طور الناتج المحلي نسبة إلى معدل النمو الاقتصادي
95.....	المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر
96.....	المطلب الثالث: تطور معدلات البطالة
97.....	المطلب الرابع: مدى فعالية التطورات النقدية والائتمانية والمصرفية على تطور النمو الاقتصادي
99.....	خلاصة
101.....	خاتمة عامة
105	قائمة المراجع

فهرس البداول والأشكال

1- فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	4
02	تطور الاحتياطي القانوني خلال الفترة (2000-2010)	83
03	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2000-2010)	85
04	تطور الموجودات الخارجية الصافية خلال الفترة (2000-2010)	87
05	تطور التوسع النقدي أو الكتلة النقدية من نوع M_2 خلال الفترة (2000-2010)	89
06	تطور حجم السيولة المصرفية خلال الفترة (2000-2010)	90
07	تطور الناتج المحلي نسبة إلى معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2010)	93
08	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2010)	95
09	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2010)	96
10	تطور معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2010)	97

2- فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	حلقات الفقر المفرغة في الدول النامية	26
02	إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة	41
03	الموجودات الخارجية الصافية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)	88
04	تطور حجم السيولة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)	91

مقدمة الرسالة

مقدمة عامة:

لقد أدت التطورات التي عرفها العالم في مختلف المجالات كتراكم الاكتشافات العلمية، وتعدد الطرق التقنية، وتحسن التقنيات الزراعية والصناعية وغيرها، أدت هذه التطورات إلى انقلاب الوجه الاقتصادي والاجتماعي للعديد من البلدان التي كانت تعيش فقرا مدقعا، والتي أصبحت تسعى إلى تطوير وتفعيل نظامها الاقتصادي للوصول إلى تحقيق أهم هدف له والذي يتمثل في النمو الاقتصادي، ولقد أصبح معيار نجاح الحكومات سواء في الدول المتقدمة أو النامية يعتمد على ما حققت من توسع في مجالات العمل المنتجة وتقليص العجز في ميزان المدفوعات إن وجد، بالإضافة إلى حسن توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع وزيادة دخول الأفراد.

ونظرا لأهمية النمو الاقتصادي في اقتصاديات الدول فقد حظي بقسط كبير من اهتمام الاقتصاديين من خلال مختلف النظريات والنماذج فبدأ من: adam smith، malthus، ricardo، marx مروراً ب: ramsey، harod، domar وغيرهم، كل هؤلاء شكّلوا أهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي عبر الزمن من خلال دراسة محددات هذه الظاهرة، طبيعتها ومختلف المتغيرات المؤثرة فيها.

كما تهيّأ الفكر الاقتصادي عبر تطوره إلى دور الحكومة في عملية النمو فمنهم من رأى أن الدولة لا يجب أن تتدخل في النشاط الاقتصادي، وأن دورها يجب أن ينحصر في سن القوانين والتشريعات التي تنظّمه، ومنه من شجّع هذا الدور واعتبره مهما خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، فبالإضافة إلى دور الادخارات الحكومية، فإن الحكومة تؤثر على النمو من خلال توفير نظام فاعل من الأسواق الحرة، ومن خلال توفير البيئة القانونية والتنظيمية اللازمة لعمل هذه الأسواق بشكل تنافسي وتوفير البنية التحتية كالنقل، الاتصالات، الموانئ وغيرها، وكذا توفير خدمات الصحة والتعليم والتدريب لتحسين نوعية اليد العاملة.

وتعتبر السياسة الاقتصادية للدولة ونوعيتها من أهم الأسباب التي تزيد أو تضعف من معدلات النمو الاقتصادي، ولقد حظيت دراسة أثر هذه السياسات على عملية النمو خاصة النقدية منها باهتمام العديد من الاقتصاديين سواء على شكل نماذج نظرية أو تطبيقية، وذلك من خلال دراسة أثر السياسة النقدية أو مدى فعاليتها بصفة عامة في تحقيق النمو الاقتصادي، أو بتخصيص الدراسة في أثر التضخم على النمو باعتباره أحد مؤشرات فعالية أو عدم فعالية السياسة النقدية.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق تتضح معالم الإشكالية التي نريد معالجتها وهي:

"إلى أي مدى يمكن أن تكون السياسة النقدية فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي؟"

لتوضيح أكثر لمعالم هذه الإشكالية ارتأينا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي أهم النظريات والنماذج الخاصة بالنمو الاقتصادي؟
- 2- ما مفهوم السياسة النقدية، ما هي أدواتها، وما هي أهم النظريات النقدية؟
- 3- كيف يمكن أن تتكون العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي؟

فرضيات البحث:

كإجابة أولية على الأسئلة المطروحة نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

- 1- يعتبر نموذج روبرت سولو أهم نماذج النمو الاقتصادي نظرا للأفكار الجديدة التي جاء بها في هذا الموضوع، كإدخاله لمحددات جديدة للنمو الاقتصادي في نموذجه؛
- 2- السياسة النقدية هي أهم محدد لمعدلات النمو الاقتصادي؛
- 3- خفض معدّل إعادة الخصم وبالتالي تسهيل منح الائتمان يعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية التي تشجع الاستثمار وتزيد من معدل النمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

تتمثل أهم الأهداف التي نصبو إليها من خلال قيامنا بهذه الدراسة هي:

- 1- التعرف على أهم المفاهيم والنظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول النمو الاقتصادي والسياسة النقدية؛
- 2- البحث في العلاقة التي تربط السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية بحثنا هذا في دور النمو الاقتصادي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره جزء لا يتجزء منها، وبعبء عن مستوى الناتج الداخلي ومتوسط الدخل الفردي، وهو الأمر الذي يمس جميع أفراد المجتمع، وبمس الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة. لذلك وجب دراسة أهم محدداته وأهم المتغيرات والسياسات التي يمكن أن تؤثر فيه، حيث إختارنا منها في دراستنا هذه السياسة النقدية نظرا لدور النقود في التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية كالبطالة والتضخم.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي.

1- الأسباب الذاتية: فتمثّل فيما يلي:

- أ- الاهتمام بمواضيع الاقتصاد الكلي؛
- ب- باعتبار الموضوع يتماشى مع التخصص.

2- الأسباب الموضوعية: فتمثّل فيما يلي:

- أ- كون النمو الاقتصادي الشغل الشاغل والهدف الأساسي لمختلف السياسات التي تضعها الدول؛
- ب- موجات التضخم الهائلة التي عرفها العالم، ولازال لمختلف السلع يتطلب البحث في أثرها على النمو الاقتصادي باعتبار التضخم المرتفع نتيجة من نتائج سوء وضع السياسات النقدية عبر العالم؛
- ت- الأزمة المالية التي عرفها العالم، ولجوء العديد من الدول لمحاولة معالجتها عن طريق ضخ المزيد من الكتلة النقدية، أوجب دراسة مدى فعالية هذه الأخيرة وتأثيرها على النمو الاقتصادي.

المناهج المستخدمة في البحث:

محاولة منا الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات المتبناة سابقا ارتأينا إلى اعتماد المنهج الوصفي، التحليلي والتاريخي، حيث نقوم بوصف مختلف المفاهيم والنظريات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي والسياسة النقدية والتضخم. أما فيما يخص المنهج التحليلي فيكون من خلال مختلف النماذج الرياضية التي تخص النمو الاقتصادي والسياسة النقدية. كما ظهر المنهج التاريخي من خلال سرد مراحل ونشأة البنك المركزي وكذا مراحل تطور السياسة النقدية.

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة، نقص المراجع باللغة العربية في الموضوع خاصة فيما يتعلق بنماذج النمو الاقتصادي والعلاقة بين السياسة النقدية والنمو، إلى جانب أن المراجع التي توضح العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي قليلة جدا.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع، الدراسة التي قام بها:

- "محمد محمد صالح جمعة سنة 2000" بعنوان السياسة النقدية في سوريا وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهي أطروحة دكتوراه تهتم بدراسة أثر السياسة النقدية في سوريا على الناتج المحلي، والنتيجة الأساسية التي توصل إليها أنه هناك أثر في الكتلة النقدية والتضخم على الناتج الداخلي الخام في سوريا.

- "وائل محمد علي الزعبي سنة 2005" بعنوان آثار السياسة النقدية المتوقعة وغير المتوقعة على الأداء الاقتصادي في الأردن، وهي مذكرة ماجستير وتوصل إلى نتيجة أن هناك أثر للسياسة النقدية غير المتوقعة على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الأردني.

تقسيم البحث:

لوصول إلى دراسة عملية تحيط بجوانب الإشكالية المطروحة قسّم البحث إلى ثلاثة فصول، وقد سبقت هذه الفصول مقالة عامة.

ففي الفصل الأول والمعنون بـ "الإطار النظري للنمو الاقتصادي" تمّ التطّرق إلى مختلف الجوانب النظرية ذات الصلة بالنمو الاقتصادي، حيث قسّم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول منه ماهية النمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فقد خصّص لأهم الأسس النظرية للنمو الاقتصادي، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ومعوقاته.

وفي الفصل الثاني تحت عنوان "عموميات حول السياسة النقدية"، المتضمّن أربعة مباحث، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى ماهية السياسة النقدية، وفي المبحث الثاني تمّ التطّرق إلى السياسة النقدية في إطار النظريات الاقتصادية المختلفة، وفي المبحث الثالث تناولنا فعالية السياسة النقدية في مختلف الأنظمة، وفي المبحث الأخير تطرقنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي.

أما في الفصل الثالث المعنون بـ "واقع الساسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2010"، وقسّم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول تناولنا ماهية البنك المركزي في الجزائر، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى أهم التطوّرات النقدية والائتمانية والمصرفية، أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى تطوّر معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

وفي الأخير أنهينا هذا البحث بخاتمة عامة تمّ تلخيص فيها نتائج اختبار الفرضيات، وأهم النتائج المتوصل لها في جميع جوانب البحث، مع تقديم بعض التوصيات والاقتراحات، وإعطاء عناوين لموضوعات لاحقة يمكن أن تكون كآفاق مستقبلية لهذا البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري للنمو الإقتصادي

تمهيد:

تعتبر الرغبة الملحة في زيادة معدلات النمو في كل من الناتج والاستهلاك، القضية الرئيسية التي تهيمن على أهداف السياسة الاقتصادية لأي بلد، بل هيمنت قبل ذلك على الفكر الاقتصادي، وأصبحت نظرياته تدرس كل ما يتعلّق بمسببات النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه، وراج أبعاد من ذلك إلى وضع نماذج رياضية تدرس نسبة هذا التأثير وقيّمته، بالإضافة إلى محاولة تحديد نوع هذا التأثير أكان خارجيا أو داخليا.

هناك حقائق عريضة متعلّقة بنمو الاقتصاديات الصناعية المتقدمة التي يجب على كل نموذج شرحها، هذه الحقائق قام بتلخيصها Nicolas Kaldor عام 1958، في ستة نقاط تمثّل ما تقوم عليه أغلب نظريات النمو الاقتصادي، وهي أولا الناتج الحقيقي للفرد ينمو بمعدّل ثابت تقريبا، ثانيا نمو مخزون رأس المال الحقيقي الذي يكون بمعدّل ثابت ويزيد عن معدّل نمو عنصر العمل، ثالثا معدلات الناتج الحقيقي ومخزون السلع الرأسمالية تميل إلى التساوي على نحو يؤدي إلى أنّ معامل رأس المال الناتج لا يكون في اتجاه منتظم، رابعا معدّل الربح على رأس المال له اتجاه أفقي مع وجود تغيّرات عنيفة تتماشى مع التغيّرات الحادة في الطلب الفعال، خامسا معدّل نمو الناتج الفردي يمكن أن يتغيّر من بلد لآخر، سادسا الاقتصاديات التي لها أرباح عالية في الدخل يكون معدّل الاستثمار على الناتج عندها مرتفع.

وكان الاقتصاديون الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا لهذا الموضوع، وذلك من خلال نظريات كل من Marx, Malthus, Ricardo, Adam Smith, D'Omar, Schumpeter وغيرهم، ثم جاء بعدهم النيوكلاسيك Solow, إلخ.

ومن خلال هذا الفصل سنتّوض في البداية إلى أهم المفاهيم التي تخص النمو الاقتصادي، التعريف، المقاييس، المحددات، الفوائد والتكاليف في المبحث الأول، ثم نأتي بعرض أهم النظريات الكلاسيكية والنظريات الحديثة في المبحث الثاني، أما في المبحث الثالث سنتطرق إلى العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ومعوقاته.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

من المهم جدا تحديد ماهية النمو الاقتصادي، وما يكتنف هذا الاصطلاح من مقومات معينة قبل أي دراسة جادة في نظريات النمو الاقتصادي، فماذا نقصد بالنمو الاقتصادي؟ وعلى أي أساس يتم قياسه؟ ما هي محدداته؟ وما هي فوائده وتكاليفه؟.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية

من الصعب التمييز بين مصطلح النمو الاقتصادي وبعض المصطلحات المشابهة له في المعنى مثل التنمية الاقتصادية، ونظرا لهذا الالتباس نحاول في هذا المطلب توضيح هذه المفاهيم.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي: "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

ومن خلال هذا التعريف يمكن استنتاج ما يلي:

- النمو الاقتصادي لا يعني فقط زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب عن ذلك زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، ومنه فإن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل الوطني} - \text{معدل النمو السكاني}$$

- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، أي لابد من استبعاد معدل التضخم وعلى ذلك فإن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل الزيادة في دخل الفرد} - \text{معدل التضخم}$$

- أن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقتة (استبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة عوامل عريضة).⁽¹⁾

(1) محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية تطبيقية -"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص 57.

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه: "تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا". (1)

وأبسط تعريف للنمو الاقتصادي هو: "توسع قدرة الدولة على إنتاج البضائع والخدمات التي يرغب فيها سكانها"

ويمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي كما يلي: "هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات التي يرغب فيها السكان خلال فترة زمنية معينة، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي". (2)

ثانيا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل، عن طريق إحداث تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات". (3)

ومما سبق يمكن تبيان الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتم بدون اتخاذ أي قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكل للمجتمع؛	- عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنية الهيكلية للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده؛
- يركز على التغيير في الحجم أو الكمية الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات؛	- تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها؛
- لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	- تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.

المصدر: بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 04.

ومنه نستنتج أن التنمية الاقتصادية هي أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي.

(1) معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 347.

(2) ولاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 1968، ص 315.

(3) بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية -، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، الجزائر، دفعة 2008 - 2009، ص 04.

المطلب الثاني: مقياس النمو الاقتصادي

مقياس النمو الاقتصادي هي مختلف الوسائل والمعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي.

وبما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وكذا في متوسط دخل الفرد، فإن قياسه يكون بقياس المؤشرين السابق ذكرهما وتتكون مقياس النمو الاقتصادي فيما يلي.

أولاً: الناتج الحقيقي

يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقيمة بالأسعار الثابتة، وهو أساس القياس لمعدل النمو الاقتصادي هذا الأخير الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس.

إلا أن هذا المقياس رفضه البعض، ذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

ثانياً: الدخل القومي الكلي المتوقع

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة وتتوافر لها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم التقني مثلاً. (1)

ثالثاً: متوسط الدخل (الدخل الفردي)

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداماً وصدقاً لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد. (2)

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، الأول يسمى معدل النمو البسيط والثاني يسمى معدل النمو المركب: (3)

(1) بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 05.

(2) محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 72.

(3) محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 72.

أ- معّـل النمو البسيط:

يقيس معّـل التغيّر في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى، وتتمثل صيغته فيما يلي:

$$CM_S = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100$$

حيث:

CM_S : معّـل النمو البسيط.

Y_t : متوسّـط الدخل الحقيقي في السنة t .

Y_{t-1} : متوسّـط $t-1$.

ب- معّـل النمو المركّب:

يقيس معّـل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة

النقطتين وطريقة الانحدار.

وفقا لطريقة النقطتين لدينا الصيغة التالية:

$$Y_N = (1 + CM_c)^N$$

$$CM_c = N \sqrt{\frac{Y_N - 1}{Y_0}}$$

حيث:

CM_c : معّـل النمو المركّب.

N : فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

Y_0 : الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_N : الدخل الحقيقي لآخر فترة N

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي:

$$Iny_t = A + CM_{ct} \Rightarrow CM_{ct} = Iny_t - A$$

حيث:

Iny_t : اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة t .

A : ثابت.

CM_{ct} : معّدل النمو المركب في السنة t.

t: الزمن.

كانت هذه أهم أسس وطرق قياس النمو الإقتصادي، وسنحاول في المطلب الموالي حصر أهم محددات النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل التي تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن تحديدها فيما يلي:

أولاً: كمية ونوعية الموارد البشرية

نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معّدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

$$\text{معّدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معّدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معّدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معّدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معّدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فإن الدخل الحقيقي لا يتغير.

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل، وبالتالي على معّدل النمو الاقتصادي، وهذه الأخيرة (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية تحدد بعدة عوامل:

- مقدار الوقت المبذول في العمل (معّدل ساعات العمل في الأسبوع)؛
- كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج؛
- نسبة التعليم، المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال؛
- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية.

ثانياً: كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها، هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل. (1)

(1) عبد الرحمن إسماعيل وحري عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 278.

ثالثا: تراكم رأس المال

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق للمواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات، وغيرها، أي تراكم رأس المال يتعلّق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثّل التضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار، وبالتالي الرفع من معدّل النمو الاقتصادي.

والعوامل المحددة لمعدّل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي:

- توقعات الأرباح؛
 - السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.
- ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، فالمادي يتمثّل في المصانع، الآلات، وسائل النقل وغيرها، والبشري يتمثّل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة.

رابعا: معدّل التقمّ التقني

ويعني التقمّ التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات، ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة.⁽¹⁾

خامسا: عوامل بيئية

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلّب بيئة مشجّعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية، أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

سادسا: التخصص والإنتاج الواسع

وهو الذي دعى إليه Adam Smith في كتابه ثروة الأمم سنة 1776، فقد أوضح أنّ التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقييم العمل، هذا الأخير يزيد من كميّة الإنتاج وبالتالي يؤثّر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

هذا وهناك محددات أخرى لم نذكرها كالسياسات الاقتصادية التي أهمها السياسة المالية والنقدية، هذه الأخيرة (السياسة النقدية) التي سنتعرض لها في الفصول الموالية، قبل ذلك سنحاول في المطلب الموالي حصر أهم الفوائد والتكاليف التي يأتي بها أو يتحمّلها النمو الاقتصادي.⁽²⁾

(1) طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2006، ص183.

(2) عبد الرحمن إسماعيل وحري عريقات، مرجع سبق ذكره، ص280.

المطلب الرابع: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي

تهتم كل دول العالم بتحقيق نسب أعلى للنمو الاقتصادي نظراً للأهمية التي يتمتع بها، والفوائد التي تعود على شعوبها، والأكد أنه لتحقيق أي هدف خاصة إذا كان مهما علينا أن نتحمل أعباء وتكاليف للوصول إليه، فما هي فوائد النمو الاقتصادي وما هي تكاليفه؟

أولاً: فوائد النمو الاقتصادي

من أهم هذه الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي ما يلي: (1)

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات؛
- زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى؛
- يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان؛
- زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي دون أن يؤثر ذلك سلباً على مستويات الاستهلاك الخاص؛
- التخفيف من مشكلة البطالة.

ثانياً: أعباء (تكاليف) النمو الاقتصادي

لا يتحقق النمو الاقتصادي إلا في إطار تتحمل بعض الأعباء والتضحيات أهمها: (2)

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة إلى إنتاج سلع رأسمالية أكثر وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم، وهذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل؛
- النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وحتى النامية يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن؛
- نقص الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجيا... إلخ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة ومستقرة؛
- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص472.

(2) محمد محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سوريا وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق سوريا، 2000، ص53.

يعد توضيح المفاهيم الأساسية لأي موضوع شيء مهم، لكن وضع الموضوع في إطاره النظري شيء أهم، ذلك لأنّ المفاهيم الأساسية أصلها القواعد النظرية ومعرفة الأصل أهم دائما من معرفة الفرع، ونظرا لما سبق فإننا سنتعرض في المباحث الموالية لأهم النظريات التي جاء بها الفكر الاقتصادي عبر تطوره فيما يخص النمو الاقتصادي مبتدئين بالسابقة في الموضوع وهي النظريات الكلاسيكية.

المبحث الثاني: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي

يحتل النمو الاقتصادي موقعا هاما في الفكر الاقتصادي، لذلك اهتمت النظريات الاقتصادية بموضوع النمو في سبيل بحث أساليب وأسباب النمو الاقتصادي، وكيفية تمكين الدول المتخلفة من التخلص من الفقر والسير نحو التقدم والرقي، وفيما يلي نذكر بعض تلك النظريات:

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

تميّزت الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية بجملة أفكار هامة، كانت المنطلقات الفكرية الأولى للنظرية الكلاسيكية في النظرة لموضوع النمو الاقتصادي، الذي يشغل العديد من المفكرين والباحثين وصناع القرار في كافة دول العالم، ونورد أهم ما جاءت به هذه النظرية كما يلي:

أولا: نظرية آدم سميث

يرى آدم سميث⁽¹⁾ بأنّ هناك يدا خفية تقود الفرد لأن يسعى لتعظيم ثروته من خلال آلية السوق، في ظل عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كما طرح "آدم سميث" فكرة تعدد منطلقا أساسيا في نظرية النمو الاقتصادي، وهي تقييم العمل الذي يؤدي إلى نتائج باهرة لإنتاجية العمل، كما أولى أهمية كبرى إلى تراكم رأس المال، من خلال بحث مشكلة تنمية مدخرات الأفراد والتي تستعمل في شكل استثمارات في الاقتصاد الوطني، وبالتالي إمكانية تحقيق نمو اقتصادي، بيد أنّ هذه الاستثمارات تتوقف على توقع المستثمرين للأرباح المستقبلية، هذه الأخيرة التي تتخذ بناء على المناخ الاستثماري السائد في الاقتصاد المعني، أي أنّ النمو الاقتصادي يرتبط بمدى جاذبية المناخ الاستثماري ومدى حرية التجارة والعمل والمنافسة.

عموما يرى آدم سميث بأن النمو الاقتصادي يتقدم بشكل ثابت ومستمر لأن تحقيق النتائج الإيجابية على مستوى مجموعات الأفراد الذين يشتغلون كل في مجال إنتاجي معيّن، هي في محصلتها نتيجة إيجابية للاقتصاد ككل.⁽²⁾

(1) آدم سميث: اقتصادي وعالم اسكتلندي ولد بمدينة كير كالدي الإسكتلندية سنة 1723 وتوفي سنة 1790.

(2) جري عريقات ومحمد موسى، مبادئ الاقتصاد - التحليل الكلي -، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 274.

ثانياً: نظرية دافيد ريكاردو

ركّز دافيد ريكاردو⁽¹⁾ على أنّ الزيادة السكانية يمكن أن تشل النمو الاقتصادي، وتحدث حاجزاً أمام تزايد معدلاته إذا ما استمر نمو السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي، كما يرى بأن المجموعات الاقتصادية تتشكّل من ثلاث مجموعات، وهي مجموعة الرأسماليين والعمال وأصحاب الأراضي، وعليه فهو يفترض أنّ فئتي العمال وأصحاب الأراضي يستهلكون مداخيلهم بالكامل وليس لهم فرصة لادخارها، هذا الفرض ينجّر عنه حفز الرأسماليين على ادخار جزء من مداخيلهم، وبالتالي يحاول الرأسماليون توسيع الإنتاج عن طريق إستخدام الأرصدة الاستثمارية، بالرفع من الطاقة الإنتاجية بزيادة عدد العمال وشراء معدات إنتاجية جديدة، وهو الأمر الذي يكون له أثر إيجابي على الأجور الحقيقية على الأقل في المدى القصير، فينجم عن ذلك خفض مستويات الأجور مدة أخرى، لكن قد يحصل وأن يستمر إرتفاع أجور العمال لفترات طويلة عند رفع الطاقة الإنتاجية، في حالة ما إذا كانت معدلات الأرباح مرتفعة جداً إلى جانب وفرة الموارد الطبيعية، وهنا ينتج تحقيق معدلات مرتفعة لتراكم رأس المال، وهنا يرى "دافيد ريكاردو" بأنه باستمرار تزايد السكان تزايد حاجتهم إلى الغذاء فتزيد المساحات المزروعة من الأراضي في محاولة لتغطية هذا الطلب الزائد على المنتجات الغذائية، غير أنّه - حسب دافيد - عند إستمرار التزايد في السكان قد يحدث أن لا يكون هناك أراضي خصبة قادرة على تلبية متطلبات السكان من المنتجات الفلاحية، وبالتالي يتم اللجوء إلى أراضي أقل خصوبة وإنتاجية، عندئذ تصبح إنتاجية وحدة العمل ووحدة رأس المال لا تكفي سوى لتغطية نفقات أجور العمال دون أن يبقى شيء لرأس المال، عندها ينعدم الحافز لتراكم رأس المال وبالتالي يسود الاقتصاد حالة من الركود، ولقد أضاف "دافيد ريكاردو" بأنّه يمكن التأخير من حصول هذا الركود إذا تمّ تفعيل آلية التجارة الخارجية باستيراد الدول المتقدمة لبعض حاجياتها من الغذاء من الدول النامية بأسعار منخفضة، وهنا تستطيع مواجهة النقص في الموارد الطبيعية المحدودة.

وكما أوردنا ينعدم الحافز لتراكم رأس المال في القطاع الزراعي في حال تزايد معدلات السكان، لذلك يعتبر "دافيد ريكاردو" أنّ القطاع الصناعي هو المصدر الأساسي للأرباح، حيث أنّه من الممكن تطبيق الأساليب الإنتاجية الحديثة في هذا القطاع على العكس منه في القطاع الزراعي لأنّه يتّسم بتناقص الغلة.⁽²⁾

(1) دافيد ريكاردو: اقتصادي إنجليزي من رواد المدرسة الكلاسيكية ولد سنة 1772 وتوفي سنة 1823.

(2) عجمية محمد عبد العزيز، والبيشي محمد علي، التنمية الاقتصادية - مفهومها ونظرياتها وسياساتها-، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 71.

ثالثاً: نظرية مالتوس

لقد تطرق مالتوس في كتابه "مبادئ الإقتصاد السياسي" لدراسة موضوع النمو الاقتصادي حيث قال في هذا الصدد «ما من موضوع في علم الإقتصاد أغرب وأهم وأدعى إلى إمعان النظر، من ذلك الذي يدرس الأسباب العملية التي تعرقل نمو الثروة في مختلف الدول أو توقفها نهائياً أو تسمح لها بالنمو البطيء، بينما تظل قوة الإنتاج على حالتها دون أن تتضاءل، أو على الأقل تظل هذه القوة الإنتاجية قوية لدرجة تسمح بنمو الإنتاج والسكان».

يرى "مالتوس" أن مشكلة النمو الاقتصادي تتمثل في القوة الموجودة بين الحاجات الإنسانية وبين قدرة الإقتصاد القومي على تلبية هذه الحاجات، والنمو الاقتصادي هو الذي يقلل من هذه القوة بإسغلال أحسن لموارد الثروة.

ولقد قسم "مالتوس" الإقتصاد إلى قطاعين زراعي وصناعي، هذا الأخير الذي يرى أن النمو الاقتصادي ينتج عنه (أي القطاع الصناعي) حيث أنه يتمتع بالتزايد في الغلة نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال وسهولة استخدام التقدمات التقني فيه، في حين يتميّز القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي وتفاوت خصوبتها ونقص إمكانية إدخال التقدمات التقني. (1)

لذلك فهو يرى أنه يجب إعطاء أهمية أكبر للقطاع الصناعي لتفادي تباطؤ معدل التكوين الرأسمالي وتحقيق نمو اقتصادي أحسن، كما ركز "مالتوس" على أهمية الطلب الفعال على المنتجات في زيادة الإنتاج وتطوره، حيث أنه رفض قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن «العرض يخلق الطلب المساوي له»، والذي يعني أن الادخار هو عبارة عن طلب على السلع الرأسمالية (أي الادخار = الاستثمار)، لكن "مالتوس" أوضح أن الإذخار يعني عدم الاستهلاك، وبالتالي قلة الطلب وانخفاض الأرباح ثم قلة لاستثمار، ولذلك نادى بالميل للادخار. (2)

ولقد سيطرت نظرية السكان على تحليلاته وأفكاره عن النمو الاقتصادي في المجتمع الذي رأى أنه لن يدوم طويلاً، فمع تزايد عدد السكان وتقلص المساحات الأرضية القابلة للإنتاج سوف تنخفض إنتاجية العمل وستنخفض معها أجور العمال إلى أن تصل هذه الأجور إلى حد الكفاف، أي إلى الحد الأدنى للمعيشة، حيث أن أي زيادة في السكان بعد ذلك تؤدي إلى تدهور الحالة الصحية للسكان نتيجة لسوء التغذية وانتشار الأمراض ثم ارتفاع معدل الوفيات، أي يسري قانون تناقص الغلة الذي يتغلب على التقدم الفني ومن ثم ينتهي المجتمع إلى حالة الركود. (3)

وفي الأخير يمكن ملاحظة أن "مالتوس" قد أغفل دور رأس المال في العملية الإنتاجية رغم ما له من أهمية في رفع معدلات النمو، والذي لا يمكن إغفاله هو أن "مالتوس" أكد على أهمية النمو المتوازن بين الصناعة والزراعة و قال في

(1) ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الإقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 60.

(2) بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(3) نزار سعد الدين العيسي، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 366.

هذا «إن الدول ذات الإمكانيات الزراعية الكبيرة والمستغلة والتي يوجد بها قطاع صناعي وتجاري فتي، ويتوافر بها عدد ملائم من السكان في كل قطاع هي الدول التي ستسير قدما في طريق النمو دون أن تخشى شيئا».

كانت هذه أهم النظريات الكلاسيكية التي ركزت على أهمية رأس المال والتراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي إلى جانب الاستثمار، لكن هناك تشاؤم فيها فيما يخص الأثر السلبي لتزايد السكان على النمو، وكذلك فيما يخص تناقص الغلة التي تعد من أهم نقاط النظرية الكلاسيكية، خاصة بعد أن جاء التقدم التكنولوجي بأساليب جديدة لإستدراك هذه المشكلة في كل القطاعات.⁽¹⁾

رابعا: النظرية الماركسية

إن اعتماد الكلاسيك على نظرية القيمة في العمل وقبولهم بنظرية أجر الكفاف التي تكون في صالح حصتي الربح والربح، اعتبرها الاشتراكيون ومنهم "ماركس" استقطاعات غير قانونية واستغلالا لفائض القيمة التي يولدها العامل، والتي لا ينال منها إلا هذا الأجر الضئيل، مما قاد "ماركس" إلى اعتقاد أن توزيع الدخل لا يخضع لميكانيزمات القانون السكاني لـ"ماركس" بل يتحدد بموجب الصراع الطبقي بين العمال والرأسماليين حول أقساط الربح والأجور والربح، وباعتبار أن هذا الأخير ما هو إلا جزء من فائض القيمة يأخذه ملاك الأراضي دون عناء، يسمح للرأسماليين بتقليص الأجور إلى مستوى متدني لترتفع الأرباح، أو تقصير يوم العمل الضروري (فائض القيمة النسبي).⁽²⁾

وحسب "ماركس" يوزع الناتج الكلي إلى ثلاثة أجزاء وهي رأس المال الثابت أو قيمة وسائل الإنتاج "C"، رأس المال المتغير أو قيمة الأجور "V"، والقيمة المضافة "W"، كما أنه اعتبر أن الدخل الوطني يوزع بين رصيد الاستهلاك ورصيد التراكم، حيث يعد هذا الأخير المسؤول عن نمو الدخل ومن ثمّ الإستهلاك حيث يجب أن يكون معامل التراكم مرنا، وهو ما يعني أنه يساوي حاصل قسمة رصيد التراكم على النسبة المراد زيادتها على الدخل الوطني للسنة المقبلة.⁽³⁾

ومن جهة أخرى أقرّ "ماركس" بتفسير "دافيد ريكاردو" للربح العقاري، واستطاع أن يميز بين الربح التفاضلي منه والمطلق، الذي أثبت عن طريقه أن للأرض مجموعها ريعا قائما، على أساس الاحتكار الطبيعي ومحدودية مساحتها، ومن جهة أخرى انتقده بشدة حول منطقية الربح الرأسمالي الذي لولا فائض القيمة ما كان ليتحقق.⁽⁴⁾

تقوم النظرية الماركسية في التوزيع على فكرة القيمة في العمل، والتي تؤكد أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل الضروري اجتماعيا، حيث لكل قيمة إستعمالية وقيمة تبادلية، فالمنتجات التي تتبادل فيما بينها يجمعها رابط مشترك

(1) بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص15.

(2) محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص455.

(3) سامويل عبود، الاقتصاد السياسي للرأسمالية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص27.

(4) محمد بلقاسم حسن بملول، الإستثمار وإشكالية التوازن الجهوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص194.

واحد هو كمية العمل، كما أن ثمن قوة العمل (الأجور) تحدد هي الأخرى بكمية العمل الضرورية مما يجعل من نظرية القيمة الحجر الأساس لفهم عملية الاستغلال وحركة توزيع الدخل في النظام الرأسمالي.⁽¹⁾

وحسب "ماركس" تقاس درجة استغلال العامل بمعدل فائض القيمة، أو العلاقة بين فائض القيمة "S V" ورأس المال المتغير "V" أو الأجر الحقيقي، أو هو العلاقة بين العمل غير المدفوع والعمل المدفوع (العمل اللازم اجتماعيا لإنتاج قوة العمل) وذلك كما يلي:

$$\frac{S V}{V} = \frac{\text{معدل فائض القيمة}}{\text{العمل اللازم}} = \text{العمل غير المشروع}$$

أما معدل الربح فهو يختلف عن فائض القيمة ويكون أصغر منه، وهو يميل إلى الانخفاض، نتيجة لتزايد رأس المال الثابت (وهو لا يشارك في خلق فائض القيمة) بالنسبة للعمل، وحيث يقاس معدل فائض الربح بالعلاقة بين فائض القيمة "S V" وبين رأس المال الكلي الذي يشمل رأس المال الثابت "C" ورأس المال المتغير "V" أو الأجور، ويكون التركيب العضوي لرأس المال "V/C" ثابت، مما يعني أن معدل الربح يميل إلى التناقص:

$$\frac{S V}{C+V} = \text{معدل الربح}$$

وفي حالة ما إذا كان معدل فائض القيمة ثابتا، فإن معدل الربح ينخفض بزيادة رأس المال الثابت (التراكم المستمر)، ومع استمراره في الانخفاض يلجأ رب العمل إلى رفع معدل الاستغلال بواسطة رفع ساعات العمل (مع ثبات الأجر اليومي) لزيادة إنتاجيته، أو بإنقاص عدد الساعات اللازمة لإنتاج ما يلزم لإبقاء الأجور منخفضة ولتعويض انخفاض معدل الربح.

وعليه استنتج "ماركس" أن للرأسمالية تناقضات بخصوص الربح، فهو سرقة يقطعها المالك من القيمة التي يخلقها العامل المأجور، مما يحتّم عليها الزوال في آخر المطاف، وذلك للقوانين التي تتبعها في عملية توزيع الدخل، فحصول العامل على أقل من القيمة التي يخلقها، يؤدي إلى ظهور الصراع الطبقي ضد الطبقة الرأسمالية حول كيفية قسمة الكعكة، كما أن اتجاه معدل الأرباح دائما إلى الهبوط بفعل التنافس الشديد بين المنتجين الرأسماليين في مشاريع الإنتاج الذي تسود المراحل الأولى من الرأسمالية يجعل كل رأسمالي حريصا على إنماء مشروعته وتحسينه سعيا وراء المزيد من الربح، عن طريق تحويل جزء منه إلى رأس مال جديد، والاستفادة بصورة مستمرة من التقدم العلمي والفني لتحسين الأدوات

⁽¹⁾ ولاس بيترسون، مرجع سبق ذكره، ص 276.

والآلات أو استبدالها بما هي أكثر كفاءة وأضخم إنتاجا لمواكبة حركة الإنتاج الرأسمالي المتزايد ودون السقوط في منتصف الطريق، فهناك إذن قوة ترغم الرأسمالي على تراكم رأس المال، وتحسين الأدوات وتنميتها، الأمر الذي يزيد من شدة ذلك الصراع.

ونتيجة لهذا التراكم المستمر لرأس المال واتجاه معّل الأرباح دائما إلى الهبوط بتزايد اعتماد نمو الإنتاج الرأسمالي على الآلات والمعدات تبعا للتقدم العلمي في هذا المضمار ويقل احتياجه من العمل بصورة متناسبة مع تقدم الآلات وتقادمها، وهو ما يعني انخفاض القيمة الجديدة التي يخلقها الإنتاج تبعا لانخفاض كمية العمل المنفق في ذلك، ما يؤدي إلى انخفاض الربح الذي يعتبر جزءا من تلك القيمة الجديدة.⁽¹⁾

عند هذه الحالة لا يجد الرأسماليون حلا إلا مطالبة العمال بكميات أكبر من العمل وبالأجرة السابقة نفسها أو تخفيض نصيبهم (أجورهم) من القيمة الجديدة التي يخلقونها وبذلك يشتد الصراع بين الطبقتين ويزيد البؤس والحرمان والفقر في أوساط العمال، لتصبح أزمات حتمية في المجتمع الرأسمالي الذي يعجز عن تصريف منتجاته نتيجة انخفاض مستوى القدرة الشرائية لأغلبية المجتمع، فيضطر إلى البحث عن أسواق خارجية عن طريق الاستعمار والاحتكار في سبيل ضمان أرباح الطبقة الحاكمة، التي يضيق عددها على حساب اتساع نطاق الطبقة الكادحة التي تناضل من أجل تحسين وضعيتهم، مما يؤدي إلى فقدان تلك الأسواق الخارجية بفضل الحركات التحريرية في تلك المستعمرات لتتفاقم الأزمات شيئا بعد شيء حتى يتحطم الكيان الرأسمالي، وبناءا على السياسة الماركسية القائمة على الجدلية المادية فإن كل الانتقادات الموجهة لهذه النظرية إنما هو انتقاد لنظرية فائض القيمة، وذلك كما يلي:⁽²⁾

- لو صحّت نظرية فائض القيمة لوجب أن يتناسب ربح أي مشروع مع عدد العمال الذين يعملون فيه وهو مخالف للواقع، مما يعني أن التناقضات الطبقيّة التي تستنتجها الماركسية من هذه النظرية مرفوضة كالتناقض بين العامل والمالك بوصفه سارقا يقتطع من العامل الجزء الفائض من القيمة التي يخلقها، والتناقض بين ما يشتريه المالك من العامل وما يستلمه منه، إذ يشتري منه في زعم الماركسية طاقة العمال ويستلم منه العمل نفسه؛
- إن تفسير الربح في ضوء نظرية فائض القيمة يشكل تناقضا للنظرية الماركسية، فليس من الضروري أن يكون الربح جزءا من القيمة التي يخلقها العامل لنفسه مادام للقيمة مصدر غير العمل، ومن ثم ليس من الضروري في نظام العمل بالأجرة أن يسرق المالك من العامل شيئا من القيمة التي يخلقها حتى يكون الصراع الطبقي محتوما بين المالك والعامل في هذا النظام؛
- أما التناقض الثاني بين ما يشتريه المالك من العامل وما يسلمه إليه فهو يتوقف على الرأي الماركسي السابق القائل بأن السلعة التي يشتريها المالك من العامل في مجتمع بالعمل المأجور هي قوة العمل، لا العمل نفسه، كما يردد ذلك

(1) رفعت محجوب، مرجع سبق ذكره، ص 301.

(2) كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012 - 2013، ص 119.

الاقتصاد الرأسمالي المتبدل على حد تعبير الماركسية لأن العمل في رأي ماركس هو جوهر القيمة ومقياسها، فلا يمكن أن تكون له قيمة قابلة للقياس والتقدير حتى يباع بتلك القيمة، وعلى العكس من ذلك قوة العمل فإنها تعبر عن كمية العمل المنفق في سبيلها وتصبح بذلك سلعة ذات قيمة يمكن أن يشتريها المالك من العامل بتلك القيمة؛

- في الوقت الذي كانت فيه الماركسية تتهم الرأسمالية بعدم تطبيق العدالة الاجتماعية، نجد أنها هي الأخرى لم تطبقها إلا جزئياً لكونها منعت من حصول العامل على ثمره عمله وعرضته عن ذلك بأجر وضمنان تحدده هي، بالنظرية الملكية العامة وعدم اعترافها بالملكية الخاصة.

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

تعد النماذج النيوكلاسيكية من النماذج الأساسية في نظرية النمو نظراً لأهمية الأفكار التي جاءت من طرف اقتصادي هذه المدرسة مثل "هارود دومار، سولو، نموذج نيومان" وغيرهم. وتكون درجة التقارب حسب مستوى الاستقرار لرأس المال والنتائج للعامل الواحد، هذا المستوى الذي يعتمد في النموذج النيوكلاسيكي على الميل إلى الإدخار، ومعدل نمو السكان، ووضع دالة الإنتاج، وتفصيل أكثر في النماذج النيوكلاسيكية المتعلقة بالنمو الاقتصادي سنتعرض في هذا المطلب لأهمها:

أولاً: نموذج هارود - دومار

وفق هذا النموذج يتحدد معدل النمو الاقتصادي والذي يقاس بمعدل النمو في الدخل الوطني من خلال الادخار المحلي، أي من خلال النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله الوطني والتي يتم تحويلها إلى استثمارات، حيث توصل الباحثان هارود (1) ودومار (2) إلى صياغة هذه العلاقة في شكل رياضي بالشكل التالي: (3)

$$\text{معدل نمو الدخل الوطني} = \frac{\text{معدل الادخار}}{\text{معدل رأس المال / الإنتاج}}$$

(1) هنري روي فوبير هارود، اقتصادي وكاتب إنجليزي، ولد سنة 1900، واشتغل كمستشار لصندوق النقد الدولي، وتوفي سنة 1978.

(2) إفسلي دافيد دومار، اقتصادي روسي أمريكي، ولد سنة 1914، اشتهر بالنموذج الذي صاغه رفقة هارود، وتوفي سنة 1997.

(3) عجمية محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 141.

حيث:

$$\text{معامل الادخار} = \frac{\text{تغيير في الادخار}}{\text{التغيير في العمل}}$$

أما:

$$\text{معامل رأس المال / الإنتاج} = \frac{\text{تغيير في رأس المال}}{\text{التغيير في الناتج الوطني}}$$

ومنه فإنّ معدّل نمو الدخل الوطني يرتبط بـ:

- علاقة طردية بمعامل الادخار؛
- علاقة عكسية بمعامل رأس المال / الإنتاج.

وللحصول على معدّل نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فإنّ ذلك يتم طرح معدّل النمو السكاني من معدّل نمو

الدخل الوطني أي:

$$\text{معدّل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي} = \frac{\text{معامل الادخار}}{\text{معامل رأس المال/الإنتاج}} - \text{معدّل النمو السكاني}$$

ثانياً: نموذج سولو

ويعد هذا النموذج امتداداً لنموذج "هارود ودومار" بحيث يركّز ويشكل مشتركاً على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي، غير أنّ سولو⁽¹⁾ يضيف عنصراً آخر من عناصر الإنتاج لنموذجيه وهو عنصر العمل، إضافة إلى عنصر ثالث آخر وهو المستوى التكنولوجي، كما وعلى عكس نموذج "هارود ودومار" يفترض "سولو" تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال في الأجل القصير وإفترض ثبات غلة الحجم للعنصرين معاً في الأجل الطويل، لغرض تحديد أثر العامل التكنولوجي على النمو، كما أنّ مستوى التكنولوجيا لدى "سولو" يتحدد خارج إطار النموذج ويكون مستقلاً عن باقي العوامل.

(1) روبرت سولو، اقتصادي أمريكي، ولد في بروكلين بنيويورك سنة 1924، حاز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.

ويستخدم هذا التحليل دالة الإنتاج "Cub- Douglas"، وحسب هذا النموذج فإن النمو في الناتج المحلي يكون ناجماً عن واحد أو أكثر من العوامل التالية:

- حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني أو التعليم؛
- حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار؛
- حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

وحسب هذا النموذج عندما يرتفع معدل الادخار المحلي يتحسن الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة في التراكم الرأسمالي، ومن ثم زيادة في معدل نمو الناتج المحلي، إلا أن هذه الآلية تتحقق بصورة أفضل في الاقتصاديات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية، مقارنة بتلك الاقتصادات المغلقة التي يكون معدل الاستثمار فيها قيد المدخرات المحلية فقط والتي تكون منخفضة بسبب انخفاض الدخل بها.⁽¹⁾

ثالثاً: نموذج فون نيومان

يعد "فون نيومان" أول من درس مشكلة النمو في إطار نموذج خطي ذو معاملات تقنية ثابتة، وحسب هذا النموذج فإن المخطط يسعى للوصول إلى أحسن تخصيص للموارد من أجل تحقيق أكبر معدل نمو ممكن، تفسر مسارات الأسعار عن طريق البرنامج الثنائي للكميات (المنتجة، المستهلكة، أو المعاد استثمارها)، وهي مستنتجة من هذه الأخيرة ولكنها لا تعتبر كمصدر لاختيار الأفراد.

ومن خصوصيات النموذج ما يلي:

- n سلعة بحيث يمكن أن تكون مدخلات "Input" أو مخرجات؛
- m التقنية المتوفرة من أجل الوصول إلى أعلى نمو، وتمثل مجمل التقنيات المتوفرة بمصفوفتين عموديتين ذات n عنصر، ومن أجل كل تقنية j فإن مصفوفة المدخلات هي a^j ومصفوفة المخرجات وهي على التوالي غير معدومة، وأن الإمكانيات التقنية للاقتصاد ممثلة بالزوج (A, B) ؛
- حدة استعمال التقنية j ممثلة عن طريق العنصر x^j من الشعاع ذات m عنصر.

وعليه يعتبر الاقتصاد منتجاً إذا كان " $AX \leq BX$ "، أي كل ما هو منتج BX هو على الأقل يساوي ما هو مستهلك AX ، وحتى يكون هناك نمو يجب على الاقتصاد أن ينتج فائض لـ n سلعة، ونظراً لخطية تقنيات الإنتاج فإن نمو الاقتصاد g يستلزم على المتراجحة السابقة ما يلي:

$$\ll (1+g) AX \leq B \gg$$

(1) مشورب إبراهيم، إشكالية التنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص 31.

لقد توصل "فون نيومان" إلى أنه يوجد (x^*, r^*) زوج والتي توافق قيمة النمو العظمى $r^* \geq r$ ، وبوضع فرضيات على المصفوفة A و B ثم ربط النظام السابق ببرنامج ثنائي، المتمثل في إيجاد نظام للأسعار p ومعدل الربح n (أو الفائدة) أصغري، بحيث الربح المرافق للإنتاج لكل سلعة هو سالب أو معدوم، وهو يستلزم أن كل حل للبرنامج الابتدائي (x^*, r^*) يرافقه حل لبرنامج ثنائي (p^*, n^*) ، بحيث معدل النمو الأعظمي يرافق معدل الربح الأصغري n^* ، وتعتبر هذه النتيجة مكافئة للنتيجة التي خلص إليها نموذج "سولو" لسلعة واحدة. (1)

رابعاً: نظرية شومبيتر

تفترض هذه النظرية إقتصاداً في حالة من المنافسة الكاملة وفي توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح ولا أسعار ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية وما يميز هذه النظرية هي الابتكارات، والتي هي على حد رأي شومبيتر (2) تتمثل في تحسين إنتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج وإقامة مؤسسة جديدة في أي نوع من أنواع الصناعات.

إنتقد "شومبيتر" النظرية النيوكلاسيكية، حيث على العكس من هؤلاء يرى "شومبيتر" أن النمو الاقتصادي يحدث بطريقة غير متسقة وغير منتظمة في الإقتصاد الوطني، كما تنطوي القرارات الكبرى الخاصة بالاستثمار على درجة كبيرة من المخاطرة وعدم التأكد، وهو الأمر الذي يحد من فعالية قيام رجال الأعمال بمقارنات حاذقة ما بين معدل العوائد المتوقعة من ناحية ومعدلات الفائدة من ناحية أخرى، وهذا لكون أن الهامش المحتمل للخطأ في تقديرات رجال الأعمال عن لعوائد المتوقعة من المشاريع المستثمرة يكون مرتفعاً جداً، بالشكل الذي تنعدم معه أهمية معدل الفائدة كمحدد للاستثمار، وفي ظل هذه الظروف الخطرة من عدم التأكد يتردد رجال الأعمال العاديين عن القيام بالاستثمار، وهو ما يتطلب نوعاً معيناً من الأشخاص وهم من أطلق عليهم "شومبيتر" إسم المنظمين، فالمنظم يحفز بشيء أكثر من الرغبة العادية في رفع مستوى الدخل إذ لديه أهداف وطموحات أكبر من الرغبة العادية في الاستثمار، مثل التغلب على المنافسين والرغبة في الإبداع وخلق شيء جديد فيقوم بإدخال الابتكارات إلى ربوع الإقتصاد. (3)

المطلب الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم النظريات الحديثة في النمو الاقتصادي مثل نظرية مراحل النمو لروستو، ونموذج رومر، وإستراتيجية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن وغيرها.

(1) حبيب كميل والبي حازم، من النمو والتنمية إلى العولمة والجات، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، بيروت، 2000، ص26.

(2) جوزيف شومبيتر، إقتصاد وعالم اجتماع أمريكي، ولد سنة 1883، اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، توفي سنة 1900.

(3) عجمية محمد عبد العزيز، والبي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص93.

أولاً: نظرية مراحل النمو لروستو

يشير روستو⁽¹⁾ في نظريته مراحل النمو، أن الانتقال من التخلف إلى النمو ما هو إلا عملية مرحلية يجب أن تمرّ بها كافة المجتمعات، لذلك فهو يرى التخلف الذي تشهده الدول النامية حالياً ما هو إلا عبارة عن مرحلة تاريخية من مراحل التطور الاقتصادي.

يقسم روستو مراحل النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل، تميّز كل مرحلة بجملة من الخصائص تميّزها عن بقية المراحل، ولقد اعتمد روستو في تدعيم طرحه على سرد الحقائق التاريخية التي مرت بها الدول المتقدمة، وفيما يلي عرض مختصر لهذه المراحل:

أ- مرحلة المجتمع التقليدي: هو مجتمع بدائي يعتمد على الزراعة التي يعمل بها غالب أفرادها، تسود هذا المجتمع حالة من الركود الاقتصادي ويغلب عليه طابع المقايضة والاكتفاء الذاتي أما اجتماعياً فيتصف بالجمود، وتحكمه العلاقات الأسرية والقبلية، عاشت أوروبا هذه المرحلة في العصور الوسطى؛

ب- مرحلة التهيؤ للانطلاق: وتتميّز بحدوث تغييرات اقتصادية وسياسية واجتماعية، فينشأ نظام سياسي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى تظهر مجموعة من رجال الأعمال ترغب في الاستثمار وتحقيق الأرباح وتحمل المخاطرة، كما تميّز المرحلة بنمو لنشاط التجارة الداخلية والخارجية وانتشار البنوك التجارية والمؤسسات المالية ومؤسسات التأمين، مع اهتمام المجتمع بإدخال التقنيات الحديثة في الزراعة وتأهيل عنصر العمل لأداء مهامه؛⁽²⁾

ج- مرحلة الانطلاق: وهي مرحلة أساسية وحاسمة من مراحل النمو الاقتصادي، يتمكّن فيها المجتمع من القضاء على كافة الحواجز التي تعوق نموه وتقلّمه، وحسب "روستو" تحدث تغييرات بارزة في هذه المرحلة من بينها ما يلي:

- ارتفاع معدّل الاستثمار الصافي إلى ما يفوق معدّل 5% حتى معدّل 10% من الدخل الوطني؛
- ظهور مجموعة من الصناعات القيادية في الاقتصاد والتي تنمو بشكل متسارع؛
- توسّع في قطاع النقل والمواصلات والبنوك والمؤسسات المالية فضلاً عن توسيع نطاق الأسواق الداخلية والخارجية؛
- وجود تشكيلة سياسية واجتماعية مؤهلة لدفع عجلة النمو الاقتصادي والقدرة على الرفع من نسقه.

د- مرحلة النضج: هذه المرحلة تميّز بالمميزات التالية:

- انتشار التصنيع على صعيد واسع، إضافة إلى الاستخدام الواسع للتكنولوجيا في شتى نواحي الحياة؛
- ارتفاع نسبة العمالة الماهرة والمدربة في الاقتصاد، إلى جانب امتلاك قدرات تنظيمية وتسييرية عالية؛

(1) والت ويمان روستو، اقتصادي ومنظر سياسي أمريكي، ولد سنة 1916، ولقيت نظريته مراحل النمو التي قلّمها سنة 1916 صدى كبيراً، وتوفي سنة 2003.

(2) عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 150.

- أما على صعيد استغلال الموارد المتاحة ازدياد نسبة الكفاءة في استخدام الموارد؛
- ازدياد المدخرات ومن ثم الاستثمار من 10 % إلى 20 % من الدخل الوطني؛
- أما على صعيد العلاقة مع العالم الخارجي، تزداد في هذه المرحلة درجة الانفتاح على الخارج، ويسجل الميزان التجاري فائضا لصالح الاقتصاد الوطني.

وقد قدر "روستو" بأن هذه المرحلة تشمل حوالي أربعة عقود؛⁽¹⁾

هـ- مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير: هذه المرحلة هي أرقى مراحل النمو والتطور، وتتميز بالمميزات التالية: ارتفاع الأجور إلى حد بلوغ مستويات عالية من الرفاه، وعليه ينصرف تركيز المجتمع إلى إنتاج السلع الكمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة مثل إنتاج السيارات والإلكترونيات المختلفة والتوسع في تقديم الخدمات المختلفة والرفع من نوعيتها، كما توجه مختلف البرامج لدعم رفاهية المواطن من خلال زيادة الضمان الاجتماعي وتوسيعه يشمل كافة شرائح المجتمع، فضلا عن تقليص ساعات العمل اليومية بالشكل الذي يتيح للأفراد الاستمتاع بأوقاتهم.

ويرى "روستو" أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وصلت إلى هذه المرحلة عام 1920 وبريطانيا في 1930، واليابان وغرب أوروبا في عام 1950.⁽²⁾

ثانيا: نموذج ذو أثر الخبرة وانتشار المعرفة (رومر 1986)

في 1986 طرح رومر⁽³⁾ فكرته الأساسية والتي تتمحور حول الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، هذه الفكرة التي كانت بمثابة نفس جديدة للنظرية النيوكلاسيكية، حيث افترض "رومر" الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، فالمؤسسة التي ترفع من رأسمالها المادي يمكنها في نفس الوقت أن تستغل ذلك التطور في التعلم من الإنتاج بأكثر فعالية.

وهذا الدور الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يطلق عليه التمرن عن طريق الاستثمار، زيادة على ذلك يفترض "رومر" غرضا ثانيا يتمثل في أن المعرفة المكتشفة تسري أنيا في كامل الاقتصاد إذا تم الإشارة للمعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر A_i ، وهذا يعني أن التغيير يمثل التعليم الكلي للاقتصاد، وهو يتناسب مع التغيير في مخزون رأس المال، ومنه دالة الإنتاج هي:

$$Y_i = F (K_i , KL_i)$$

(1) عجمية محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص100.

(2) عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص160.

(3) بول رومر، هو أحد أبرز الخبراء الاقتصاديين الأمريكيين وهو مطور لنظرية النمو الجديدة، يعمل أستاذ الاقتصاد بكلية الدراسات العليا لإدارة الأعمال بجامعة ستانفورد.

بحيث:

F: تحقق الخصائص النيوكلاسيكية المتمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحديثة لرأس المال أو العمل تتوّل إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتتوّل إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.

إذا كان كل من **K** و **L_i** ثابتين، فحسب نموذج "سولو" **K_i** ذات مردودية متناقصة، ومن أجل أي قيمة تأخذها **L_i** فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى في **K** و **K_i**، وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال.

وبتحديد دالة الإنتاج باستخدام كوب دو قلاص:

$$Y_i = F (K_i)^a \times (K L_i)^{1-a}$$

حيث:

$$0 < a < 1$$

وبوضع:

$$K = K / L_i , K_i = K_i / L_i , Y_i = Y_i / L_i$$

ثم بوضع فيما بعد:

$$Y_i = Y \text{ و } K_i / K$$

النتائج المتوسطة هو:

$$Y / K = F (L) = A \cdot L_1 \cdot a$$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ **K_i** بتثبيت **K** و **L**، وبتعويض **K_i = K**

نتحصل على ما يلي:

$$DY_i / DK_i = A \cdot a \cdot L_1^{1-a}$$

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L وهو غير مرتبط بـ K ، وعليه فإنّ التعلّم عن طريق التّمّن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية، وهو أقل من الناتج المتوسّط وهذا لكون: (1)

$$0 < a < 1$$

ثالثاً: دور الدولة في النمو الاقتصادي (نموذج بارو 1990)

في عام 1990 قدّم بارو (2) نموذجاً الذي أشار فيه إلى أنّ النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث يفترض أنّ الحكومة تشتري جزءاً من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجاناً ومن غير مقابل إلى المنتجين الخواص، كما يفترض أيضاً أنّ المشتريات المتعلقة بالسلع G ليس لها منافسين وليست وحيدة، والمؤسسة في حال استخدامها لهذه السلع لا تعتمد إلى تخفيض الكميات من السلع الأخرى التي تستخدمها، كما أنّ كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع، ويؤكد "بارو" على أنّ النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدودة، وهو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة | تأخذ الشكل التالي:

$$Y_i = A L^{1-a} \cdot K_i^a \cdot G^{1-a}$$

مع:

$$0 < a < 1$$

وبافتراض أنّ الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدّل ثابت A ، ومنه فإنّ:

$$G = i Y$$

وخلص "بارو" إلى أنّ أثر الحكومة على النمو هو محصلة أثرين اثنين، الأول هو الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي لرأس المال الصافي على الضريبة، والثاني هو أثر إيجابي على الخدمات العمومية. (3)

(1) حبيب كميل والبي حازم، مرجع سبق ذكره، ص120.

(2) روبرت جوزيف بارو، اقتصادي أمريكي ولد سنة 1944، يعمل أستاذاً للاقتصاد بجامعة هارفورد الأمريكية.

(3) عجمية محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص163.

رابعاً: إستراتيجية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن

من بين أهم القضايا التي تواجه صانعي وواضعي السياسات الإنمائية في البلد تلك التي تتمثل في الاختيار ما بين بذل دفعة قوية، بمعنى النمو المتوازن لكافة القطاعات المشكّلة للاقتصاد المحلي، أو التركيز على تنمية قطاعات رئيسية منتقاة، بإتباع إستراتيجية النمو غير المتوازن.⁽¹⁾

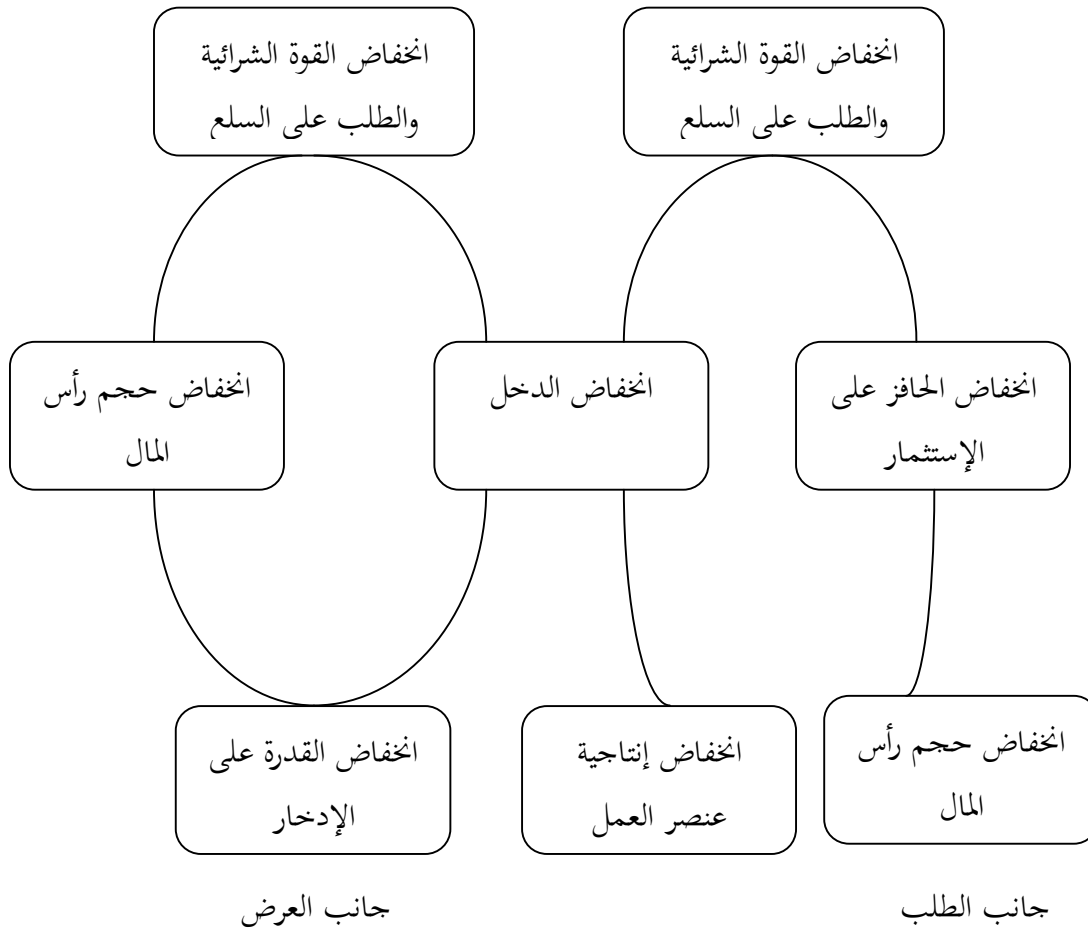
وفيما يلي استعراض لأهم هاتين الإستراتيجيتين:

أ- إستراتيجية النمو المتوازن: صاغ الأستاذ نيركسه⁽²⁾ جوهر فكرة الدفعة القوية التي قلّمها "روزنشتين - رودان"، في صيغة حديثة متكاملة سميت بإستراتيجية النمو المتوازن، فيرى أنّ التنمية في الدول النامية تعوقها حلقات فقر تلتقي فيها الأسباب مع النتائج، حلقة في جانب العرض كما يوضّحه الشكل التالي:

(2) عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص172.

(3) راجنر نيركسه، اقتصادي أمريكي الأصل، ولد سنة 1907، من أشهر من كتبوا في النمو الاقتصادي، توفي سنة 1959.

الشكل رقم (01): حلقات الفقر المفرغة في الدول النامية



المصدر: محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 53.

يرى "نيركسه" أن لا يمكن التغلب على هذه الحلقات المفرغة التي تعوق التنمية، إلا من خلال برنامج استثماري ضخم يضم كافة قطاعات وأنشطة الاقتصاد الوطني.

يأخذ على هذه النظرية أنه يستحيل تطبيق الدفعة القوية في الدول النامية نظرا لمحدودية الإمكانيات وعدم القدرة على طرح برنامج استثماري ضخم يشمل كافة القطاعات، ففرض توافر العرض من عوامل الإنتاج في هذه الدول هو فرض غير واقعي لأنه في حال لم تكن هذه العوامل الإنتاجية لا نهائية المرنة، فإن برنامج الدفعة القوية ترفع من تكاليف الإنتاج وبالتالي تراجع الطلب على المنتجات بشكل أكبر تأثيرا من ارتفاع المداخيل والأجور على زيادة الطلب، وهو ما يجد من تأثيرات الدفعة القوية على النمو. (1)

(1) عجمية محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 164.

ب- إستراتيجية النمو غير المتوازن: في العام 1955 قَدّم "فرنسوا بيرو" أول صيغة للنمو غير المتوازن وسمّاها مراكز النمو، فهو يرى بأنّ النمو ينبعث من مناطق جغرافية معيّنة لها ميزات اقتصادية ووفرة في عوامل الإنتاج، بحيث تلعب هذه المناطق الدور الريادي في قيادة وتحريك عجلة النمو، فهو لا يعبر التفاوت في التنمية بين مناطق الدولة الواحدة اهتماماً كبيراً، لأنّه يرى بأنّه سرعان ما تلتحق المناطق الأخرى بالمناطق الاقتصادية بهذا فهو يرى بأنّ تكثيف الاستثمارات في المؤسسات الصناعية بالخصوص يحدث تجمعا من المؤسسات التكميلية، ومؤسسات تجارة التجزئة، ووسائل النقل، والمرافق المختلفة، والمواصلات، هذه التكاملات الديناميكية تنتج قوى جذب تساهم في إحداث التنمية.

وفي نهاية الخمسينات من القرن الماضي جاء "هيرشمان" (1) بنظريته النمو عن طريق عدم التناسب، والتي تتمحور حول أنّ العلاقات التبادلية بين القطاعات لا يمكن أن تقوم بين كافة القطاعات المشكّلة للاقتصاد، وإنّما تنحصر فقط في تلك القطاعات الفائدة، حيث تكون العلاقات المتبادلة فيها ذات قوة وكثافة، وتطورها قد يسبب نموا عاما على مستوى الاقتصاد الوطني بكامله.

يركّز "هيرشمان" في إطار إستراتيجية النمو غير المتوازن على أهمية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي الذي يشجّع على الاستثمار في قطاع رأس المال الإنتاج.

تعضت هذه الإستراتيجية إلى النقد في بعض جوانبها، فيرى البعض أنّ هذه الإستراتيجية تجري بمبادرات فردية وكأنّها لم تنم في ظل خطة اقتصادية شاملة مسطّرة من طرف الدولة تسعى إلى تعظيم العائد الاقتصادي للاستثمارات، يفترض فيها أنّ تحقق الاستثمارات الخاصة أرباحا في ظل انسجام وتناغم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد. (2)

(1) ألبيرت أوتو هيرشمان، اقتصادي أمريكي، ولد ببرلين سنة 1915، صاحب نظرية النمو غير المتوازن.

(2) حبيب كميل والبي حازم، مرجع سبق ذكره، ص120.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ومعوقاته

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي والتي تتمثل في كمية رأس المال المادي، الابتكار، نوعية رأس المال البشري، وستعوض أيضا لأهم معوقاته والتي تتمثل في التعليم، الصحة، الموارد الطبيعية وغيرهم.

المطلب الأول: كمية رأس المال المادي

إنّ المزيد من الأدوات المعاونة في عمليات الإنتاج تميل إلى أن تؤدي إلى المزيد والمزيد من الناتج من السلع والخدمات وعلى ذلك أصبح الناتج للفرد، من تراكم المال ملحوظا إلى الحد الذي اعتبر في وقت ما أنّ رأس المال المادي هو المصدر الوحيد للنمو.

وعموما لظالما تتوافر لأي مجتمع فرص الاستثمار التي لم تكن مطروحة من قبل فإنّه من الممكن لهذا المجتمع أن يحقق زيادة في طاقته الإنتاجية بزيادة رصيده من رأس المال الحقيقي.⁽¹⁾

وإذا وضعنا في اعتبارنا نظرية الإنتاجية الحدية فإنّ التراكم الرأسمالي إذا كان له أن يصبح المصدر الوحيد للنمو، لا بد أن يكشف عاجلا أم آجلا، عن تناقص العائد من رأس المال تبعا لتناقص إنتاجيته الحدية مع كل زيادة في الكمية المستخدمة منه في عملية الإنتاج، وهذا يدعو بدوره إلى التنبؤ بالتحكّك تنازليا في جدول الإنتاجية الحدية ومع ذلك فالدلالة العملية لا تؤدي هذا التنبؤ على طول الخط، ومن أبرز الأمثلة على ذلك أثر رأس المال المادي في نمو الاقتصاد لمولايات المتحدة الأمريكية في غضون القرن الحالي، وذلك أنّه رغم الكميات الضخمة من رأس المال الحدي المستخدم في تلك المرحلة من تطوّر الاقتصاد الأمريكي، فإنّ نسبة الناتج لرأس المال قد ظلت ثابتة ولم تتدهور، وبالمثل فلم يكن ثمة اتجاه تنازلي في معدّل العائد لرأس المال، مما يوحي بحقيقة بالغة الأهمية وهي أنّ فرص الاستثمار قد توسّعت بنفس سرعة توسّع الاستثمار في السلع الرأسمالية.⁽²⁾

المطلب الثاني: الابتكار

إنّ المعرفة الحدية والابتكارات الحدية يمكن أيضا أن تساهم وبدرجة ملحوظة في نمو الدخل القومي ورؤية ذلك تتضح، ولو افترضنا أنّ الجزء من موارد المجتمع الموجهة لإنتاج السلع الرأسمالية يكفي بالكاد لإحلال رأس المال عندما يتعوض للتقادم، وبالتالي فإنّ الدخل القومي سوف ينمو بسبب تقدّم المعرفة الفنية لا بسبب تراكم المزيد من رأس المال، وهنا فإنّ هذا النوع من الزيادة في الدخل يمكن أن تأتي إما من خلال تقدّم المعرفة الفنية داخل المجتمع، وإما من خلال استيراد هذه المعرفة الفنية من الخارج.

(1) حبيب كميل والبي حازم، نفس المرجع السابق، ص 90.

(2) بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 50.

إنّ الدول الأقل تقدماً يمكن أن تقوم بإحلال رأس المال القديم برأس المال الجديد وهذا ما يطلق عليه بالأساليب الفنية في الإنتاج التي كانت من قبل متبعة في الخارج، والتي لم يتسن لهذه الدول أن تفيدها بعد في تنمية اقتصادياتها أما الدول الأكثر تقدماً فإنّه يتعيّن عليها أداء مهمة أصعب بكثير على ما يبدو، وإذ ينبغي تطوير الأساليب الفنية الجديدة عن طريق المضي في إجراء البحوث بغية ابتكار أساليب أخرى أكثر تطوّراً.

ومع ذلك فالدليل القائم حالياً حول ما يسمى "بالفجوة التكنولوجية" إنّما يوحي بأنّ هناك مجالاً للابتكار يتجاوز مجرد نقل الإنجازات الأجنبية في حقل التكنولوجيا.

ويتراءى لبعض الكتاب المعاصرين أنّ دول أوروبا الغربية مختلفة عن الولايات المتحدة الأمريكية في مسائل التكنولوجيا، والسبب في ذلك على ما يبدو لهم هو عدم قدرة هذه الدول على استغلال ما هو معروف من ابتكارات جديدة بصورة فعالة. (1)

المطلب الثالث: نوعية رأس المال البشري

يعتبر عنصر العمل كأحد عناصر الإنتاج على أنّه نسق واحد كأحد مداخلات العملية الإنتاجية، والعمل يختلف من نوع إلى آخر، من الميكانيكي الماهر إلى العالم أو الحفار، وذلك نظراً لأن ما ينتجه أي منهم في وحدة زمن (ساعة مثلاً) يضيف عليه المجتمع قيمة تختلف عن قيم ما ينتجه الآخرون.

فمن الملاحظ أنّ نوعية العمل ترتبط إيجابياً ببعض الأمور الهامة ومنها التحسينات في صحة السكان وطول أعمارهم، وهذه الأمور بطبيعة الحال مرغوبة كأهداف في حد ذاتها، ولكن لها نتائج تنعكس على مستوى الإنتاج والإنتاجية من ناحية ثانية من النواحي المتعلقة بنوعية رأس المال البشري وهي التعليم كيف يمكن أن يكون المرء عالماً ومما لا شك فيه أنّ التعليم والتدريب الفني بمختلف مستوياته، من مجرد تعليم كيفية تشغيل الآلة إلى تعليم كيف أن يكون المرء عالماً، ومما لا شك فيه أنّ التعليم والتدريب أمر مطلوب للارتقاء بنوعية العمل، وذلك من أجل ابتكار وتشغيل وإدارة وإصلاح الآلات الضخمة المعقدة التركيب في غمرة التطوير التكنولوجي الكبير في غضون المائة للسنة الأخيرة، كما أنّ كل الدراسات الجادة تشير إلى أنّ التعليم المتقدّم أو التدريب الفني يعمل على زيادة الناتج الكلي بنفس القدر من الموارد المتاحة، وزيادة متوسط ناتج دخل الفرد تبعاً لذلك.

بصفة عامة كلما طالت فترة تعليم الفرد فإنّه يصبح أكثر قدرة على التكيف مع التحديات الجديدة

والمتغيرة. (2)

(1) عجمية محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

(2) نفس المرجع السابق، ص 161.

المطلب الرابع: معوقات النمو الاقتصادي

هناك العديد من المعوقات التي تعيق النمو الاقتصادي نذكر ما يلي:

أولاً: التعليم

لا جدال أنّ التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير وكلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية والتدريبية لقوة العمل، إنّ شخصا يستطيع القراءة والكتابة والحساب لا بد أن يكون أكثر كفاءة بكثير في أعمال عديدة من شخص أمي لا يقرأ ولا يكتب ولا يحسب، كما أنّ مديرا متدربا على الطرق الحديثة في إمساك الحسابات وإدارة الأفراد والرقابة على موجودات منشأته وسير العمل فيه، هو أكثر فاعلية بكثير في صدد الحصول على أكبر قدر من المخرجات السلعية مداخلات معينة، من مدير يجهل هذه الأساليب الحديثة في إدارة الأعمال.

من الواضح أنّ كثير من الدول الآخذة في النمو، قد خصصت نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لقلة قليلة من الأفراد لينالوا في النهاية قسطا وافرا من التعليم والتدريب، وذلك عن طريق بعثات تعليمية إلى الخارج لفترات يتلقون فيها الدراسة المتقدمة في مختلف مجالات تخصصاتهم العملية، وأي كان الأمر، فإنّ معظم الدراسات الجدية عن أوضاع الدول المختلفة تحث على زيادة وليس نقص الإنفاقات على التعليم، لأنّ النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائقا خطيرا للنمو. (1)

ثانياً: الصحة

لا جدال أنّ زيادة كبيرة في الإنتاجية يمكن أن يتحقق بارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة، بالجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين يكون أكثر فاعلية عن ما يكون مستواهم الصحي مرتفع منه عندما يكون هذا المستوى متدنيا، بيد أنّ معرفتنا بالأثر الكمي للتغيرات في المستوى الصحي لقوة العمل أقل مما نعرفه، كما أنّه علينا الارتفاع بالمستوى الصحي للمواطنين في أي مجتمع متخلف.

ثمّة حقيقة بالغة الأهمية في هذا الصدد، وهي أنّ المكاسب ليست دائما نعمة لا تشوبها أيّة شائبة، ذلك أنّها تعمل في نفس الوقت على خفض معدلات الوفيات، وبالتالي فإنّها تسهم في النمو السريع للسكان، وفي المدى القصير فإنّ هذه المكاسب الضخمة، المصحوبة بانخفاض معدلات الوفيات تجعل النمو الاقتصادي أكثر صعوبة. (2)

(1) بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص55.

(2) نفس المرجع السابق، ص56.

ثالثا: الموارد الطبيعية

يمكن القول أنّ الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة لعملية النمو، ذلك أنّ أيّة دولة تتوافر لديها إمدادات كبيرة قابلة للنمو بسهولة سوف يكون النمو أسهل عليها من دولة أخرى لا يوجد لديها إلا موارد قليلة أقل قابلية في التوصل إليها والاستفادة منها في عملية النمو.

وأيا كان الأمر فإنّ تنمية ما هو متاح من الموارد الطبيعية هي وسيلة هامة لدعم النمو، بل ومن المشاهد عمليا أنّ إمدادات أيّ بلد من الأرض والموارد الطبيعية غالبا ما تكون قابلة للتوسّع بسهولة في استخدامها الفعال، إن لم يكن في كميتها الكلية غير أنّ المشاهد عمليا أيضا في بعض الحالات أنّ الأرض المخصصة لمنتجات زراعية وفقا لنظام غير سليم للتركيب المحصولي، والأرض المتروكة دون استغلال بسبب النقص في وسائل الري هي أمثلة معروفة جدا عن معوّقات النمو. (1)

رابعا: التكنولوجيا

إذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي في عملية التنمية على الأقل، فلا بد أنّ النمو يكون أسرع بالنسبة لدولة متخلّفة فقيرة منه بالنسبة لدولة متعلّمة غنية، وما ذلك إلا أنّه يمكن إدخال أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج والتوزيع في الدول الفقيرة لتسهم بذلك في عملية النمو إسهاما كبيرا.

وهنا فإنّ الدول المتخلّفة الفقيرة لا تحتاج لإنفاق مبالغ ضخمة في مجال البحوث العلمية والتقدّم التكنولوجي، حيث يمكن لها أن تستخدم ما سبق ابتكاره من أساليب فنية حديثة ومتطوّرة في الدول الأكثر تقدما، إنّ مثل هذا الوضع ذو دلالة هامة من زاوية إمكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة في العالم النامي، لأنّ الدول الأكثر تقدما ما لا يمكن أن تدخل على نشاطها الإنتاجي أي العلمي وفاعليته في تقدّم الإنتاج، وهو ما ينطوي على إنفاق مبالغ طائلة في أغلب الأحيان لا يمكن أن توفرها الموارد المحدودة لأيّ دولة فقيرة متطلّعة إلى النمو.

كذلك تتطلّب عملية تطوير التكنولوجيا مراكز ومعاهد للقيام بالبحوث العالمية للدولة المستوردة للتكنولوجيا، أيضا تحتاج إلى أعداد كافية من الباحثين في مختلف التخصصات على مستوى عالمي من الكفاءة المهنية والتدريب المهني، وعلى دراية تامة لكل تطوّر في تكنولوجيا الإنتاج، حتى تكون لديها القدرة الإبداعية في عملية التطوير والخيال الخصب في النظرة المستقبلية لمتطلبات التنمية.

غير أنّ هذه المقومات الأساسية للتقدّم التكنولوجي في العالم النامي قد تكون مفتقدة في بعض دول هذا العالم، وبالتالي تصبح التكنولوجيا عائق للنمو. (2)

(1) مشورب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 40.

(2) نفس المرجع السابق، ص 40.

خلاصة:

لقد كان النمو الاقتصادي ولا يزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخل الحقيقية ومستويات المعيشة، والتخفيف من الفقر والبطالة ، وهناك عدة محددات يتحدد على أساسها النمو الاقتصادي ، أهمها كمية ونوعية الموارد البشرية والطبيعية، تراكم رأس المال، معدل التقدم التقني، التخصيص وغيرها.

ولقد اهتم الفكر الكلاسيكي بعملية النمو، واتجه إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل، فمنهم من أرجعه إلى تفسير العمل "آدم سميث" ، ومنهم من رَدَّ إلى أباح الرأسماليين "ريكاردو"، في حين ذهب البعض إلى اعتبار القطاع الصناعي كأهم مورد للثروة "مالتوس".

حيث ترجم الاقتصاديون النيوكلاسيك أفكارهم فيما يخص النمو الاقتصادي في شكل نماذج، حيث اهتم "هارود ودومار" بالإحلال بين رأس المال والعمل، واعتبر أن الاستثمار هو السبب الرئيسي للنمو لأنه لا يوجد إحلال بين رأس المال والعمل، فيما ركز "سولو" على دور التقدم التكنولوجي في عملية النمو، والذي يفسّر بقاء تطوّر النمو على المدى السريع.

أما في سنوات الثمانينات من القرن العشرين، جاءت النظريات الحديثة للنمو التي تمثّلت في نظرية مراحل النمو لـ "روستو" التي قَسَم فيها روستو النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل هي مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، ومرحلة شيوع الاستهلاك الوفير، ونموذج ذو أثر الخبرة وانتشار المعرفة لـ "رومر"، وأيضا دور الدولة في النمو الاقتصادي لـ "بارو"، كما أيضا تطرقنا إلى إستراتيجية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن.

في الفصل الموالي سنتطرق لمحدد آخر من محددات النمو الاقتصادي لم يعط القدر الكافي من الاهتمام من طرف الاقتصاديين، رغم أهميته في التأثير على معدلات النمو، والذي يندرج ضمن السياسات الاقتصادية وهي السياسة النقدية.

الفصل الثاني

عموميات حول السياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية إحدى الأجهزة المهمة في السياسة الاقتصادية الكلية، حيث ظهرت بظهور البنوك المركزية وتطورت من خلال مختلف النظريات التي اهتمت بدراسة النقود باعتبار هذه الأخيرة هي محور عمل السياسة النقدية، فبدأت بالنظرية الكلاسيكية ثم الكينزية مروراً بالنظرية النقدية المعاصرة، ووصولاً إلى النيوكلاسيك، نجد أن كل هذه النظريات تركّزت أهم أفكارها حول ما إذا كان للنقود تأثير على النشاط الاقتصادي، وعن كيفية هذا التأثير إن وجد، وكيفية معالجة المشاكل التي تنجم عن سوء تطبيق السياسة من تضخم وكساد وغيرها، خاصة بعد أزمة الكساد التي حدثت عام 1929، والتي أتت إلى ظهور الفكر الكينزي على أنقاد الفكر الكلاسيكي.

من خلال هذا الفصل سنتناول كل ما يتعلّق بالسياسة النقدية من الناحية النظرية، فبدأنا بتعريف السياسة النقدية ومراحل تطورها وأهدافها وأدواتها وهذا كله في المبحث الأول، وتعرضنا إلى أهم النظريات النقدية التي عرفها الفكر الاقتصادي وذلك في المبحث الثاني، أما في المبحث الثالث فعرضنا إلى تحليل فعالية السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي والنظم الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية والدول النامية، وخصصنا أيضاً المبحث الرابع إلى دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، ولما يشكّله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية ومراحل تطورها

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف السياسة النقدية وأهم المراحل التي مرت بها خلال تطورها عبر العصور والأحداث الاقتصادية.

أولاً: تعريف السياسة النقدية

تعددت التعاريف التي أعطاها الاقتصاديون للسياسة النقدية، نذكر منها:

- 1- عرّف "Einzig" السياسة النقدية على أنّها: "سياسة تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي". (1)
- 2- كما عرفها الاقتصادي "G.L.Bash" بأنّها: "كل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي، سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية". (2)
- 3- ويعرفها الاقتصادي "Kent" على أنّها: "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي، كهدف الاستخدام الكامل". (3)
- 4- وتعرّف السياسة النقدية على أنّها: "تلك السياسة التي لها قدرة التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة النقود - الدخل".

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية بأنّها: "مجموعة مكن الإجراءات والقرارات التي تقوم بها السلطات النقدية، للتأثير على المتغيرات النقدية وسلوك الأعوان الاقتصاديين لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة". (4)

(1) زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص185.

(2) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص98.

(3) أكرم حداد وهذلول مشهور، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص183.

(4) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص100.

ثانياً: مراحل تطوّر السياسة النقدية

لقد كان تطوّر السياسة النقدية تبعاً للتطوّر الاقتصادي، فلقد مرّت بعدة مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- المرحلة الأولى: في بداية القرن العشرين كانت الفكرة السائدة هي فكرة حيادية النقود، لأنّ الفكر الاقتصادي "جون باتيست ساي" وقانونه القائل بأنّ "العرض يخلق الطلب المساوي له، وأنّ النقود هي مجرد غطاء للمبادلات لا أثر لها على النشاط الاقتصادي، ومع تطوّر الفكر الكلاسيكي بدأت تظهر أهمّية السياسة النقدية في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار، من خلال كميّة النقود المعروضة والمطلوبة من طرف السلطات النقدية، ودورها (النقود) في تنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل، ولقد استعملت السياسة النقدية قبل أزمة الكساد عام 1929، كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخّم والانكماش، لكن حدوث أزمة الكساد في الفترة (1929 - 1933) أثبتت عجز مساهمة النظرية النقدية الكلاسيكية في معالجتها، وبالتالي عجز السياسة النقدية في الخروج منها. (1)

2- المرحلة الثانية: في هذه المرحلة بظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي البريطاني "جون ماينرد كينز" الذي كان ينظر إلى النقود نظرة حركية وليست ستاتيكية، ولكن بسبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من أزمة الكساد سنة 1929، بدأ كينز يدعو إلى الاهتمام بالسياسة المالية للخروج من ذلك في الفترة ما بين الحربين، وهكذا بدل كينز أنّ السياسة المالية تأتي في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية، وتمّ إعطاء دوراً أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية أولاً ثم السياسة النقدية، عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يسنده الإصدار النقدي أو الدين العام، وقد بنى كينز نظريته على جهود الأسعار والأجور في الأجل القصير وشكك في كفاءة تلاءم السوق مع الصدمات وعالج داء الاحتكار بداء التضخّم، مما أدى إلى عجز الأدوات الكينزية عن علاج الاختلالات.

3- المرحلة الثالثة: التطوّر الاقتصادي أظهر بعض النقائص في السياسة المالية مما أدى إلى تراجع أهمّيتها، فهي تميّز بعدم المرونة وبطئها وتأكّد عدم جدواها في مكافحة التضخّم، لذلك رأت بعض الدول المتقلّمة سنة 1951 أنّ عليها الرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطنين وبالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى، لكن هذه العودة لم تكن كلية بل ما زالت السياسة المالية تحتل مكانة هامة إلى أن جاءت موجة النقديين التي تسمى مدرسة شيكاغو بزعامة "ملتون فريدمان" التي حرّكت ساعة الفكر للوراء مرة أخرى إلى فكر النطق الكميّة للنقد، والدعوة إلى التحكّم في عرض النقود هو السبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولذلك حتى يزداد عرض النقود بصورة عامة بمعدّل مساو لمعدّل النمو في الناتج القومي وتكون هذه الزيادة مستقلة عن الدورة التجارية، ويزداد عرض النقود بنفس المعدّل في سنوات الكساد كما في سنوات الرخاء.

(1) زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 186.

عندما انتخبت تاتشر رئيسة بريطانيا سنة 1979 وريغان لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1980 تنازلت الكينزية عن عرش الفكر إلى الموجة النقدية الثالثة وكانت الفترة الممتدة من 1979 إلى 1982 قمة عصر النقدويين، ثم تحلّت بعدها الاقتصاديون عن نكسة النقدويين حيث بدأت تتراكم مشكلات التطبيق من كساد وبطالة، على الرغم من أنّ التضخم قد انخفض كثيراً بعد تطبيق السياسة النقدية لنمو عرض النقود.⁽¹⁾

4- المرحلة الرابعة: احتدم الجدل بين أنصار كل من السياسة المالية والسياسة النقدية خاصة بعد ظهور نواقص كل منها، فأصبح كل فريق يعتقد أنّ سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف، فهناك عودة في التسعينيات خصوصاً في أمريكا على يد الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" لإعادة فكر الثلاثينات الكينزية إلى السياسة الاقتصادية، ويبقى أنصار الفكر النقدي يصرون على جدوى السياسة النقدية وفعاليتها وعدم فعالية السياسة المالية، وحاولوا تجريد السياسة المالية كلية من أية قدرة على التأثير على الناتج الوطني والخروج من الأزمات وتحقيق الاستقرار العام.

ومن الطبيعي أن يظهر أنصار السياسة المالية دفاعاً عما يدعي عليهم النقدويين وما زالوا يقدمون امتيازات السياسة المالية عن النقدية وقدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي، فهم يعترفون بضرورة السياسة النقدية وأنها مكّمة للسياسة المالية، ولكن تبقى السياسة المالية هي الأولى من حيث الأهمية.

بينما النقدويين صبوا جم هجومهم على الساسة المالية نظراً لتمييزه من بطئ زمني ولكونها تحتاج إلى ترتيبات وإجراءات تشريعية، وهذا يستغرق وقتاً طويلاً لمعالجة الإختلالات الاقتصادية، وقد أدى تعصّب كل من الفريقين لسياسته إلى بروز فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي "والتر هيلر" الذي يرى أنّ التعصّب لسياسة مالية أو نقدية ليس له مبرر، لأنّ استخدام إحداها بمفردها لا يغني عن ضرورة استئطام الأخرى، فكلاهما أصل لا تقل أهمية أي منها عن الأخرى في العمل للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولكل منها فعاليتها في الظرف الاقتصادي السائد المناسب لها.⁽²⁾

(1) وائل محمد علي الزعبي، آثار السياسة النقدية المتوقعة وغير المتوقعة على الأداء الاقتصادي في الأردن، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 2004، ص 98.

(2) وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2000، ص 40.

المطلب الثاني: استراتيجيات السياسة النقدية

يتبع البنك المركزي إستراتيجية من أجل بلوغ أهداف السياسة النقدية التي سنناقشها في المباحث الموالية، وفيما يلي سنتّعض إلى أهم استراتيجيات السياسة النقدية.

أولاً: الاستراتيجيات السابقة للسياسة النقدية

لقد عرف البنك المركزي عدّة استراتيجيات غير كاملة منذ نشأته، وما زال يعاني منها حتى الآن، فالإستراتيجية الكاملة هي التي تحتوي على أهداف أولية ووسيطية مع أدوات متناسبة لتلك الأهداف للوصول إلى الأهداف النهائية، كما يمكن رقباتها والتنبؤ عليها بمؤشرات، وتصحيح انحرافاتهما، إلا أنّ الإستراتيجية غير الكاملة ينقصها هذه المتطلبات المذكورة، ولم تعرف الإستراتيجية الكاملة إلا في الستينات من القرن العشرين، وقد استخدم البنك المركزي عدة استراتيجيات غير كاملة وهي كالآتي:

1- نظرية القرض التجاري:

كانت تمثّل إحدى الإستراتيجيات القديمة للسياسة النقدية التي تبناها البنك المركزي، وهي اتجاه تقليدي في سياسة الأقرض المصرفية، يقتضي بأن تقتصر البنوك التجارية على تقديم قروض تسدد نفسها، أي تقتصر على القروض قصيرة الأجل، وتكون متناسبة مع حاجات التجارة وتشمل فقط الأوراق التجارية مثل الكمبيالة وفتح الاعتمادات والسندات، والتي لها خاصية التصفية الذاتية وذلك حتى تتحوّل السلع النهائية إلى نقود بعد بيعها إلى المستهلك، ثم تستخدم حصيلة البيع في تسديد القرض وفوائده.

إنّ اعتماد البنك المركزي على هذه النظرية كإستراتيجية للسياسة النقدية قد اتسم بعدة عيوب منها:

- أ- لقد ركّز البنك المركزي على توفير عملة مرنة للبنك المركزي، حيث يستطيع خصم الأوراق التجارية للتناسب مع حاجات التجارة، ولكنه في الوقت ذاته لم يحدد كمية النقود التي يستطيع البنك المركزي إصدارها؛
- ب- خلال فترة الكساد الكبير سنة 1929 لم تتمكن البنوك المركزية من منع الانخفاض الشديد في كمية النقود، وهذا يعود لتأثير إتباع نظرية القرض التجاري داخل النظام المصرفي وخارجه؛
- ج- كانت هذه النظرية مقبولة في القرون الوسطى حيث لا توجد رقابة كبيرة، ولا بنوك مركزية بالمفهوم الحالي حتى تكون على دراية بإجراءات الاقتراض، كما تتدخل بالمساعدة إذا تطلّب ذلك؛
- د- كانت النظرية ترمي إلى استعمال القروض التجارية بشكل كبير، وذلك لضمان سداد القرض، ولكن في الحقيقة كان هناك استعمال للنقود في مجالات أخرى بعد العملية التجارية الأولى، وكان البنك المركزي لا يراقب الاستعمالات اللاحقة للنقود.⁽¹⁾

(1) مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص300.

إنّ عدم تحكّم البنك المركزي في عرض النقود قبل وخلال فترة الكساد يبيّن وبوضوح أنّ هناك إستراتيجية غير كاملة للسياسة النقدية وغياب واضح لأهدافها.

2- مبدأ الاحتياطات الحرة:

تعرّف الاحتياطات الحرة على أنّها الفرق بين احتياطات البنوك التجارية الفائضة وافترضاؤها من البنك المركزي، وتكون موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاقتراضات من البنك المركزي.

تمّ استخدام هذا المفهوم كدليل للسياسة النقدية خلال الخمسينيات وبداية الستينات ولكنه لم يؤد دوره كما ينبغي لأنّه لم يتمتّع بمواصفات تؤهله لأن يكون مؤشرا هاما ومن بينها:

أ- أنّها لم تكن حلقة وصل جيّدة بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة كالمجموع النقدية، وبالتالي يكون مبدأ الاحتياطات يؤثر سلبا على نمو النقود؛

ب- لم تستطع أن تقوم مقام دور الهدف الأولي، لأنّ العلاقة بينها وبين الأفراد أكبر من العلاقة بينهما وبين البنك المركزي، وهذا يعني أنّ البنك المركزي لا يستطيع أن يسيطر عليها كلية، حيث يعاني هذا المبدأ من عدة تأثيرات تجعله عديم الفعالية مثل المعلومات عن الاحتياطات الحرة غير السليمة نتيجة لتغيّرات تسويق الأسهم والعملية المتداولة وعوامل أخرى، كما أنّ مبدأ الاحتياطات الحرة بعيد نسبيا عن أهداف السياسة النقدية النهائية.

وبالتالي تعوّض هذا المبدأ لعدة انتقادات من قبل اقتصاديين مثل "مالتون فريدمان، ران سميث، كارل برونر، وألن ملذر"، وعليه لا يمكن بناء إستراتيجية كاملة بالاعتماد على مفهوم الاحتياطات الحرة كبداية أساسية في السياسة النقدية. (1)

3- أسعار الفائدة:

استخدمت السياسة النقدية أسعار الفائدة كهدف وسيط ومؤشر، وكان الهدف من استعمال الاحتياطات الحرة في الخمسينيات والستينات هو التأثير على هذا الهدف (أسعار الفائدة) إما بالارتفاع أو الانخفاض، وفي الواقع أنّ أسعار الفائدة لا تتمتّع بمواصفات المؤشّر الجيّد للسياسة النقدية من عدّة نواحي هي:

أ- تتأثر أسعار الفائدة بالتوقعات التضخمية وبالطلب وعرض الائتمان، وبالتالي فإنّها لا تقع تحت سيطرة البنك المركزي فقط؛

ب- تتميّز أسعار الفائدة بصعوبة معرفة وقياس الفروقات بين أسعار الفائدة الحقيقية والإسمية؛ (2)

(1) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص 307.

(2) W.G. Boumol, As, Blinder, Economics, P 247.

كذلك فإن استخدام سعر الفائدة كهدف وسيط بين الهدف الأولي والهدف النهائي يعاني من مشاكل أخرى

مثل: (1)

أ- الارتباط بين تغيّرات الأسعار وأسعار الفائدة قصيرة الأجل خاصة؛

ب- كما نلاحظ أن أسعار الفائدة المنخفضة تشجّع الاستثمار، بينما تقيّد أسعار الفائدة المرتفعة الاستثمار.

ثانياً: استراتيجيات السياسة النقدية الحديثة

نظراً لظهور بوادر تضخّمية في الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية بدأت في الستينات عملية ضبط التضخّم ومكافحته تأخذ أهميتها القصوى في إستراتيجية السياسة النقدية وخاصة بعد أن أثبت الاقتصاديون مدى العلاقة بين تغيّرات كمية النقود ومستوى النشاط الاقتصادي، وبفحص السّجل التاريخي خلص "فريدمان وشوارتز" إلى أنّ التغيّر الجوهري في معدّل نمو الدخل النقدي، وهما يجزمان بأنّ معدّل عرض النقود في الفترة الطويلة سوف يعبر عن نفسه في اختلاف معدّل التغيّر في الأسعار، وأنّ التغيّر في معدّل نمو عرض النقود في الفترة القصيرة سوف يغيّر نمو كل من الأسعار والناج. (2)

وهذا بدأ التوجّه في إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة لأسعار الفائدة كهدف وسيط وهو هدف النمو النقدي خلال السنة، ومحاولة تصحيح وضبط الفروقات بين التقديرات والواقع، واتبعت هذه العملية بتنظيم هذا النمو في عرض النقود حيث يقوم البنك المركزي بالتحكّم في معدّل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك.

ولكن هذه الإجراءات لم تؤد دورها ولم تلقى نجاحاً كبيراً وتعرّضت لانتقادات كثيرة، لأنّ هذه البنوك المركزية مثلاً الولايات المتحدة الأمريكية لم تتحكّم في أسعار الفائدة، في حين فقدت السيطرة على عرض النقود لذلك تمّ تطعيمها بإجراءات جديدة منها:

1- توسيع عريض للمجال الذي يسمح فيه بمعدّل الفائدة على الأرصدة الفدرالية بالتقلبات ضمنه؛

2+ استخدام مجموع احتياطات البنوك كهدف أولي لضبط كمية النقود، ولذلك قد تمّ التركيز على احتياطات البنوك غير المقرضة كوسيلة لضبط مجموع الاحتياطات. (3)

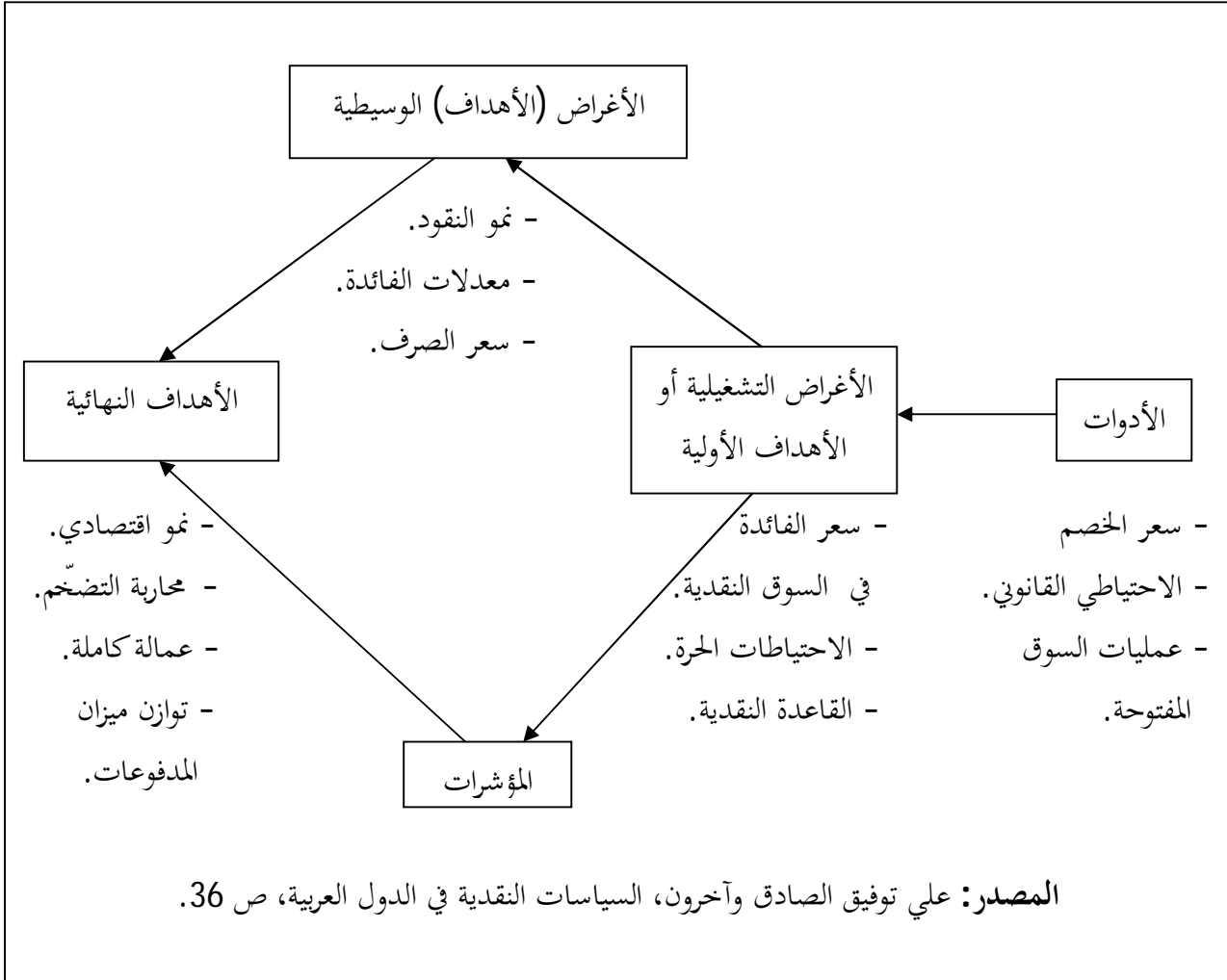
والشكل التالي يبيّن إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة.

(1) محمد يوسف كمال، السياسة النقدية المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 1996، ص28.

(2) J.Stauffers, Hspeight Money, Institutions theory and policy, Longman, 1986, P 306.

(3) الصادق علي توفيق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 1996، ص17.

شكل رقم (02): إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة



المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

تسطر الحكومات المعاصرة عدة أهداف تسعى من خلالها إلى تحقيق الإستراتيجية المتوخاة من التطبيق الجيد لسياسة نقدية محكمة، وتمثل هذه الأهداف في أهداف أولية، وسيطية ونهائية.

أولاً: الأهداف الأولية

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلاً عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية، فإنه يجب تبني متغيرات احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل، ولهذا فإن الأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.

تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى وهي مجتمعات الاحتياطات النقدية، أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد.

1- مجتمعات الاحتياطات النقدية:

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية، والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.

أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة).⁽¹⁾

2- ظروف سوق النقد:

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل الائتمان، ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين في البنوك.

(1) إسماعيل محمد هاشم، السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية، المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 80.

والاحتياطات الحرة تتمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة، وتكون سالبة إذا كان عكس ذلك.⁽¹⁾

ثانيا: الأهداف الوسيطة

تعرف الأهداف الوسيطة على أنّها المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطة النقدية التي من خلال ضبطها يمكن الوصول إلى الأهداف النهائية كالمستوى المناسب للإنتاج والدخل.

وتتمثل فوائد الأهداف الوسيطة في أنّها متغيرات نقدية يمكن للبنوك المركزية التأثير عليها، كما أنّها تعتبر بمثابة إعلان إستراتيجية السياسة النقدية، ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تعكس بشكل جيد الأهداف النهائية المتوخاة وأن تكون قابلة للضبط من طرف البنك المركزي، كما يجب أن تكون واضحة وسهلة الاستيعاب من طرف الجمهور، وتمثل الأهداف الوسيطة في مستوى معدلات الفائدة، سعر الصرف والمجمعات النقدية.⁽²⁾

1- مستوى معدل الفائدة:

يتعلق تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية، كما يعتبر من أهم محددات سلوك العائلات والمستثمرين فيما يخص الادخار والاستثمار، لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة.⁽³⁾

وهناك عدة أنواع من معدلات الفائدة من بينها:⁽⁴⁾

أ- **المعدلات الرئيسية:** وهي المعدلات التي تقتض بها البنوك التجارية من البنك المركزي ويستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك؛

ب- **معدلات السوق النقدية:** يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل والقابلة للتداول، كسندات الخزينة وشهادات الإيداع؛

ج- **معدلات التوظيف في الأجل القصير:** كالحسابات على الدفاتر؛

(1) عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص 90.

(2) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 124.

(3) أحمد أبو الفتوح علي الناقبة، نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 134.

(4) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 125.

د- المعدلات المدينة وهي التي تطبق على القروض الممنوحة.

2- سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى:

يعتبر سعر صرف النقد مؤشر هام على الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، حيث يكون كهدف للسلطة النقدية، ويعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، لكنه في المقابل يشجع الضغوط التضخمية، أما في حالة ارتفاعه فهذا يفرض ضغطا انكماشيا، مما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم وبالتالي انخفاض في مستويات النمو. (1)

لذلك تعمل السلطات النقدية على استقرار سعر الصرف لضمان استقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، عن طريق ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار سعر صرف عملاتها، لكن رغم ذلك فإن موجات المضاربة الشديدة على العملات تصعب السيطرة والتحكم في هذا الهدف. (2)

3- المجمعات النقدية:

هي عبارة عن مؤشرات لكمية النقود المتداولة والتي تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، إن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الإنتاج يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، وذلك لعدة مزايا أهمها:

أ- تفادي حدوث عدم الاستقرار من جانب عرض النقود؛

ب- التقليل من الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى غير العرض النقدي؛

ج- ضمان الثبات النسبي لمستوى الأسعار على المدى الطويل.

ويرتبط عدد المجمعات النقدية بطبيعة الاقتصاد وكذا درجة تطور الصناعة المصرفية، والمنتجات المالية، وتعتبر هذه

المجمعات كمصدر معلومات عن وتيرة نمو مختلف السيولات. (3)

(1) أحمد أبو الفتوح علي الناقبة، مرجع سبق ذكره، ص 135.

(2) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 125.

(3) أحمد أبو الفتوح علي الناقبة، مرجع سبق ذكره، ص 64.

ثالثاً: الأهداف النهائية

تعتبر الأهداف النهائية كنقطة أخيرة في مسار إستراتيجية السياسة النقدية، التي تأثر بأدواتها على الأهداف الأولية ثم الوسيطة للوصول إلى أهداف نهائية تكون قد رسمتها على ضوء السياسة الاقتصادية العامة، فقبل ظهور المدرسة الكينزية كان الهدف الوحيد للسياسة النقدية هو تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم، ولكن بعد أزمة الكساد عام 1929 وظهور الأفكار الكينزية ظهرت أهداف جديدة من بينها تحقيق العمالة الكاملة، تحقيق معدل عال من النمو، توازن ميزان المدفوعات.

1- الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار:

يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية، نظراً لأهميته في تفادي مشكل التضخم ومكافحته وكذا علاج لمشاكل الكساد والركود حيث أنه في حالة عدم التأكد من تقلبات أسعار السلع والخدمات هذا يؤثر سلباً على الاستقرار والنمو الاقتصادي، وبالتالي يصعب التخطيط للمستقبل كما يضر بالأمن والاستقرار الاجتماعي.

2- محاربة البطالة (تحقيق العمالة الكاملة):

ويعتبر هذا الهدف مهما لسببين، السبب الأول يتمثل في أن معدل البطالة المرتفع يسبب مشاكل اجتماعية، فتصح العائلات تواجه مشاكل مالية حقيقية، والسبب الثاني يتمثل في أن معدل بطالة مرتفع يضيّع للاقتصاد عناصر إنتاج تتمثل في اليد العاملة غير المستغلة، والتي تعتبر مورد اقتصادي هام.

ومحاربة البطالة وتحقيق هدف التشغيل الكامل يجب أن تمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الاقتصاد لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة، إلى جانب تنشيط الطلب الفعال.⁽¹⁾

3- تحسين ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو سجل تدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين والبلدان الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

يكون ميزان المدفوعات في صالح البلد عندما تكون إيراداته أكبر من نفقاته للعالم الخارجي، وتسعى كل الدول إلى جعل هذا الميزان لصالحها بهدف المحافظة على مخزونها الذهبي، واحتياطياتها من العملة الصعبة.⁽²⁾

(1) Frédéric Miskin Monnaie, Banque et marchés financiers, Pearson édition, France, 2004, P 516.

(2) عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية، مكتبة زهران الشرق، مصر، 1998، ص 220.

4- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة:

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، حيث يتوقف على عدة عوامل معظمها ليست في متناول سياسة الاقتصاد الكلي، ويمكن للسياسة النقدية التأثير على عامل مهم من هذه العوامل يتمثل في الاستثمار عن طريق العمل على تحقيق سعر فائدة حقيقي منخفض إلى حد، طبعاً دون أن يكون هذا سبباً في إحداث تضخم وإلا كانت النتيجة عكسية.

ويرتبط هذا الهدف بالأهداف النهائية الأخرى للسياسة النقدية، خاصة هدف التشغيل الكامل، حيث أن النمو الاقتصادي يكون سبباً في امتصاص الفائض من العملة، إلى جانب أن استقرار الأسعار، وتحسين ميزان المدفوعات عاملاً أساسياً في تحقيق النمو الاقتصادي.⁽¹⁾

المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية

للوصول إلى الأهداف السابقة الذكر وتطبيق السياسة النقدية بفعالية، يجب استعمال عدة أدوات لذلك، هذه الأخيرة التي تنقسم إلى أدوات كمية وأخرى نوعية.

أولاً: الأدوات الكمية للسياسة النقدية

الأدوات الكمية هي الأدوات التي تسعى للتأثير على حجم الائتمان وكلفته (معدّل الفائدة)، وبالتالي على الكميات الإجمالية المعروضة في الاقتصاد، ويطلق عليها صفة التقليدية لأنها نمت مع نمو البنوك المركزية، وتمثّل هذه الأدوات فيما يلي:

1- نسبة الاحتياطي القانوني:

يمثل نسبة الاحتياطي القانوني أو الإلزامي تلك النسبة التي يقترضها البنك المركزي على البنوك التجارية، والتي يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي كوديعة بدون فوائد، وتحدد هذه النسبة وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة في ذلك البلد.

ويتمثل الهدف المباشر للاحتفاظ بهذه النسبة من الاحتياطي لدى البنك المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين، حيث تستعمل هذه الأموال لإقراض البنوك التي تتعرض للأزمات المالية أو لنقص السيولة، بهدف المحافظة على مراكزها المالية ولاطمئنان المودعين على أموالهم، والهدف الآخر هو التأثير على عرض النقد لدى البنوك التجارية.⁽²⁾

(1) زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 296.

(2) نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، دار الخامد للنشر، الأردن، 2006، ص 291.

2- سياسة سعر إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق المالية التي تقدمها البنوك التجارية، للحصول على أموال من أجل تدعيم احتياطاتها النقدية وزيادة قدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جديدة.⁽¹⁾

3- عمليات السوق المفتوحة:

المقصود بهذه السياسة هو قيام البنك المركزي بتزويد أو استرجاع النقود من الجهاز المصرفي وذلك عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية في السوق بهدف التأثير على الائتمان وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة. وتعتبر هذه الأداة الأكثر استعمالاً خاصة في الدول التي تمتلك سوق مالي ونظام مصرفي متطوّرين بالإضافة إلى وجود وعي مصرفي لدى أفراد المجتمع.⁽²⁾

وهناك ثلاثة شروط أساسية لضمان فعالية عمليات السوق المفتوحة وهي:⁽³⁾

- أ- مدى توفرّ السندات الحكومية (كما ونوعاً)؛
- ب- مدى توفر سوق نقدية نشطة لتداول الأوراق المالية؛
- ج- مدى استجابة البنوك التجارية لرغبات البنك المركزي.

ثانياً: ملاحظات حول الأدوات الكمية للسياسات النقدية

من النتائج التي يمكن الوصول إليها هي أنّها إذا أردنا تفعيل الوسائل الكمية للسياسة النقدية يجب إتباع الخطوات التالية:

أ- استعمال كلا من سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة في آن واحد للحصول على رقابة نقدية ائتمانية فعالة، فمثلاً في حالة بيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة لغرض تقليص القاعدة الائتمانية للجهاز المصرفي لن يكون مجدياً إذا لم يصاحب برفع سعر إعادة الخصم في الوقت نفسه، لأنّ ذلك سيدفع البنوك التجارية إلى اللجوء إلى البنك المركزي بهدف الحصول على المزيد من الاحتياطات النقدية عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية والمالية الموجودة لديها، لمواجهة الآثار الانكماشية المنعكسة على احتياطها النقدي بسبب بيع البنك المركزي للسندات الحكومية في السوق المفتوحة، وهذا يفشل تحقيق الهدف المرغوب للبنك المركزي الذي يتمثّل في الحد من الائتمان؛

(1) محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص115.

(2) السيد علي عبد المنعم والعيسى نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص369.

(3) طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص219.

ب- التغيرات في نسبة الاحتياطي القانوني تكون لها آثار مريكة خاصة في حالة عدم استمراريتها وتواصلها، أدى هذا الاعتقاد إلى أنه يجب استعمالها على نطاق ضيق، ويتم اللجوء إليها فقط في حالة سياسة نقدية انكماشية.

وفعالية الوسائل الكمية للسياسة النقدية تعتمد على ثلاث شروط هي:

- أ- وجود سوق مالية ونقدية متطورة ومنتظمة؛
- ب- قيام البنوك التجارية بعمليات إعادة الخصم لدى البنك المركزي بشكل واسع واعتمادها على ذلك؛
- ج- احتفاظ البنوك التجارية باحتياطي نقدي ثابت ومعلوك وعدم امتلاكها احتياطات فائضة كبيرة. (1)

ثالثاً: الأدوات الكيفية (النوعية) للسياسة النقدية

يقصد بالأدوات الكيفية للسياسة النقدية تلك الأساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي، بهدف التأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة. (2)

وتستعمل هذه الأدوات بشكل كبير في الدول النامية، لأنه يتعدّد عليها استعمال الأدوات الكمية بسبب ضعف نمو أسواقها المالية وأجهزتها المصرفية. (3)

ويمكن تلخيص أهم الأدوات الكيفية (النوعية) للسياسة النقدية المستعملة لدى البنوك المركزية عبر العالم ككل فيما يلي:

1- سياسة تطير القرض:

تهدف هذه السياسة إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان بشكل مباشر وذلك عن طريق فرض سقف أعلى للائتمان لا يمكن لأي بنك تجاوزه، بهدف الحد من خلق نقود الودائع المباشرة.

ويقوم البنك المركزي بتطبيق هذه السياسة في حالة حدوث تضخم بهدف توجيه منح الائتمان، وعند ارتفاع حدة التضخم تقوم الدولة ممثلة بالبنك المركزي بوضع سياسة تطير القروض الإيجابية، عن طريق تحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممكن منحها من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض. (4)

(1) السيد علي عبد المنعم والعيسى نزار سعد الدين، مرجع سبق ذكره، ص 370.

(2) أكرم حداد ومشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص 190.

(3) زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 216.

(4) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 156.

2- الودائع الخاصة:

من خلال هذه الأداة يقوم البنك المركزي بفرض اقتطاع نسبة من أرصدة البنوك التجارية على شكل ودائع مجمدة عنده تمنح عليها فائدة معينة، بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني، ويهدف هذا الاقتطاع إلى التقليل من عمليات الائتمان التي تقوم بها المصارف عن طرق التقليل من أرصدها. (1)

3- الإقناع الأدبي:

يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التباحث والحديث المقنع مع البنوك التجارية فيما يخص السياسة والهدف الذي يريد تحقيقه، كالسعي لإقناعها بإتباع سياسة ائتمان معينة لتحقيق لأهداف اقتصادية محددة، ولقد استعملت بريطانيا هذا الأسلوب سنة 1946، عندما أتمت بنوك بريطانيا. (2)

وتتوقف فعالية هذه الأداة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى ثقة البنوك التجارية في إجراءاته، وكذا على مدى استقلالية قراراته.

ويكون الإقناع الأدبي أو ما يمكن تسميته بسياسة المصارحة من خلال الصحف والمجلات وخطب المسؤولين في المناسبات المختلفة، وهذه السياسة في غالب الأحيان لا تكون فعالة إلا إذا دعمت بوسائل أخرى كتغيير سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني. (3)

4- سياسة معدلات الفائدة:

هدف البنوك التجارية هو أن تكون استثماراته مربحة، ولكي يتحقق ذلك يجب أن تتجاوز الفوائد والعملات المقبوضة الفوائد المدفوعة وكلفة إعادة التمويل، ومجموع التكاليف الأخرى.

لكن في العديد من الدول يتدخل البنك المركزي ويفرض معدلات فائدة محددة على البنوك التجارية، ويكون التأثير على هذه المعدلات عن طريق معدل الفائدة المصرفي الأساسي، هذا الأخير يتأثر بمعدلات الفائدة في السوق النقدي.

وتقوم الدول المتقدمة باعتماد سياسة سعر فائدة منخفض من أجل تنشيط الاستثمارات، لكن هذه السياسة كانت في كثير من الأحيان سببا في ظهور ضغوط تضخمية أدت إلى جمود اقتصادي منذ بداية الثمانينات من القرن

(1) عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، الأردن، الطبعة الأولى، 1994، ص214.

(2) حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص241.

(3) عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص216.

العشرين، مما استدعى إجراءات أخرى لمواجهة التضخم عن طريق إقرار زيادات متتالية لمعدلات الفائدة الدائنة، هذه الزيادات قد تقيّن بأنّها مرتفعة جدا في ظل آفاق إعادة إطلاق النشاط الاقتصادي. (1)

من خلال ما سبق نلاحظ أنّ هناك صعوبة في التوفيق بين تطبيق معدلات فائدة تحقق التوازن بين النمو الاستثماري من جهة وتفادي التضخم والكساد من جهة أخرى، وهنا تكمن مدى فعالية هذه السياسة التي يجب أن تراعي عدة معطيات من بينها التعويض العادل للمدخرين على المدى الطويل، وكذا ممارسة التأثير على الإقراض بهدف كبح جماح التضخم. (2)

5- سعر الصرف:

يستخدم سعر الصرف من طرف البنك المركزي بهدف التأثير على حجم التجارة الخارجية، حيث يقوم بتخفيض سعر صرف العملة المحلية إذا كان هدفه زيادة الصادرات لأجل تحسين ميزان المدفوعات، ويقوم برفع سعر صرف العملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة الاستيراد من الخارج، ويعتبر استقرار سعر الصرف سبب رئيسي في نمو التجارة الخارجية. (3)

(1) حسن أحمد عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 258.

(2) وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 221.

(3) نفس المرجع السابق، ص 221.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في إطار النظريات الاقتصادية المختلفة

النظرية النقدية هي محاولة شرح الدور الذي يمكن أن تؤديه النقود في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما، وتحديدًا تبحث في أثر عرض النقود والطلب عليها على الأسعار ومعدلات الفائدة والإنتاج والتشغيل، وقد أحدث دور النقود جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين سواء من الناحية النظرية أو العملية، وفيما يلي أهم النظريات النقدية:

المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية

تطورت النظرية الكميّة النقدية الكلاسيكية في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، على يد الاقتصاديين الكلاسيك منهم "Richard cantillon et David home"، هي نظرية تبحث في كيفية تحديد القيمة النقدية للدخل الكلي، ولأنّها تخبرنا عن مقدار كمية النقود التي يتم حيازتها عند مستوى دخل معين، سميت بنظرية الطلب على النقود.

أولاً: الفرضيات التي تقوم عليها هذه النظرية

قامت النظرية الكميّة الكلاسيكية للنقود على الفرضيات التالية والتي على أساسها تمّ بناء معادلة التبادل لـ"فيشر" ومعادلة الأرصد النقدية المعروفة بمعادلة كامبردج:

1- ثبات حجم المعاملات، أي أنّ حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، وأنّ النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي وسيط للمبادلة فقط ودورها محايد في الاقتصاد؛

2- مرونة الأجور والأسعار هبوطاً وصعوداً؛⁽¹⁾

3- الاقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل؛

4- وجود علاقة عكسية بين التغير في المستوى العام للأسعار كمتغير تابع، والتغير في كمية النقود كمتغير مستقل؛

5- ثبات سرعة دوران النقود على الأقل على المدى القصير لأنّها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود (منها درجة كثافة السكان، تطوّر عادات التعاملات المصرفية غيرها)، وهي عبارة عن معلل متوسّط عدد المرات التي

انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد إلى أخرى في تسوية المبادلات التجارية في الاقتصاد في فترة زمنية معينة.

ولقد كانت هناك محاولات كثيرة لشرح وتفسير النظرية الكميّة، من أشهرها معادلة التبادل فيشر ومحاولة مارشال

التي استندت إلى فكرة التفضيل النقدي.⁽²⁾

ثانياً: معادلات النظرية النقدية الكلاسيكية

هناك عدّة معادلات جاءت لشرح النظرية النقدية الكلاسيكية، نذكر منها ما يلي:

(1) بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 10.

(2) عبد النعيم محمد مبارك ومحمود يونس، اقتصاديات النقود والصرافة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص 200.

1- معادلة التبادل لفيشر:

يعتبر فيشر رائد النظرية الكمية في النقود، والذي أعطى لتلك النظرية صياغتها الحديثة الأكثر اكتمالا من خلال معادله المشهورة بمعادلة التبادل، والفكرة الرئيسية لهذه المعادلة هي تفسير العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار، ومن خلال الجمع بين مختلف المتغيرات التي لها علاقة في تحديد المستوى العام للأسعار، وصياغة هذه المعادلة رياضيا كانت كما يلي: (1)

$$M \cdot V = T \cdot P$$

حيث:

P : المستوى العام للأسعار وهو متغير تابع.

M : كمية النقود وهي متغير مستقل.

T : حجم المعاملات وهي متغير ثابت.

V : سرعة دوران النقود وهي متغير ثابت.

من المعادلة السابقة نستنتج أنه كلما تغيرت كمية النقود، تغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه، طبعاً مع شرط ثبات كل من كمية المبادلات وسرعة دوران النقود، حيث:

$$P = M \cdot V / T$$

2- معادلة الأرصدية النقدية (معادلة كامبردج):

هذه المعادلتين عبارة عن إعادة صياغة للنظرية الكمية، وسميت بمعادلة كامبردج، وتركزت هذه النظرية على العوامل التي تحدد الطلب على النقود، حيث تنظر إلى النقود على أنها جزء من ثروة الأفراد وأنهم يحتفظون ببعضها لغرض الاحتياط، لأن الكلاسيك يعتبرون أن النقود تخزن قوة شرائية، فلا مانع من اكتنازها لفترة قصيرة أو حتى طويلة.

ولقد اشتق Marshall و pigou نظريتهم من معادلة التبادل لفيشر، فبتعويض حجم المبادلات **T** بالإنتاج أو الدخل **Y** تصبح معادلة الأرصدية النقدية من الشكل:

$$M \cdot V = P \cdot Y$$

حيث:

M.V: تمثّل مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية في فترة محددة.

P.Y: تمثّل القيمة الاسمية للناتج القومي، أي قيمة ما ينتج خلال السنة من السلع والخدمات النهائية.

(1) عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 77.

وبقسمة طرفي المعادلة على V نحصل على:

$$M = 1/V (P \cdot Y)$$

وعندما يكون سوق النقد في حالة توازن فإن الكمية المعروضة من النقد تساوي الكمية المطلوبة، وبالتالي

$$K = 1/V \text{ بوضع } M_d \text{ بـ } M$$

تصبح المعادلة من الشكل:

$$M_d = K \cdot P \cdot Y$$

حيث:

K : هي نسبة التفضيل النقدي، وهي نسبة ثابتة.

بما أن K ثابتة (لأن سرعة التبادل ثابتة)، فإن مستوى المبادلات التي هي نسبة ثابتة من الدخل الاسمي تتحدد بكمية النقود التي يطلبها الأفراد للاحتفاظ بها.

ويتوقف تحديد قيمة K على العوامل التالية:

- توقعات الأفراد، فكلما كانت توقعاتهم متفائلة كان احتفاظهم بـ K أقل.
- ثروة الأفراد، فكلما زادت قلت K .
- مستويات الأسعار.⁽¹⁾

(1) عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 78.

ثالثا: تقييم النظرية النقدية الكلاسيكية

تعتبر النظرية النقدية الكلاسيكية خطوة مهمة في التحليل النقدي، نظرا للأفكار التي جاءت بها، لكن لكل وكل نظرية، لم تخل هذه النظرية من الانتقادات الموجهة لها من طرف الاقتصاديين بسبب عدم واقعية بعض فرضياتها، ومن أهم هذه الانتقادات نذكر ما يلي:

- 1- تفترض النظرية أن المستوى العام للأسعار هو متغير تابع التغير في كمية النقود ولا يمكن لمستوى الأسعار أن يتغير نتيجة لفشل موسم زراعي أو ارتفاع أسعار البترول، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار كما حدث مؤخرا، فالتضخم لا يكون تضخما نقديا أو تضخما بالطلب فحسب، وإنما يمكن أن يكون تضخم بالتكاليف أو تضخما مستوردا عندما ينخفض معدل تبادل العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية؛
- 2- عدم صحة افتراض ثبات سرعة دوران النقود لعدم واقعيته، حيث دلت البيانات المتاحة عن الاقتصاد الأمريكي أن سرعة دوران النقود تنقلب في الأجل القصير بدرجة غير ثابتة؛
- 3- لا تأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات هامة كمعدل الفائدة؛
- 4- عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج الذي يستند إلى افتراض حالة التوظيف الكامل.⁽¹⁾

المطلب الثاني: النظرية النقدية الكينزية

رغم الدليل الكبير الذي كان للنظرية النقدية الكلاسيكية في تفسير الطلب على النقود لفترة زمنية معينة، إلا أن أزمة الكساد الكبير الذي أصاب الاقتصاد العالمي في سنوات الثلاثينات من القرن العشرين كانت بداية لنهاية مصداقية الفكر الكلاسيكي في هذا المجال، نظرا لعجز هذه النظرية في معالجة هذه الأزمة، وخاصة بعد ظهور النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود التي جاء بها الاقتصادي الإنجليزي "جون ماينارد كينز" عام 1936، لقد اتقد هذا الأخير الكثير من الأفكار الكلاسيكية، خاصة الافتراض الخاص بثبات سرعة دوران النقود، وطور نظرية الطلب على النقود، بإدخال معدل الفائدة كمتغير هام يؤثر في الطلب على النقود، كما اعتمد في تفسيره لقيمة النقود على الطلب الفعال كجزء من الطلب الكلي المتوقع، وباعتباره المتغير المستقل الذي يحدد مستويات العمالة، الناتج والدخل القومي.

أولا: فرضيات التحليل النقدي الكينزي

تقوم النظرية النقدية الكينزية أو كما تعرف بنظرية تفضيل السيولة على عدة فرضيات أهمها:

- 1- يوجد نوعين من الأصول التي يستخدمها الأفراد للحفاظ على ثروتهم وهي النقود والسندات؛
- 2- معدل العائد للنقود يساوي الصفر؛
- 3- الطلب على النقود يكون لثلاث دوافع هي المعاملات، الاحتياط والمضاربة؛

(1) سليم موساوي، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 94.

- 4- سعر الفائدة يتحدّد عن طريق السوق التي تحدّد الطلب على السيولة وعرضها؛
 5- عند مستوى معدّل فائدة منخفض يزيد الطلب على النقود، ومستوى الدخل القومي الذي يحدّد الأموال القابلة للإقراض.

وبما أنّ النقود عبارة عن سلعة فلها عرض وطلب سيحددان سعر الفائدة.

ثانياً: الفرضيات الخاصة بالنقود

نجد ما يلي:

1- عرض النقود عند كينز:

في التحليل الكينزي يتحدّد سعر فائدة التوازن عن طريق استعمال تحليل العرض والطلب على النقود، حيث أنّ الرض هنا يشمل كمية السندات وكمية النقود، ومثلما هو في التحليل الكلاسيكي فإنّ عرض النقود الكلي عند كينز يكون محدّد خارجياً من طرف السلطات النقدية، كما أنّ عرض الأرصدة الحقيقية يكون مستقلاً تماماً عن معدّل الفائدة.

2- الطلب الكلي على النقود في التحليل الكينزي:

عند كينز يمثل الطلب على كمية السندات المطلوبة، وكمية النقود المطلوبة، حيث يمكن معرفة الكميات المطلوبة من النقود عند أسعار فائدة مختلفة، وكذا الدوافع المختلفة للأفراد في الطلب على النقود، حيث يرى كينز أنّ هناك ثلاثة دوافع للاحتفاظ بالنقود وهي:

أ- دافع المعاملات: وهو حاجة الأفراد إلى العملة لتحقيق المبادلات الشخصية والتجارية الجارية؛

ب- دافع الاحتياط: وهي الرغبة في الاحتفاظ بالقيمة النقدية المقابلة لنسبة من الموارد الإجمالية لمواجهة أخطار التحلّلات غير المتوقّعة؛

ج- دافع المضاربة: وهي الرغبة في الاستفادة من توقعات الآخرين الجيّدّة لما يخبئه المستقبل أحسن من السوق، وذلك للحصول على مكاسب رأسمالية كسواء أصول مالية ومادية.⁽¹⁾

(1) جون مينارد كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، موفم للنشر، الجزائر، 1991، ص246.

3- النقود عند الكينزيين الجدد:

رغم النجاح الذي حققته النظرية الكينزية في تفسير دوافع الطلب على النقود والعوامل المحددة له، إلا أن مجموعة من الاقتصاديين وعلى رأسهم "Boumol و William و James Tobin" قدموا مواصفات هامة على النظرية الكينزية، حيث اعتبروا التحليل الكينزي سطحي نوعا ما، لذلك حاولوا تجديده وتطويره ليتماشى والتطورات الاقتصادية.

يتميّز نموذج الكينزيين الجدد بما يلي:

أ- تصل "Boumol" إلى أن الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط يتأثر أيضا بسعر الفائدة وليس بالدخل فقط كما افترض كينز؛⁽¹⁾

ب- يفترض الكينزيون الجدد جمود الأسعار، ويبررون ذلك بأن تغيير الأسعار يتطلب من المؤسسات إنفاق المال والوقت وعقد الاجتماعات، وإخبار موظفي البيع بجدول الأسعار الجديدة وغيرها من التكاليف التي تسبب جمود الأسعار؛

ج- يفترض الكينزيون الجدد الجمود الحقيقي للأجور، ويفسرون ذلك بسبب وجود عقود ضمنية (عقود غير رسمية) مع العمال، ونموذج الأجور الكفاءة، والذي يوضح الأسباب التي تمنع المؤسسة من تخفيض الأجور في أوقات انخفاض الطلب، التي من بينها دفع العمال إلى بذل جهد أكبر وتقليل ضياع الوقت وترك العمل؛

د- عدم استقرار القطاع الخاص أكثر مما يعتقد كينز، نظرا لكون قرارات الاستثمار تقودها الآمال والمخاوف أكثر من الحسابات والتوقعات الرشيدة؛⁽²⁾

هـ- النقود التي تخلقها قروض البنوك لها تأثير أكبر على الإنفاقات الإجمالية من النقود التي تخلقها مشتريات الأوراق المالية للبنوك، لأن قروض البنوك لها مضاعف الائتمان؛

و- ضبط التضخم يكون عن طريق سياسة الدخل؛

ي- فيما يخص السياسة النقدي يرى الكينزيون الجدد أن الناتج يعتمد بقدر كبير على الآمال والمخاوف التي التي تحد الكفاءة الحدية المتوقعة لرأس المال.⁽³⁾

(1) أكرم حداد ومشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص240.

(2) سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديث، مطابع الأهرام، مصر، 1994، ص990.

(3) ماير توماس وقرن، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد احمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2004، ص48.

ثالثاً: التوازن الاقتصادي العام في التحليل الكينزي

لقد شكلت صعوبة تفسير التوازن الكلي مشكلة تحديد هذا الأخير عند المدرستين الكينزية والكلاسيكية، حيث يفترض التحليل الكينزي أن التغير في عرض النقود سيؤثر على سعر الفائدة بصورة مباشرة من خلال تأثيره على أسعار السندات، وبصورة غير مباشرة في الطلب على الاستثمار، هذا الأخير الذي يتأثر بالتوازن في سوق السلع، فإذا كانت هناك زيادة في الاستثمار يؤدي هذا إلى الزيادة في الدخل، وبالتالي زيادة في الطلب على النقود لأغراض المبادلات والاحتياط الذي لا ينخفض إلا إذا ارتفع سعر الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض الدخل، أما بالنسبة للتحليل الكلاسيكي فيعتبر أن سعر الفائدة يتحدد بتقاطع منحني الادخار والاستثمار.

ولقد استكمل بعض الكينزيين منهم "John haick و Hanson" التوازن العام للنظرية الكينزية ووضعوا

لذلك الفرضيات التالية:

- 1- التوازن الكلي للاقتصاد يتحقق بتوازن النقد مع سوق السلع؛
- 2- شرط التوازن في السوق النقدية يكون بتساوي الادخار مع الاستثمار؛
- 3- تصحيح الاختلال في السوق النقدية يتحقق في المدى القصير، بينما في سوق السلع فإنه يتحدد في المدى الطويل.⁽¹⁾

(1) محمد محمود عطوة يوسف والبرعي عصام الدين البدرابي، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص240.

المطلب الثالث: النظرية النقدية المعاصرة (مدرسة شيكاغو)

يترجم هذه المدرسة الاقتصادية الأمريكي المعاصر "Wilton Friedman"، حيث نشر نظريته هذه في مقاله المشهور عام 1956 "the quantity theory of money restanten"، وتبنى "فريدمان" التحليل الاقتصادي في نظريته للطلب على النقود، لكن بأكثر شمولية وأكثر اتساعاً، وفي نفس الوقت لم يهمل التحليل الكينزي بل أخذ به بعض جوانبه.

أولاً: فرضيات النظرية النقدية المعاصرة

قبل أي دراسة لمحتوى النظرية لابد من الإشارة إلى أهم الفرضيات التي تركز عليها وهي:

- 1- استقلال الكمية النقدية (عرض النقود) عن الطلب على النقود؛
- 2- استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها؛
- 3- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب النقدي؛
- 4- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات، إلى جانب سرعة التداول النقدي عند الكلاسيك؛⁽¹⁾
- 5- عدم خضوع الأعوان الاقتصاديون للخداع النقدي.

ولقد اعتبر "فريدمان" أنّ الطلب على النقود جزء من نظريته الثروة أو نظرية رأس المال، التي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول، فميز بين حائزي الأصول النهائيين الذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلاً من أشكال الثروة يتم حياة الثروة فيه، وبين مؤسسات الأعمال الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات والمخزون.⁽²⁾

ثانياً: محددات الطلب على النقود عند فريدمان

يتوقف الطلب على النقود في تحليل "فريدمان" على ثلاث عوامل أساسية هي:

- 1- عامل الثروة الذي يحدد الحد الأقصى للنقود المحتفظ بها؛
- 2- مردودية أو عائد النقود بالنسبة لعوائد الأصول المالية الأخرى أو الحقيقية التي يمكن أن تكون شكل من أشكال الثروة؛
- 3- أذواق وتفضيلات الحائزين على الأصول (الأفراد).

ومفهوم الثروة حسب هذه النظرية يمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، فالنقود هي جزء من الثروة وهي أصل من أصولها تعطي عائداً يتمثل في الراحة، السهولة والأمان، حيث تمثل سلعة رأسمالية أو عنصراً من عناصر الإنتاج،

(1) عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 88.

(2) بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

أما المكوّنات الأخرى للثروة فتتمثّل في الأصول المالية والنقدية كالأسهم التي تتحدّد عوائدها بالأرباح، والسندات التي تحقق عائد لصاحبها يتغلّب في سعر الفائدة ÷ إلى جانب الأصول العينية، أو الطبيعية (السلع المادية الانتاجية) التي يتوقف عائدتها على المستوى العام للأسعار، فضلا عن الاستثمار في رأس المال البشري وعائده، وهو عبارة عن حاصل ضرب الثروة الكلية في معامل النسبة بين الثروة المادية والثروة غير المادية (البشرية).⁽¹⁾

حيث أنّ الثروة الكلية هي:

$$W = Y / P$$

حيث:

W: تمثّل الثروة الكلية.

Y: الدخل الكلي.

P: المستوى العام للأسعار.

ثالثا: دالة الطلب على النقود عند فريدمان

لقد افترض "فريدمان" أنّ الأفراد يرغبون بكميَّة حقيقية من الأرصدة، وليس بكميَّة اسمية، وبالتالي تكتب دالة الطلب على النقود عند "فريدمان" بالصيغة التالية:

$$M_d / P = F (Y_p , r_b - r_m , r_e - r_m , \pi^e - r_m , n - r_m , U)$$

حيث:

r_e: العوائد المتوقعة من السندات.

π^e: معلّل التضخّم المتوقّع.

n: الثروة البشرية.

U: أذواق وتفضيلات الأفراد.

M_d / P: الطلب على النقود بأرصدة حقيقية.

Y_p: الدخل الدائم.

r_m: العوائد المتوقعة من النقود.

r_b: العوائد المتوقعة من السندات.

وبتحليل أعمق يفترض "فريدمان" أنّ الطلب على الأرصدة الحقيقية من النقود يتأثر إيجابا بثروة الأفراد والتي عبّر عنها بالدخل الدائم، ويقصد به الدخل المتّوقع الحصول عليه على المدى الطويل، حيث يكون أقلّ تقلبا من الدخل الجاري عند الكلاسيك وهذا يعني أنّ الطلب على النقود لن يتقلّب بشكل واضح في الدورات الاقتصادية المختلفة.⁽²⁾

(1) أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخّم، الأهلية للتوزيع والنشر، الأردن، 2004، ص 277.

(2) أكرم حداد ومشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص 121.

المطلب الرابع: النظرية النقدية في المدرسة الكلاسيكية الجديدة

جاءت هذه النظرية بعد النظرية المعاصرة لمدرسة شيكاغو، ومن أهم روادها "John Muth و Robert Barro و Robert Lucas وغيرهم"، حيث انتقدوا نظرية الدخل - الإنفاق لكينز، وكذا النظرية النقدية، وقد انصب اهتمامهم بشكل خاص على نظرية التوقعات العقلانية وتفسير التغيرات فيما يخص الدخل الإجمالي، البطالة والتضخم.

أولاً: أهم الفرضيات التي تنطلق منها المدرسة الكلاسيكية الجديدة

تعتبر أفكار المدرسة الكلاسيكية الجديدة امتداداً لأفكار المدرسة الكلاسيكية والنقدية، وتقوم المدرسة النيوكلاسيكية على عدة فرضيات أهمها: (1)

- 1- الاقتصاد الخاص يكون أساساً مستقر، ويرجع سبب هذا الاستقرار إلى مرونة الأجور والأسعار التي تحقق التصحيح الذاتي وقصر فترات الانكماش وضعفها؛
- 2- الأعوان الاقتصادية تستخدم بكفاءة تامة كافة المعلومات المتوفرة عن النظرية الاقتصادية والتصرفات المحتملة لواضعي السياسات، ويكون سلوك هذه الأعوان عقلائي؛
- 3- حيادية النقود حيث أن التغيرات المتوقعة لعرض النقود يكون لها أثر فقط على الأسعار؛
- 4- السياسة الاقتصادية التي تهدف لتحقيق الاستقرار تكون غير فعالة، فالسياسات المالية التي تهدف لإنعاش الاقتصاد القومي سيترتب عليها زيادة في معدلات التضخم ولن يكون لها أثر على الإنتاج والتوظيف، لأن توقعات الأعوان الاقتصادية تكون عقلانية؛
- 5- الأجل الطويل يساوي الأجل القصير، وبالتالي منحنى العرض الكلي عبارة عن خط مستقيم موازي للمحور الرأسي؛
- 6- لا توجد مفاضلة بين التضخم والبطالة على عكس ما كان يعتقد النقديون؛
- 7- يجب أن يكون للحكومة دوراً نسبياً وبسيطاً في رسم السياسة الاقتصادية.

ثانياً: تفضيل نظرية التوقعات العقلانية (الرشيدة)

يفترض الكلاسيكيون الجدد أن توقعات الأعوان الاقتصادية تكون رشيدة، أي أنها مبنية على الاستعمال الأفضل لجميع المعلومات المتوفرة، وهنا توجد نظرتين، النظرة القوية وهي استعمال المعلومات كأذنه هناك علم بنظرية اقتصادية صحيحة، أي عدم احتمال الخطأ، أو لديها أقل انحراف، والنظرة الضعيفة هي استعمال المعلومات أحسن استعمال مع احتمال الخطأ في حالة المعلومات الخاطئة، وتعتبر التوقعات الرشيدة أداة قوية لتحليل السلوك.

وتؤدي التوقعات العقلانية دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي خاصة في المجالات التالية:

(1) سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 95.

- 1- الطلب على الأصول وتحديد أسعار الفائدة، حيث أن توقعات العائد تعتبر عامل هام في تحديد الكمية التي يطلبها الأفراد من الأصل، وبالتالي تحديد أسعار الفائدة؛
- 2- خطوات عرض النقود التي تتعلق بالتوقعات التي تخص سلوك المودعين والبنوك؛
- 3- توقعات البنك المركزي فيما يخص مستويات التضخم وأوضاع الاقتصاد، تؤثر على الأهداف التي يسطرها فيما يخص السياسة النقدية؛
- 4- العائد المتوقع من النقود مقارنة بعوائد الأصول الأخرى يعتبر عاملا هاما في تحديد مقدار الطلب على النقود؛
- 5- العرض الكلي والتضخم، حيث أن توقعات العمال عن التضخم والاستجابة المنتظرة لسياسة الحكومة فيما يخص البطالة تؤثر على موضع العرض الكلي وعلى مستوى الأجور.⁽¹⁾

يوافق الكلاسيكيون الجدد على فكرة معلل البطالة الطبيعي الذي جاءت في التحليل النقدي، ولكن يختلفون عن النقديون في:

- 1- أن سوق العمل يكون دائما متوازن عند مستوى معلل بطالة طبيعي، ولا يمكن أن يرتفع لأن التوقعات عقلانية؛
- 2- لا يوجد تحكيم بين البطالة والتضخم لا على المدى القصير ولا على المدى الطويل، حيث أن كل السياسات الاقتصادية تتجه نحو تخفيض معلل البطالة بصورة مباشرة وعقلانية التوقع.

ولقد واجهت نظرية التوقعات العقلانية عدة انتقادات من بينها عدم واقعية المرونة الكبيرة للأسعار والأجور، ولا وجود لبعده النظر لدى الجمهور الذي تفترضه هذه النظرية.⁽²⁾

(1) Jean François Goux, Economie monétaire financière, 3 éme éditions, France, 1998, P 211.

(2) بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 96.

المطلب الخامس: النقود عند مدرسة الدورة الاقتصادية الحقيقية

من أهم رواد هذه المدرسة "Kdyland و Prescott" وغيرهم، فعلى عكس المدارس السابقة، فإن مدرسة الدورة الاقتصادية لآمنت بفرضية حيادية النقود، وأن العوامل الحقيقية هي التي تؤثر على العوامل النقدية، إلى جانب أن الصدمات وخاصة التكنولوجية منها هي التي تتسبب في حدوث الدورة الاقتصادية، ستعرض في هذا المطلب لأهم فرضيات هذه المدرسة وأهم الأفكار التي ميزتها، خاصة فيما يتعلق بالجانب النقدي.

أولاً: الفرضيات العامة للمدرسة الاقتصادية الحقيقية

تعتمد هذه المدرسة على عدّة فرضيات أهمها: (1)

- 1- الأعوان الاقتصادية يسعون إلى تعظيم منفعتهم تبعاً للموارد المتاحة؛
- 2- الأعوان الاقتصادية يشكّلون توقعاتهم على تناظر المعلومات، أي كل المعلومات متوفرة وبالتالي التوقعات تكون عقلانية؛
- 3- مرونة الأسعار هي التي تحقق التوازن (التصحيح المستمر للأسواق)؛
- 4- تذبذبات الإنتاج والتشغيل تكون محدّدة بمتغيّرات عشوائية وعوامل حقيقية، مثل الصدمات التكنولوجية؛
- 5- التذبذبات في التشغيل تعكس تغيّرات إرادية في ساعات العمل، هذه الأخيرة التي تعتمد على الإحلال بين العمل والترفيه، ويكون ذلك على أساس مستوى الأجور؛
- 6- عدم التمييز بين المدى القصير والمدى الطويل، وبين التذبذب والميل؛
- 7- السياسة النقدية ليس لها أي تأثير على المتغيّرات الحقيقية أي أن النقود محايدة؛
- 8- أهم المتغيّرات التي تتركز عليها مدرسة الدورة الاقتصادية الحقيقية هي إدخال عامل التحفيز، وأن الصدمات التكنولوجية تعوّض الصدمات النقدية.

ثانياً: نظرية الدورة الاقتصادية الحقيقية وحيادية النقود

على عكس النظرية الكينزية والنقدية التي تقارن بدور النقود وتأثيرها على الاقتصاد، فإن مدرسة الدورة الاقتصادية الحقيقية ترى أن الإنتاج هو الذي يؤثر على النقود وليس النقود هي التي تؤثر على الإنتاج، أي أن الجانب الحقيقي هو الذي يؤثر على الجانب النقدي، والنقود محايدة وغير فعالة، وتبرير ذلك أن الزيادة في الإنتاج تؤدي إلى ارتفاع الدخل، وبالتالي ارتفاع حجم المعاملات، هذه الأخير تؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود، وبالتالي زيادة عرضها لتلبية الطلب.

(1) بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 98.

فالنقود هي عبارة عن متغير داخلي عند مدرسة الدورة الاقتصادية الحقيقية وتكون زيادتها بسرعة أكبر من الزيادة في الإنتاج.

وفيما يخص النمو فإن مدرسة الدورة الاقتصادية الحقيقية لا تفرق بينه وبين الدورة الاقتصادية، وتعتبر أن كل نقاط الدورة الاقتصادية هي نقاط توازن، ولا تميز بين الميل والانحرافات.

ثالثاً: الانتقادات الموجهة لمدرسة الدورة الاقتصادية الحقيقية

هناك العديد من الانتقادات الموجهة لهذه المدرسة، نذكر أهمها:

- 1- ارتفاع نماذج مدرسة الدورة الاقتصادية الحقيقية بالصددمات الاقتصادية، هذه الأخيرة التي يصعب قياسها والتغيرات فيها تكون مستمرة؛
- 2- عدم واقعية فرضية حيادية النقود، وعدم فعالية السياسة النقدية، فمثلاً الركود الذي حدث في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1970 كان بسبب السياسة النقدية؛
- 3- ربط معلل الفائدة الحقيقي لتحديد عرض العمل غير صحيح، لأن معلل الفائدة الحقيقي ليس له علاقة واضحة بعرض العمل.⁽¹⁾

كانت هذه أهم الأفكار النقدية لمختلف المدارس، والآن سنتطرق إلى فعالية السياسة النقدية في الفكر الكينزي والنقدي، ومختلف الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية، وإلى فعالية السياسة النقدية في الدول النامية.

(1) سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 98.

المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية

إن المقصود بفعالية السياسة النقدية هو مدى قدرة السياسة النقدية على مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية.

ففي هذا المبحث سنتطرق إلى مدى فعالية السياسة النقدية في الفكر الكينزي والنقدوي، ومدى فعالية السياسة النقدية في النظام الرأسمالي والاشتراكي، ومدى فعاليتها في الدول النامية.

المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في الفكر الكينزي والنقدوي

سنحاول في هذا المطلب معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في الفكر الكينزي والفكر النقدي.

أولاً: فعالية السياسة النقدية في الفكر الكينزي

عملت المدرسة الكينزية بين تأثير سياسة نقدية توسيعية وسياسة نقدية مقيدة على الاستثمار، ويختلف أثر الإجراءات النقدية في مراحل الظروف الاقتصادية، فهناك تقييد للطلب في مرحلة التوسع وإجراءات لتنشيط الطلب في مرحلة الركود.

1- تأثير السياسة النقدية التوسيعية على الاستثمار:

يعتقد الاقتصاديون من أتباع كينز أن استخدام السياسة النقدية التوسيعية يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، وهذا يعني أن سياسة تغيير العرض النقدي بالزيادة يؤدي إلى زيادة الاستثمارات.⁽¹⁾

2- تأثير السياسة النقدية المقيّدة على الاستثمار:

مما يجدر الانتباه إليه هو أن ارتفاع معدلات الفائدة لا يعتبر عاملاً رئيسياً لتقييد الطلب الكلي، وهذا ليس لضعف مرونة الإنفاق الاستثماري بالنسبة لمعدل الفائدة، بل أن ارتفاع تكلفة النقد تطرح عوائق وقيود، فارتفاع معدلات الفائدة عن الممكن يتسبب في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل، وهذا يمكن أن يحدث التضخم، وعندما تكون القيود على الإقراض عامة وقطاع العائلات في تخفيض مشترياتها تقلص إيرادات المؤسسات وتنخفض مبيعاتها مما يضعف فرص الاستثمار.

كما ناقشت النظرية الكينزية الفعالية النسبية للسياسات النقدية عندما يكون على الطلب مرناً مرونة تامة بالنسبة لسعر الفائدة، وهو ما افترضه الكينزيون وعندما يكون سعر الفائدة غير مرناً تماماً بالنسبة للاستثمار.

(1) سهر محمد معتوق، النظريات والسياسات النقدية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1999، ص 171.

أ- مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة: إذا افترضنا أن السياسة النقدية تؤثر في الاقتصاد من خلال سعر الفائدة والاستثمار ومن ثم يتزايد الدخل، لكن كلما كان الطلب على النقود أكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة، كان الانخفاض في سعر الفائدة أقل، ومن ثم كانت زيادة الاستثمار والدخل أصغر، وكنتيجة لذلك تكون السياسة النقدية أقل فعالية.

ب- مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة: هذه المرونة أيضا من بين محددات الفعالية النسبية للسياسة النقدية والمالية، فإذا كانت التغيرات في سعر الفائدة ليس لها تأثير على الاستثمار فإن السياسة النقدية تكون عديمة الفعالية، بمعنى أن أي زيادة في عرض النقود لا تؤثر على مستوى الدخل، بالرغم من انخفاض أسعار الفائدة، وهذا عندما يكون الاستثمار ضعيف المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، ولكن من وجهة نظر السياسة النقدية يكون الاستثمار ضعيف المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، ولكن من وجهة نظر السياسة النقدية يكون من الأفضل أن ترتفع استجابة الاستثمار للتغير في سعر الفائدة، لأن التغير الكبير في الاستثمار ينتج تغير أكبر في الدخل.⁽¹⁾

ثانيا: فعالية السياسة النقدية في الفكر النقدي

تكون السياسة النقدية ذات فعالية وحتى ولو في ظل مصيدة السيولة إذا كان الاستهلاك دالة في الثروة، فإن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية من السياسة المالية، وهذا ما أكده "فريدمان"، وبالرغم من نجاح "فريدمان" من إرجاع السيلسانقندية إلى النقاش والجدل حول أهميتها وإعطائها المكانة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند كل حركة تتعلق بالنشاط الاقتصادي، إلا أن هناك صعوبات أثارها "فريدمان" نفسه مما يجد من جدوى وفعالية السياسة النقدية، وهي مشكلة التباطؤات الزمنية:

1- التباطؤ الداخلي: في هذا التباطؤ هناك عدة أنواع من التباطؤات هي:

أ- تباطؤ المعلومات والمعرفة: هذا التأخير ناتج عن التباطؤ بين الوقت بالذي يكون فيه تدخل السياسة النقدية ضروريا، وبين الوقت الذي تراه السلطات النقدية مناسبا للقرار؛

ب- تباطؤ التشريع: إن قرارات السياسة تحتاج إلى دورة استشارة بخلاف السياسة المالية التي تعتمد على السلطات التشريعية، إلا أن السياسة النقدية تكون أفضل في هذا المجال لأنها تعتمد على البنك المركزي بخلاف السياسة المالية التي تعتمد على السلطة التشريعية؛

ج- تباطؤ التنفيذ: وهي الفترة بين معرفة وإجراء السياسة، وهي تعتمد على عدد المؤسسات وطبيعة الإجراءات المتخذة.

(1) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص172.

2- التباطؤ الخارجي: وهذا ينتج بين وقت اتخاذ الإجراء وظهور أثاره على الاقتصاد، وهذا بدوره يتوقف على الانتقال والإنفاق والاستثمار:

أ- **تباطؤ الانتقال:** يحدث تغييرا هيكليا، ولهذا يحدث في الأجل القصير ويكون ببطء؛

ب- **تباطؤ الإنفاق:** فكل تغيير يقع على المستهلك، ولكن هذا الأخير يجب أن يعتقد باستمراره حتى يتقبله وهذا أيضا يحتاج إلى زمن؛

ج- **تباطؤ الاستثمار:** يحتاج المستثمر أيضا لوقت حتى يأخذ قرار الاستثمار، للحصول على المال ثمّ تجميع عناصر الإنتاج والقيام بعملية الاستثمار. (1)

المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في النظام الرأسمالي

بعد استعراض آراء المفكرين الاقتصاديين الرأسماليين بزعماء الفكر الكينزي والفكر النقديون آرائهم حول مدى فعالية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية، سنتطرق الآن في هذا المطلب إلى مدى فعالية السياسة النقدية في النظام الرأسمالي فإننا نستطيع أن نميز في هذا المطلب بين ثلاثة أصناف رئيسية من القنوات أي بمعنى آخر الطرق التي تطبق عبرها السياسة النقدية والتأثيرات على قرارات المتعاملين أو الأعوان، مسيرة الاقتصاد على معدلات الفائدة على أسعار الأصول والقروض.

أولاً: قنوات معدلات الفائدة

حسب وجهة النظر الكينزية فإن السياسة النقدية التوسيعية تؤكد انخفاضاً في معدلات الفائدة الحقيقية، وهذا ما يحفز الاستثمار الذي يدفع نمو الإنتاج والتشغيل، وتحفيز الاستثمار عندما لا يكون تمويلها (أي بتكلفة مرتفعة)، يتعلق أساساً بالمؤسسات التي تجد المشاريع مرحة في المستقبل، عندما لا يكون تمويلها باهظاً، هذا ينطبق أيضاً على العائلات التي تتزايد مقدرتها على الإقراض لإنجاز مشاريعهم وخاصة العقارية منها.

ثانياً: قنوات الأسعار

من بين قنوات الانتقال للسياسة النقدية هي معدلات الصرف وأسعار الأسهم، فمعدّل الصرف للنقود الوطنية تتجه نحو الانخفاض عند تبني سياسة نقدية توسيعية، وهذا يشجع الصادرات، ويرفع الواردات، وبالتالي يطبق أثراً إيجابياً إلا على ميزان المدفوعات ولكنه أقل على النشاط الاقتصادي، وأنه من الممكن أن يؤدي تقهقر التبادل إلى إلغاء الآثار الإيجابية على المدفوعات الجارية لزيادة الصادرات وانخفاض الواردات ولكن العمالة تستفيد. (2)

(1) سهير محمود معتوق، مرجع سبق ذكره، ص 120.

(2) ناظم محمد نوري الثمري، مرجع سبق ذكره، ص 340.

ثالثاً: قنوات القرض

تشجع السياسة النقدية التوسيعية البنوك على الإقراض من جهة، وتزيد الاحتياطات غير المقرضة للبنوك، وهذا خاصة من وجهة نظر مضاعف القرض الطي سيدفعها إلى الإقراض أكثر، ومن جهة أخرى إن انخفاض المعدلات يقلل من مشاكل الخطر المعنوي، والانتقاء الموجه إلى تحريك البنوك وترشيد القرض الذي قدمه كل من الاقتصاديين "Stieglitz و Wemyss" وهو مفهوم يشير إلى أن البنوك توزع قروضاً قليلة عندما لا ترغب المؤسسات والعائلات في الحصول عليها للشروط المطبّقة.⁽¹⁾

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية في النظام الاشتراكي

في المطلب السابق تعرضنا إلى فعالية السياسة النقدية في النظام الرأسمالي ، وفي هذا المطلب سوف نقوم بتحليل الأساليب المتبعة في الدول الاشتراكية في تخطيط شؤون النقد والائتمان.

أولاً: الخطة المادية (السلعية) والمالية

كانت الخطة الاقتصادية تتضمن تحديد مقدار ما ينتج من سلع وتحديد أسعارها، وكانت هي أساس خطة الائتمان التي تحدد الاعتمادات المرصودة لكل واحد من المنتجين، وبالتالي كانت تدفقات خطة الائتمان أداة لمراقبة تنفيذ الخطة الاقتصادية.

1- الخطة المادية (السلعية):

يقصد بالخطة المادية الخطة الإنتاجية التي تنقسم إلى فرعين هما خطة الإنتاج الجاري وخطة الاستثمار.

أ- خطة الإنتاج: تحتوي على تخطيط ما يلزم العملية الإنتاجية بـ(كميات) من مواد خام وطاقات ويد عاملة مباشرة أو غير مباشرة وتقدير حجم الإنتاج السلعي في نهاية الفترة الذي يناظر هذه المستلزمات الإنتاجية {

ب- خطة الاستثمار: تحتوي على الاستثمار بغرض التوسع أو الاستثمار في مشاريع جديدة وتخطيط ما يحتاجه الاستثمار بـ(كميات) من آلات ومعدات ومباني، ووسائل نقل ومصاريف المستخدمين والمحروقات، كما يتم تقدير حجم الاستثمارات العينية سواء كان تقدير وحدات الإنتاج الجديدة أو التوسعات التي حدثت.

(1) مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 178.

2- الخطة المالية والائتمانية:

يتم إعداد الخطة المالية لكل وحدة إنتاجية من قبل السلطة العليا مع البنك المركزي وبنك الاستثمار التي تبين الموارد المالية الموجودة في ميزانية الدولة أو الاقتراض من الجهاز المصرفي، بحيث يتم مقابلة الكميات السلعية التي تم تقديرها في الخطة بأرقام مالية وتحديد أسعارها، وبالتالي فإن الخطة لها جانبين يتعلّق الأول بالموارد المالية للمشروع سواء قيمة الإنتاج الذي تمّ تصريفه أو الائتمان المصرفي المقدّر له أو المنح المخصصة له، وكانت معدلات الإقراض تحدّد إدارياً، أما الجانب الآخر فيتعلّق بالنفقات المقدّرة للمشروع لتغطية نفقات إنتاجه الجاري أو نفقات الاستثمار، وكانت المشروعات تدفع المستحقات لبعضها البعض الأجر باستخدام التحويلات المصرفية.⁽¹⁾

ثانياً: رقابة بنك الدولة على الخطة الائتمانية

يمارس بنك الدولة في النظم الاشتراكية رقابته على الخطة الائتمانية من خلال إعدادها وإعداد خطة تداول النقود (العملة الخاصة بكل بلد)، وسوف نقوم بعرض هاتين النقطتين.

يقوم بنك الدولة بإعداد خطة الائتمان للأجل القصير، كما يقوم بإعداد خطة الائتمان طويل الأجل مع بنك الاستثمار، ويتمّ وضع الخطة الائتمانية بناءً على تقديرات الاحتياجات المالية لكل مشروع، وتعتمد خطة الائتمان على الخطة المادية، ويفترض على المؤسسات العامة أن تعلن عن احتياجاتها للائتمان للجهات المعنية بشكل دوري حتى يتسنى للبنك المركزي التفكير في تدبير الموارد المالية لذلك، كما تهيبّ خطة الائتمان على مختلف القطاعات.

(1) مصطفى أحمازي وحسن سهر محمد السيد، السياسات النقدية والبعد الدولي للبيورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص180.

ثالثا: تقييم أساليب الرقابة على الائتمان في النظام الاشتراكي

كما سبق وذكرنا أنّ الخطة المالية والائتمانية هي التي تحدّد حجم الائتمان على المستوى المركزي للبلاد وعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية وتنظيم توزيعه حسب مجالات استخدامه المبنية في الخطة، ولذلك فإنّ بنك الدولة هو الذي يراقب الائتمان، وبالتالي فهو ليس بحاجة إلى التفكير في استخدام أساليب الرقابة الكميّة والكيفيّة والمباشرة المستخدمة في النظم الرأسمالية والمختلطة، كما أنّ الأهداف المتوخاة من الرقابة التي يمارسها البنك المركزي في النظام الرأسمالي والمختلط تمثل في تحقيق معدّل نمو عال، تحقيق التشغيل الكامل، المحافظة على قيمة العملة الاستقرار النقدي، إلا أنّ الوصول إليها لا يقع على عاتق الدولة في الاقتصاديات الاشتراكية المخططة مركزيا، بل إنّ هذه الأهداف تتكفّل بها الخطة الاقتصادية الكليّة التي تحدّد معدّل النمو الاقتصادي المخطط وتحقيق التشغيل الكامل والمحافظة على قيمة العملة.

أما أساليب الرقابة على الائتمان مثل سياسة معدّل إعادة الخصم فليس لها أي دور على الائتمان في الدول الاشتراكية المخططة مركزيا طالما أنّ توزيع الائتمان محدّد وفق الخطة الائتمانية القومية، ومعدّل الفائدة محدّد إداريا ثمّ إنّ خفض ورفع سعر الفائدة لن يؤثر على انخفاض أو زيادة الطلب على القروض من بنك الدولة، وعلى الرغم من ذلك فإنّ بنك الدولة كان أحيانا يستخدم سعر الفائدة الأخرى لسداد القروض في موعدها المحدّد، أما بالنسبة لأداة سياسة السوق المفتوحة، فإنّها لم تكن أيضا تستخدم في النظم الاشتراكية المخططة مركزيا وهذا يعود لعدم وجود أسهم يمتلكها الخواص، وبالتالي فإنّ هذه الدول لا تحتوي على أسواق مالية يتعامل فيها الأفراد بالأسهم والسندات.

وفيما يتعلّق بسياسة تغيير نسبة الاحتياطي الإجباري فإنّها لم تكن موجودة لأنّه لا توجد بنوك تجارية متعدّدة حتى تلتزم بالاحتياطي الإجباري لأنّ بنك الدولة كان يقوم بأعمال البنك المركزي والبنوك التجارية في آن واحد، فهذا البنك يقوم بتقديم الائتمان قصير الأجل للمشروعات والمؤسسات الاقتصادية.⁽¹⁾

(1) لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص220.

المطلب الرابع: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية

قبل أن نتقل إلى دراسة فعالية استخدام السياسة النقدية في الدول النامية يجب أن نقلّم لحظة عن الخصائص المالية والمصرفية في هذه الدول ثم نتقل إلى دراسة أدوات السياسة النقدية وفعاليتها.

أولاً: الخصائص المالية والمصرفية للبلدان النامية

تتميّز الدول النامية بخصائص مالية ومصرفية تحدّ من فعاليتها السياسية النقدية في هذه الدول، إلا أنّ هناك تفاوت في هذه الخصائص، وعلى العموم لا تزال تشترك في كثير من هذه الخصائص وهي: (1)

- 1- ضعف انتشار شبكات الجهاز المصرفي؛
- 2- ضعف درجة نقدية الاقتصاد؛
- 3- ضعف تغلغل الوعي المصرفي في المجتمع؛
- 4- تغيير المعروض النقدي؛
- 5- عدم اتساع السوق النقدية والمالية؛
- 6- ضعف تركّز البنوك وعدم تخصصها.

ثانياً: أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في البلدان النامية

سنقوم في هذا الفرع بدراسة وتقييم أدوات السياسة النقدية في البلدان النامية.

1- سياسة سعر الخصم:

لقد تمت دراسة هذه الأداة ومدى فعاليتها في الاقتصاديات المتقدمة ولاحظنا أنّها أداة مهمة، في حين أنّ الدول النامية لا تزال تستبعد التعامل بالأوراق التجارية، السندات الأذنية، والكمبيالات، وعملية الخصم تعتمد على هذه الأوراق كما أنّها في بعض البلدان المتخلفة توجد فروع لبنوك أجنبية وهذا يقلل من اقبالها على الاقتراض من البنك المركزي بسبب احتفاظها باحتياطات نقدية واعتمادها في الحصول على التمويلات من الأسواق الأجنبية، كما أنّ هناك جانبا هاما من الأوراق التجارية لا يصل للبنوك للتعامل به.

2- سياسة السوق المفتوحة:

كما أشرنا سابقا عند دراسة هذه الأداة إلى أنّ فعاليتها تتطلب وجود واتساع السوق النقدية والمالية للتعامل بالأوراق التجارية والمالية، وكثرة العمليات، ولكن البلدان النامية تتميّز بنقص وضيق الأسواق النقدية والمالية وضعف نشاطها، وقلة انتشار المؤسسات الصناعية وشركات المساهمة وإصدارها القليل للأوراق المالية وضعف حجم الادخارات

(1) ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص125.

وشبكة المؤسسات المالية والمصرفية التي تعمل على جذب المدخرات وتوظيفها في الأسهم والسندات بالإضافة إلى عدم توفر الأسواق التي تضمن استمرار وانتظام تداول الأوراق المالية وهيئ لها درجة عالية من السيولة.

3- سياسة الاحتياطي النقدي الإجباري والقانوني:

تعتبر هذه الأداة من الأدوات الفعالة، وخاصة في البلدان النامية، ويعود ذلك لأثرها المباشر الذي يمس حجم الائتمان المقدم أو المقدرة الاقراضية للبنوك، مما يجعله عرضة لنفس الانتقاد الموجه لكل من سياسة سعر الخصم وسياسة السوق المفتوحة دون ضرورة توافر سوق نقدية أو مالية واسعة، إلا أن فعالية هذه الأداة تعود إلى سيطرة البنك المركزي وسلطته على البنوك التجارية في تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وهو ما يجعل البنوك التجارية غير قادرة على زيادة الائتمان عندما يرفع البنك المركزي هذه النسبة في حالة رغبته في تخفيض حجم الائتمان، وحتى إذا اقتضت من الخارج أو لجأت إلى مراكزها في البلدان الأجنبية.

4- الرقابة الكيفية والمباشرة:

استعملت هذه الأداة في كثير من الدول النامية فيما يتعلق بالرقابة الكيفية على الائتمان، وخاصة في تأطير القرض، فيراقب البنك المركزي توزيع الائتمان وتوجيهه بين مختلف القطاعات التي تكوّن الاقتصاد، كما يتم تخصيص الموارد المالية لبعض القطاعات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية.

أما الرقابة المباشرة فتأخذ بها معظم البنوك التجارية في الدول النامية مثل تحديد السقف الائتماني للقروض وتوجيه النصائح والإرشادات التي تحتوي على تشجيع التوسع في بعض القروض أو الحد منها لبعض القطاعات، بالإضافة إلى إجراء التفتيش الدوري المباشر على عمليات البنوك التجارية لمراقبة التزامها بالقوانين والتعليمات والتوجيهات.⁽¹⁾

(1) الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص179.

المبحث الرابع: دور السياسة النقدية في النمو الاقتصادي

يقع على عاتق السياسة النقدية في الدول النامية المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، وهي من مسؤولياتها التي تعتبر ضرورية في الاقتصاديات المختلفة، وهذا المبحث سنناقش الدور الذي تساهم به السياسة النقدية من خلال جمع الادخارات وتشجيع الاستثمارات، والعمل على تطوير الأسواق النقدية والمالية، وفي الأخير نتّعرف على مدى كفاءة السياسة النقدية لتحقيق النمو الاقتصادي في هذه الدول.

المطلب الأول: جذب الادخار وتشجيع الاستثمار

في هذا المطلب سنتطرق إلى كل من جذب الادخار وتشجيع الاستثمار على حدى.

أولاً: جذب الادخار

يتم ذلك عن طريق تشجيع الادخارات الوطنية واستخدامها الاستخدام الأمثل الذي يخدم عملية التنمية، أما أنواع الادخارات فهي إما ادخارات إجبارية (ضرائب، تضخم)، ومن العقود (التأمينات، اشتراكات التأمين الاجتماعي)، أو ادخارات اختيارية من المؤسسات أو الأفراد.

ثانياً: تشجيع الاستثمار

إنّ أول شيء يعتمد عليه الاستثمار هو الادخار، وكما أنّ الادخار أيضاً يحتاج إلى أن تكون المؤسسات التي تعنى به متوفرة بشكل منظم وخاصة البنوك، ولذلك يجب على البنك المركزي أن يعمل على توفير الشروط القانونية والتنظيمية لهيكل البنوك التي تقدّم القروض للاستثمار وذلك من خلال إحكام الرقابة بواسطة أدوات السياسة النقدية، والعمل على تشجيع إقامة بنوك متخصصة في جميع المجالات الاقتصادية التي تخدم عملية التنمية.⁽¹⁾

(1) الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص240.

المطلب الثاني: تطوير السوق المفتوحة والسوق المالية

لكي تؤدي السياسة النقدية دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية لابد من وجود السوق النقدية والسوق المالية، والعمل على تطويرها بأساليب فعالة حتى لا تتسبب الموارد المالية المحلية نحو الخارج بحثا عن الفوائد المغرية والأمان المفقود في بلدانها، والحصول على السيولة في الوقت الذي تريده، والعمل على تجنب اعتماد المؤسسات الاقتصادية على الموارد المالية الأجنبية، وخاصة القروض الأجنبية بكثرة والدول التي عملت على تطوير أسواقها النقدية والمالية هي التي تكون مؤهلة لأن تسهل عمل السياسة النقدية.

أما الدول الأخرى التي لم تطوّر بعد أسواقها تحتاج سلطاتها النقدية أن تراعي الجوانب التالي:

- 1- ربط الاصدارات بسياسة الدين العام وعجز الخزنة العامة؛
- 2- تهيئة الجو المناسب للاستثمار في الأوراق المالية ومراعاة تفضيلات البنوك والجمهور والمستثمرين لنوع معين من الأوراق على حساب نوع آخر، محاولة توفيره بكثرة وخاصة سرعة الحصول على قيمته السوقية عند طلبها؛
- 3- السعي للحفاظ على حسن أداء السوق النقدية والمالية، ورفع كفاءتها من خلال تشديد رقابة البنك المركزي عليها وذلك بالتدخل المناسب؛
- 4- العمل على تنمية المؤسسات المالية والمصرفية التي ترفع مستوى الادخار والاستثمار معا؛
- 5- التحول من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي؛
- 6- توفير المعلومات والبيانات والبحوث والدراسات اللازمة حول أوضاع عرض الأموال والطلب عليها. (1)

(1) الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص241.

المطلب الثالث: درجة كفاية السياسة النقدية في عملية التنمية الاقتصادية

مما تقدّم تمت الإشارة إلى دور السياسة النقدية في البلدان النامية، ومساهمتها في التنمية الاقتصادية وذلك من

خلال:

- 1- تساهم السياسة النقدية بصفة مباشرة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال عملية منح القروض التي تقوم بها البنوك إلى المؤسسات والمشاريع في مختلف قطاعات التنمية؛
- 2- توجه السياسة النقدية المدخرات إلى قطاعات معينة تريد الدولة تشجيعها، كما تحجبها عن قطاعات أخرى ترغب الدولة أن تخفّض الاستثمار فيها خاصة إذا كانت مصدرا للتضخم أو الحد من الانكماش بأساليب كمية ونوعية؛
- 3- توفر السياسة النقدية جملة من المعلومات والبيانات حول المتغيرات النقدية والمالية والتي لا يمكن رسم أي سياسة نقدية بدونها؛
- 4- تساهم السياسة النقدية في فرض رقابة فعالة على الجهاز المصرفي وإخضاعه إلى توجيهاتها؛
- 5- تقوم السياسة النقدية بالمساهمة غير المباشرة في تطوير بعض المناطق وبعض القطاعات.

وبصفة عامة فإن دور السياسة النقدية يكمن فيما يلي:

- 1- التأثير في عرض الائتمان واستعمالاته؛
- 2- توفير عرض ائتمان ذو مرونة مقابلة لاتساع التجارة ونمو الدخل وتزايد السكان بعد أن تكتسب دفعا وزخما تراكميين في الأجل الطويل؛
- 3- كما يتعيّن على السلطات النقدية أن تحسن اختيار القاعدة الملائمة للإدارة النقدية. (1)

(1) مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص200.

خلاصة:

باعتبار النقود هي الموضوع الرئيسي للسياسة النقدية، فقد حظيت باهتمام مختلف المفكرين والمدارس الاقتصادية، التي بحثت في دورها وتأثيرها على الاقتصاد، فالنظرية الكلاسيكية رأت بأن النقود محايدة وليس لها أي تأثير على النشاط الاقتصادي سوى أنّها وسيط للمبادلة، أما كينز فقد اعترف بدور النقود في الاقتصاد على المدى القصير وتأثيرها على الدخل والعمالة، واعتبر أنّ الطلب على النقود يكون لثلاث دوافع هي المعاملات، الاحتياط والمضاربة، وجاء بعد ذلك النقديون بزعماء فريدمان الذي أقرّ بدور النقود في الاقتصاد وتأثيرها عليه، لكن ذلك يكون على المدى الطويل. في حين ركّزت المدرسة النيوكلاسيكية على التوقعات العقلانية ودورها في تحديد الدخل، البطالة والتضخم، وأنّ الجانب الحقيقي هو الذي يؤثر على الجانب النقدي وليس العكس.

وبما أنّ السياسة النقدية هي عبارة عن إجراءات وقرارات تقوم بها السلطة النقدية، فالأكيد أنّ لها أهداف وأدوات، ففيما يخص الأهداف تصنّف إلى أهداف أولية تتمثّل في مجتمعات الاحتياطات النقدية وظروف سوق النقد، أهداف وسيطية تتمثّل في معلّل الفائدة، سعر الصرف والمجمعات النقدية، وأهداف نهائية أهمها استقرار الأسعار، محاربة البطالة، تحسين ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

وفيما يخص الأدوات فتوجد أدوات كميّة وأخرى نوعية، أمّا الكمية فهي سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة، وأما النوعية فمنها سياسة تأطير القرض، الودائع الخاصة، الإقناع الأدبي، معدلات الفائدة وسعر الصرف.

الفصل الثالث:

واقع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي

في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2010

تمهيد:

من أهم الجوانب التي يهتم بها المسؤولون عن تنفيذ السياسة النقدية في أي دولة من العالم، للتأكد من فعالية الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية في التوصل إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تخطط لها الحكومات المعنية، بما يتضمن تحقيق درجة معينة من النمو والاستقرار الاقتصادي داخل البلاد.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى نشأة البنك المركزي في الجزائر وإلى أهم وظائفه وإلى كيفية إدارة مجلس البنك الجزائري وذلك في المبحث الأول، ثم سنتعرض إلى أدوات السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية ومدى تطورها وذلك في المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث سوف نقوم بتحليل معدلات النمو الاقتصادي نسبة إلى الناتج المحلي، وتحليل معدلات التضخم والبطالة، وفي الأخير في المبحث الرابع سوف نتطرق إلى مدى فعالية ومدى أهمية تطور الأدوات النقدية والائتمانية والمصرفية، خاصة الأدوات غير المباشرة منها على تطور معدل النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية البنك المركزي الجزائري

ستتطرق في هذا المبحث إلى نشأة البنك المركزي في المطلب الأول، حيث يعتبر البنك المركزي أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر بموجب القانون رقم 144/62، وستعرض أيضا إلى مجلس إدارة البنك المركزي في الجزائر وذلك في المطلب الثاني، وستتطرق أيضا في هذا المبحث إلى مهام البنك المركزي الجزائري التي تعتبر أهمها في: إصدار النقود، مراقبة الصرف، إلى غير ذلك من المهام وكل هذا في المطلب الثالث.

المطلب الأول: نشأة البنك المركزي الجزائري

يعتبر البنك المركزي الجزائري أول مؤسسة نقدية يتم تأسيسها في الجزائر المستقلة وقد كان ذلك في 1962/12/13 بموجب قانون رقم 62-144، وقد ورث البنك المركزي الجزائري اختصاصات البنك الجزائري الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار وبتأسيسه أزدت الجزائر أن تبين إرادتها في قطع أي عهد لها بالاستعمار، وإبراز نيتها في وضع المؤسسات التي عن سياستها، واستقلاليتها، وقد أوكلت للبنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في دول العالم فهو المسؤول عن إصدار النقود وتدميرها وتحديد معدل إعادة الخصم وكيفيات استعماله، وهو حسب قانون تأسيسه بنك البنوك ويجعله ذلك مسؤولا عن السياسة النقدية، والإقراضية، وهو أيضا بنك الحكومة ويحتم ذلك عليه أن يقدم تسهيلات لها بواسطة إعطاء تسبيقات للخزينة أو إعادة خصم السندات مكفولة من طرفها والحقيقة أن النصوص قد بينت بدقة ووضوح هذه المسؤوليات ولكن الواقع أثبت أن البنك المركزي لم يكن له سلطة فعلية تسمح له بتكريس هذه المهام في الميدان والبنوك التجارية كانت تحت سلطة وزارة المالية وليس تحت سلطة البنك المركزي.⁽¹⁾

كما أن الخزينة لم تكن فقط تخضع إلى السلطة بل كانت سببا مباشرا في التوسع النقدي وعنصرا رئيسيا في رسم السياسة الإقراضية وتنفيذها ولذلك نجد أن الروح التي تبرر وجود البنك المركزي كمؤسسة مسؤولة عن تسيير الوضع النقدي قد تم تحويلها إلى مؤسسات أخرى عمليا ولقد مر البنك المركزي أو بصفة أدق النظام البنكي بإصلاحات هامة تختصرها في المحطات الرئيسية التالية:

أولا: الإصلاح النقدي لعام 1986

بموجب القانون رقم 12/86 الصادر في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك والقرض تم إدخال اصطلاح جذري على الوظيفة البنكية، وقد كان روح هذا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي، وبموجب هذا القانون استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية وإن كانت هذه المهام تبدو في أحيان كثيرة مقيدة.

ثانيا: قانون 1988 وتكييف الاصطلاح

(1) محمود حميدات، النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 44.

جاء القانون 88-06 الصادر في 12/01/1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 السابق ذكره، ومضمون قانون 1988 هو إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، وعلى المستوى الكلي ثم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

ثالثا: النظرية الجديدة وإصلاح عام 1990

يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر في 14/04/1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعا يعكس بحق اعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986 و1988 فقد حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه كما أن المبادئ التي تقوم عليها ميكانيزمات العمال التي يعتمد عليها تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف تكون عليها في المستقبل وعلى ضوءه:

1- استعادة البنك المركزي على الدور المتعظم للخرينة؛

2- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.

ولقد أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة في هيكل النظام البنكي الجزائري سواء تعلق الأمر بهيكل النظام البنكي للبنك المركزي أو السلطة التنفيذية وهيكل البنوك لأول مرة منذ قرارات التأمين ثم السماح للبنوك الأجنبية بأن تقيم أعمالا لها أهمية في الجزائر كما تم أيضا بموجب نفس الأحكام السماح بإنشاء بنوك خاصة.⁽¹⁾

المطلب الثاني: مجلس إدارة البنك المركزي الجزائري

يُعف قانون النقد والقرض مجلس إدارة البنك الجزائري فيما يخص مادته 11 على أنه: " مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية القانونية المعنوية والاستقلالية المالية"، ومنذ صدور هذا القانون أصبح البنك المركزي يسمى في تعامله مع الغير بنك الجزائر ويخضع بنك الجزائر إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا، وتعود الملكية لرأس ماله بالكامل إلى الدولة وبالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ولا يخضع أيضا لأحكام القانون 88-01 المؤرخ في 01/01/1988 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ويستطيع أن يفتح فروعاً له أو يختار مراسلين أو ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضروريا ويسير بنك الجزائر جهازين هما المحافظ ومجلس النقد والقرض.

(1) محمود حميدات، نفس المرجع السابق، ص45.

أولاً: المحافظ ونوابه

يُعيّن المحافظ ونوابه بمراسيم رئاسية لمدة ستة سنوات وخمس سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة كما يتم إنهاء مهامهم بمراسيم رئاسية أيضاً ويكون ذلك في حالتين فقط، العجز الصحي الذي يجب أن يثبت بواسطة القانون والخطأ الفادح، يحدد مرسوم تعيين نواب المحافظ رتبة كل واحد منهم ويتم تغيير هذه الرتبة تلقائياً كل سنة حسب ترتيب معاكس لذلك الوارد في المرسوم ويستطيع الاستعانة بالمستشارين لا يتتبعون إدارياً للبنك وتمثل المهام الأساسية للمحافظ في إدارة أعمال البنك من اتخاذ مختلف الإجراءات التنفيذية، وبيع وشراء الأملاك المنقولة وغير المنقولة، تعيين ممثلي البنك في مجالس ومؤسسات أخرى ... إلخ، كما يقوم بتمثيله لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية التابعة لدول أخرى والهيئات المالية الدولية كما يمكن أن تستشير الحكومة في المسائل المتعلقة بالنقد والقرض أو تلك التي تعكس على الوضع النقدي دون أن تكون ذات طبيعة نقدية في أساسها.

ثانياً: المحافظ ونوابه

يعتبر مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له، ويؤدي مجلس النقد و القرض وظيفتين: وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية للبلاد، ويتشكل مجلس النقد والقرض من:

1- المحافظ رئيساً؛

2- نواب المحافظ كأعضاء؛

3- ثلاثة موظفين سامين يعينهم بموجب مرسوم يصدره رئيس الحكومة كما يعين ثلاثة مستخلفين ليعوضوا الأعضاء الثلاثة إذا اقتضت الضرورة.⁽¹⁾

ويمكن لمجلس القرض والنقد أن يشكل من بين أعضائه لجان استشارية ويحق له استشارة أية مؤسسة أو أي

شخص إداري رأى ذلك ضرورياً وصلاحيات المجلس واسعة جداً في مجال النقد والقرض ومن أهم هذه الصلاحيات:

1- شراء الأموال المنقولة والثابتة وبيعها كما يقوم بتحديد ميزانية البنك المركزي وإجراء كل ما يحيط به من التعديلات..... إلخ؛

2- باعتباره سلطة نقدية يقوم بتنظيم النقود، يحدد شروط تنفيذ عمليات البنك في علاقته مع البنوك والمؤسسات المالية (إعادة التمويل وشروطها)؛

3- يسير السياسة النقدية ويضع شروط فتح الفروع والمكاتب التمثيلية للبنك والمؤسسات المالية الأجنبية، ويرخص لها ذلك؛

(1) محمود حميدات، نفس المرجع السابق، ص 45.

4- يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية مع الزبائن وتنظيم سوق الصرف ومراقبة الصرف بالإضافة إلى مهام أخرى حددت خاصة بموجب المادتين 44 و 55 من قانون النقد والقرض.

المطلب الثالث: مهام البنك المركزي الجزائري

استعاد بنك الجزائر في إطار إصلاح النظام النقدي مكانته كمركز لهذا النظام ودوره في مراقبة عمل نظام التمويل، وعائدات الفترة السابقة حيث كانت الخزينة هي المركز الفعلي (وليس الرسمي) للنظام ودوره في صياغة وبلورة مفهوم جديد لدور نظام التمويل ومستقبله.

وإلى جانب الوظائف التقليدية التي يؤديها البنك المركزي كمعهد للإصدار لاحتكاره حق إصدار النقود، وكنك للبنوك من خلال علاقته التقليدية مع البنوك التجارية وكذلك الحكومة من خلال علاقته مع الخزينة قد أصبح يلعب دورا أساسيا للدفاع عن الأسعار الداخلية واستقرار في سعر الصرف خارجيا، وفي هذا الإطار بالذات يتحدد مفهوم جديد للمهمة التي يجب أن يقوم بها بنك الجزائر: (1)

أولا: إصدار النقود

يعود امتياز إصدار النقود في كامل التراب الوطني إلى الدولة التي فوضت على البنك المركزي، ويشمل مفهوم النقود هنا الأوراق النقدية والقطع المعدنية كما يقوم البنك المركزي وذلك عن طريق تنظيم بتعريف الأشكال التي تأخذها الوحدات النقدية خاصة ما يرتبط بحجمها وقيمتها، ويتم حجم الإصدار النقدي وفق النظرة التقديرية للبنك المركزي حول الوضع العام الاقتصادي والنقدي، كما يأخذ بعين الاعتبار في هذا المجال كل العناصر التي يمكن أن تؤثر على وضع السيولة العامة مثل: سرعة التداول النقدي وقدرة البنوك التجارية على توسيع هذه السيولة من خلال إصدارها للنقود الكتابية.

ثانيا: اعتباره بنك البنوك

هذه الوظيفة مشتقة من خاصيتين هما الوحدة والملكية للبنك المركزي إذ أصبح البنك المركزي ليس مصدر الأوراق النقدية أو مراقبا للسياسة النقدية والمالية فحسب، بل تتعداها إذ يقوم باستقبال أدونات الخزينة الصادرة عن السلطة النقدية ويمدها دائما بوسائل الدفع اللازمة لتأدية نشاطها، إلى جانب هذه العلاقة فالبنك المركزي يقدم للحكومة العديد من الخدمات إذ ينظم حسابات الحكومة والمشروعات العامة، ويقوم بعمليات التمويل الخارجية، وتجميع العملات الأجنبية والمدفوعات الخارجية زيادة على ذلك فهو يصدر القروض العامة وينظم الدين العام، ولعل من أهم الوظائف في هذا المجال هو قيامه بتقديم القروض المباشرة للحكومة لمواجهة عجز الخزينة العمومية فهو مستشار الحكومة المالي، وكل إمكانياته بشرية كانت أو فنية هي لخدمة أغراض السلطة التنفيذية.

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

ثالثا: اعتباره بنك الحكومة

هذه الوظيفة من خاصية مبدأ الازدواج في النظام المصرفي، ومن العلاقة الخاصة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، فالتدرج بين نوعي المؤسسات النقدية (البنك المركزي والبنوك التجارية)، ووضع البنك المركزي قبل البنوك التجارية، فالبنوك التجارية تلزم بإيداع جزء من رصيدها النقدي في البنك المركزي يعادل نسبة معينة من التزاماتها هذه النسبة محددتها البنك المركزي بإرادته، والمقصود منها حفظ حقوق المودعين وتحقيق رقابة جدية من البنك المركزي على البنوك التجارية بمناسبة ما تقوم به من خلق نقود الودائع.

والبنك المركزي يلتزم أديا وفيما تجاه البنوك التجارية بتقديم وحدات النقد القانونية اللازمة لتحقيق السيولة ولمواجهة نتائج نشاطاتها في خلق نقود الودائع فالبنك المركزي يمثل قمة السيولة، والبنوك التجارية في خلقها لنقود الودائع يجب أن تتوزع عاجلا أم آجلا ضرورة تحويل هذه النقود إلى نقود قانونية.

وهو يقوم كذلك بدور الوسيط بين البنوك التجارية ببعضها البعض بمناسبة تسوية الديون والحقوق الناشئة عن تعدد العملات والبنوك والأشخاص المتعاملين، وهو يقوم بذلك عن طريق غرفة المقاصة، فبذلك يساهم في تحسين المقدرة الإدارية للجهاز المصرفي.

رابعا: البنك المركزي والسياسة النقدية

باعتبار البنك المركزي خالقا للنقود القانونية ومؤثرا في قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع فإنه يستطيع أن يتحكم في حجم وسائل الدفع سواء بالزيادة أو النقصان، فهو يؤثر في تأدية النقود لوظائفها، كما يؤثر التغيير في كمية النقود في الدخل القومي والأسعار والتوزيع، وبصفة عامة في النشاط الاقتصادي ككل. لذلك فالبنك المركزي في سبيل تحديد وسائل الدفع يقوم بتنفيذ سياسة نقدية معينة لتحقيق أهداف اقتصادية، وتضع الدولة السياسة النقدية الموازية فالبنك المركزي يجب أن يسعى من جانبه لتحقيقها.

المبحث الثاني: أهم التطورات النقدية والائتمانية والمصرفية خلال الفترة (2000-2010)

في هذا المبحث سوف نتعرض إلى أهم تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر مثل نسبة الاحتياطي الإجباري، سعر الصرف وإعادة الخصم..... الخ، وإلى أهم التطورات النقدية والائتمانية والمصرفية خلال الفترة (2000-2010).

المطلب الأول: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

بعد صدور قانون النقد والقرض صار البنك المركزي الجزائري يستخدم مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة لتعديل سيولة النظام المصرفي ومراقبة نمو الاقتصاد ومن بين هذه الأدوات نذكر ما يلي:

- نسبة الاحتياطي القانوني (الإجباري)؛
- سعر الصرف؛
- عمليات السوق المفتوحة؛
- إعادة الخصم؛
- سعر الفائدة.

أولاً: نسبة الاحتياطي القانوني (الإجباري)

إذا ما أراد البنك المركزي أن يخفض حجم عرض النقود، فإنه يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني، الأمر الذي يضطر البنوك التجارية إلى تقليص منح الائتمان والتوسع فيه، لذلك سوف نقوم بتحليل مدى تطور الاحتياطي الإجباري من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور الاحتياطي القانوني (الإجباري) خلال الفترة (2000-2010)

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل الاحتياطي الإجباري	-	3.00	3.25	6.25	6.50	6.50	6.50	6.50	7.00	8.00	9.00

المصدر: : النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 12 لبنك الجزائر، ديسمبر 2010، ص 17.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل الاحتياطي الإجباري كان في سنة 2001 نسبة 3% ليرتفع بنسبة قليلة إلى 3.25% في سنة 2002، ثم تميز معاملها بالاستقرار، بعد تعديله نحو الارتفاع في سنة 2008، حيث أصبح

8% بدلا من 6%، فقد تطورت بالتوازي مع تطور عامل المصارف، ومن جهة أخرى انتقل معدل وعاء الاحتياطي الإجمالي إلى 9% في سنة 2010، وذلك لغرض المساهمة أكثر في الاستقرار المالي بعدما كان مساويا إلى 8% سنة 2008 إلى غاية 2009. (1)

ثانيا: تطوّر سعر الصرف

في إطار تحديد نظام الصرف ومباشرة برنامج التعديل الهيكلي بين سنتي 1994 و1998 مع الهيئات المالية الدولية، وموازاتها مع تحسن ميزان المدفوعات تم وضع سوق الصرف بين البنوك من طرف بنك الجزائر سنة 1996، وبالتوازي مع ذلك استكملت عملية الجزائر بالمصادقة على ترتيبات المادة الثامنة من القوانين الأساسية لصندوق النقد الدولي.

ويتمثل هدف سياسة الصرف في الجزائر منذ النصف الثاني من سنوات تسعينات القرن العشرين بضمان استقرار سعر الصرف الحقيقي على المدى المتوسط عند مستواه التوازني، الذي تحدده أساسيات الاقتصاد الوطني، وهي سعر البترول، وفارق الإنتاجية وحصة النفقات العمومية من إجمالي الناتج الداخلي.

أما سياسة تسيير سعر الصرف، فإنها تندرج من قبل بنك الجزائر في إطار سياسة "التعويم الموجه" إلى معدل صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية، وهي عملات أهم شركاء الجزائر التجاريين، أما من زاوية العرض، فإن بنك الجزائر يبقى هو المتدخل الرئيسي في سوق الصرف ما بين المصارف، على أساس أن جزءا كبيرا من إيرادات صادرات المحروقات تغذي الاحتياطات الرسمية للصرف التي يسيرها بنك الجزائر، حيث تبقى مستويات الموجودات بالعملات الصعبة للمصارف والمؤسسات المالية ضعيفة، وتدخل بنك الجزائر في السوق البينية للصرف للسهر على أن لا تؤثر حركة سعر الصرف الاسمي في التوازن الطويل الأجل لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار.

وقد بينت مختلف الدراسات والتقييمات المتعلقة بسياسة معدل الصرف، وفقا لمختلف المقاربات المنهجية التي تم إعدادها سواء من قبل بنك الجزائر ومن طرف مصالح صندوق النقد الدولي، أن معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري يوجد من مستواه التوازني الطويل الأجل، وذلك اعتبارا من سنة 2003.

وإجمالا فقد حافظ سعر الصرف الفعلي على مستوى التوازن حتى سنة 2020، مع تسجيل تحسن سعر الصرف الحقيقي في المتوسط السنوي (2.24%)، وبقيائه تقريبا في مستواه التوازني في المدى المتوسط (1.16%)، وهذا نتيجة لتدخل بنك الجزائر في السوق البينية للصرف، أما من زاوية المحددات تطور سعر الصرف الفعلي، فقد تميزت سنة 2010

(1) محمد راتول وصالح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق مربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، ص20.

الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2010

بارتفاع قوي قدر ب 28.73% في أسعار البترول، وهذا في ظرف يتميز بأزمة الدين السيادي، حيث تجسدت التأثيرات في أسواق الصرف بتقلبات قوية في أسعار صرف اليورو ومقابل الدولار. (1)

ثالثا: تطوّر معدّل إعادة الخصم

سعر إعادة الخصم أو ما يسمى بسعر البنك وهو معدل الفائدة المفروض على القرض التي يمنحها البنك المركزي إلى البنوك التجارية، وبشكل عام تؤثر هذه الأداة في كلفة الاحتفاظ بالاحتياطي، إضافة إلى قابلية البنوك ورغبتها في منح القروض، والجدول الموالي يبين مدى تطور معدل إعادة الخصم خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (03): تطوّر معدّل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2010-2000)

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل إعادة الخصم	6.00	6.00	5.50	4.50	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00	4.00

المصدر: : النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 12 لبنك الجزائر، ديسمبر 2010، ص 20.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل إعادة الخصم كان متذبذبا خلال السنوات من سنة 2000 إلى سنة 2003، مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الادخار الخاص.

ثمّ بعد ذلك بقي معدل الخصم ثابتا منذ 2004 إلى غاية 2010 وقد قدر ب 4%، ولقد حدّد قانون النقد والنقد القرض شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي، ويمكن أن تتم هذه العملية وفق الصيغ التالية: (2)

1- إعادة الخصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على ألا تتعدى المدة القصوى لذلك ستة أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهرا؛

2- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن لا تتجاوز المدة القصوى 06 أشهر، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات 03 سنوات، ولكن هذه العملية لا يقوم بها البنك

المركزي إلا إذا كان هدف هذه القروض المتوسطة العينية كانت تهدف إلى تمويل إحدى العمليات التالية: تطوير وسائل الإنتاج، أو تمويل الصادرات أو إنجاز السكن؛

(1) محمد راتول وصلاح الدين كروش، نفس المرجع السابق، ص 25.

(2) المواد 69-72 من قانون النقد والقرض.

3- خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية والتي يبقى عن تاريخ استحقاقها 03 أشهر على الأكثر.

رابعا: عمليات السوق المفتوحة

لهذه العمليات هدف محدد عادة هو معدل الفائدة، وتكمن في شراء وبيع البنك المركزي في السوق النقدية لسندات عمومية تستحق في أقل من أشهر وسندات خاصة قابلة للخصم أو بمنح قروض، ولا يجوز أن يتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات هذه 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة.

وتتم هذه العملية بطلب من بنك الجزائر عن طريق التلكس من البنوك والمؤسسات المالية أن تعطي تسعيرة قاطعة للسند أو معدل فائدة محدد بسعر الشراء وسعر البيع، ويتحصل بنك الجزائر على العروض باستمرار ويختار أحسنها. تتضمن عروض هذه التسعيرات المبلغ الإجمالي للسندات المباعة تاريخ العملية وتاريخ القيمة وتاريخ الاستحقاق وعدد الأيام بين تاريخ القيمة وتاريخ استحقاق السندات (n) وكذلك معدل الفائدة الاسمي (i)، وعليه يكون تحديد سعر السند كما يلي: (1)

$$\text{السعر} = \frac{360}{(1+i*n)} \text{ المبلغ المباع}$$

(1) ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002-2003، ص 140.

الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2010

المطلب الثاني: تطوّر الموجودات الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

من خلال الجدول التالي سنقوم بتوضيح تطور الموجودات الخارجية الصافية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).

الجدول رقم (04): تطوّر الموجودات الخارجية الصافية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
صافي الموجودات الخارجية	774.3	1313.6	1742.7	2325.9	3109.1	4151.5	5526.3	7382.9	10228	10866	12006
البنك المركزي	1.6	-2.8	13	16.7	10.1	28.2	-11.3	32.6	19.4	20.1	-8.6
البنوك التجارية	775.9	1310.8	1755.7	2342.6	3119.2	4179.7	5150	7415.5	10247	10886	1979

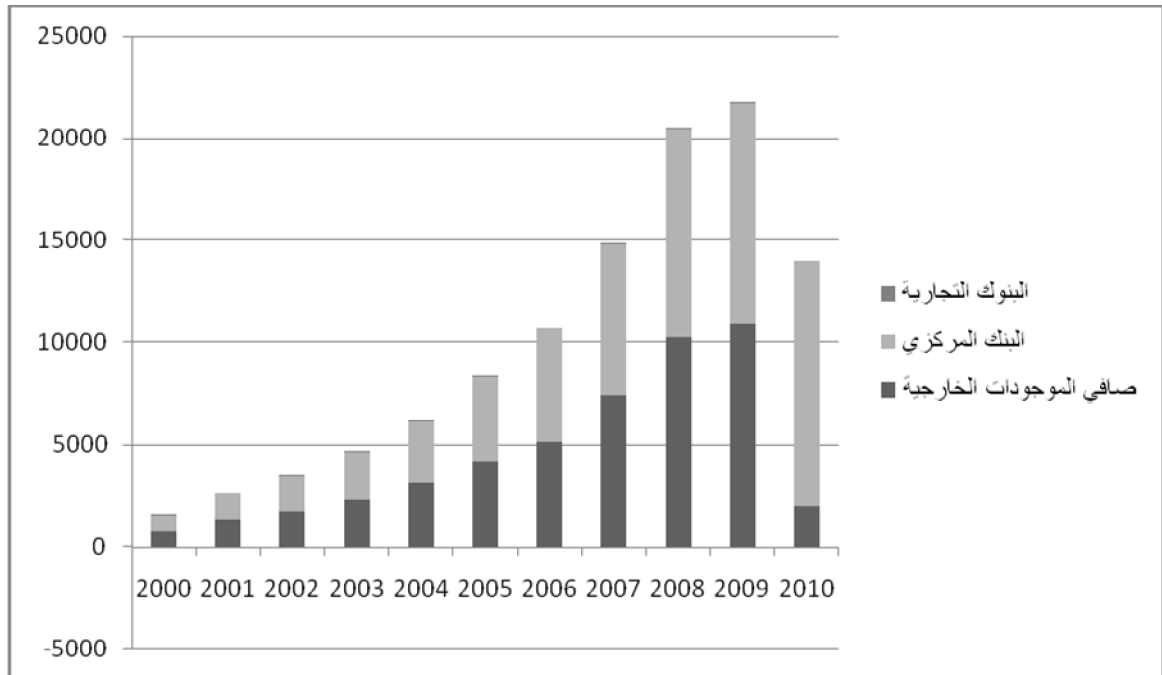
المصدر: : النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 12 لبنك الجزائر، ديسمبر 2010، ص 22.

يعتبر مجموع الموجودات الخارجية الصاغية المتمثلة بالشكل رقم (03) المتغير المحدد في التوسع النقدي سنة 2010، مؤكداً بذلك التوجه الهيكلي المميز لل عشرية كاملة، وهذا باستثناء سنة 2009، حيث بلغت صافي الموجودات الخارجية 119960.98 مليار دينار، بينما تعتبر سنة 2008 ذروة العشرية، حيث بلغت نسبة التوسع 38.2% بمبلغ 10246.9 مليار دينار، وهذا مقابل مبلغ قدره 775.9 مليار دج سنة 2000.

وقد ساهمت العودة إلى الزيادة في الموارد المتراكمة (ادخارات مالية) سنة 2010 في صندوق ضبط الإيرادات، رغم الارتفاع القوي لنفقات الميزانية التجارية (نفقات المستخدمين والتحويلات) مقارنة بتطورها سنة 2009 في تخفيف التنفيذ، وفضلا عن ذلك يساهم الامتصاص الفعلي لفائض السيولة البنكية من طرف بنك الجزائر في التعقيم، في حين تعمل زيادة الاحتياطات الإجبارية على الرفع من القاعدة النقدية في ظرف يتميز باستقرار المضاعف النقدي.

وهكذا فإن الاحتياطات الرسمية للصرف قد أصبحت المقابل الرئيسي لمجموع الكتلة النقدي في الاقتصاد الوطني، ومن ثم يساهم الانتعاش المتواصل للوضع المالية الخارجية في الاستقرار النقدي الضروري.

الشكل رقم (03): تطوّر الموجودات الخارجية الصافية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (04).

الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2010

المطلب الثالث: تطوّر التوسع النقدي أو الكتلة النقدية من نوع M_2 في الجزائر خلال الفترة (2010-2000)

تعتبر الكتلة النقدية أو التوسع النقدي مجموع الأموال المتاحة حسب المفهوم الضيق أما حسب المفهوم الواسع فهي بالإضافة إلى الأموال المتاحة النقدية تضم الأموال شبه النقدية التي تتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة. والجدول الموالي يبين الحالة النقدية أو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2000).

الجدول رقم (05): تطوّر التوسع النقدي أو الكتلة النقدية من نوع M_2 في الجزائر خلال الفترة (2010-2000)

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النقود وأشباه النقود	2025.2	2475.2	2901.5	3354.4	3783	4157.6	4933.7	5994.6	2955.9	7173.1	8162.8
النقود	1048.81	1238.5	1416.3	1630.04	2160.5	2421.4	3167.6	4233.6	4964.9	4944.2	5638.5
أشباه النقود	977	1236.7	1485.2	1724	1577.5	1736.2	17661	17661	1991	2228.9	2524.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

بعد استئناف التوسع في الكتلة النقدية " M_2 " سنة 2010 بالغة 7162.8 مليار دينار وهذا بعد أثر الصدمة الخارجية لسنة 2009، حيث لم يتعد حجم التوسع النقدي حينها 7173.1 مليار دج، فإنها تضاعفت أكثر من أربع مرات بالمقارنة ببداية العشرية.

بينما بلغ هذا التوسع الذروة في العشرية لسنة 2007 ومعدل النمو النقدي بعنوان " M_2 " 24.2%، علما أن التوسع في هذا المجال كان جد مرتفع بواقع 22.3% سنة 2001 منذ بداية العشرية، وهذا في تناغم مع بداية دورة توسع الأرصدية بعنوان نفقات التجهيز، وقد سمح تحليل تطور مكونات الكتلة النقدية بعنوان " M_2 " إظهار التوجهات التالية:

الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2010

1- ارتفعت النقود الائتمانية في البنوك (الودائع تحت الطلب ولأجل بالدينار) بنسبة 12.46% سنة 2010 مقابل انخفاض قدره 8.2% سنة 2009، وقد اتسعت خلال سنة 2002 بنسبة 18% مقابل 23.3% سنة 2001؛

2- سجلت الودائع لأجل بعنوان شبه النقدي ارتفاعا قدره 157.4% بين سنتي 2000 و2010، مع حصة نسبية في الكتلة النقدية مستقرة لسنة 2010 (30.9% سنة 2010 و 31% سنة 2009 مقابل 48.3% سنة 2000)؛

3- عرفت الودائع لدى الخزينة ومراكز الصكوك البريدية توسعا مدعما سنة 2010 بالغة مستوى 735.5 مليار دينار و572.9 مليار دينار 2009، وهذا مقابل 96.1% مليار دينار فقط سنة 2000.

4- ارتفاع مجموع التداول النقدي خارج البنوك، الذي بلغ في نهاية 2010 ما قيمته 2098.6 مليار دينار مقابل 1829.4 مليار دينار سنة 2009 و484.5 مليار سنة 2000، وبالتالي ساهم الارتفاع المعترف في وديع المصارف (تحت الطلب ولأجل) سنة 2010 في تعزيز أكبر في قدرة الإقراض من طرف المصارف، وهذا بالترابط مع سيولة واسعة ومتزايدة لها.

الجدول رقم (06): تطوّر حجم السيولة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2000)

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التداول النقدي خارج البنوك	484.5	577.2	224.7	871.4	874.3	921	1081.4	1284.5	1540	1289.4	2098.6
الودائع تحت الطلب في البنوك	467.5	554.9	642.2	718.9	1127.9	1224.4	1750.4	2570.4	2965.1	2541.9	2804.4
ودائع لدى الصكوك البريدية	96.1	106.4	109.4	130.1	158.3	276	335.8	378.7	459.8	572.9	735.5

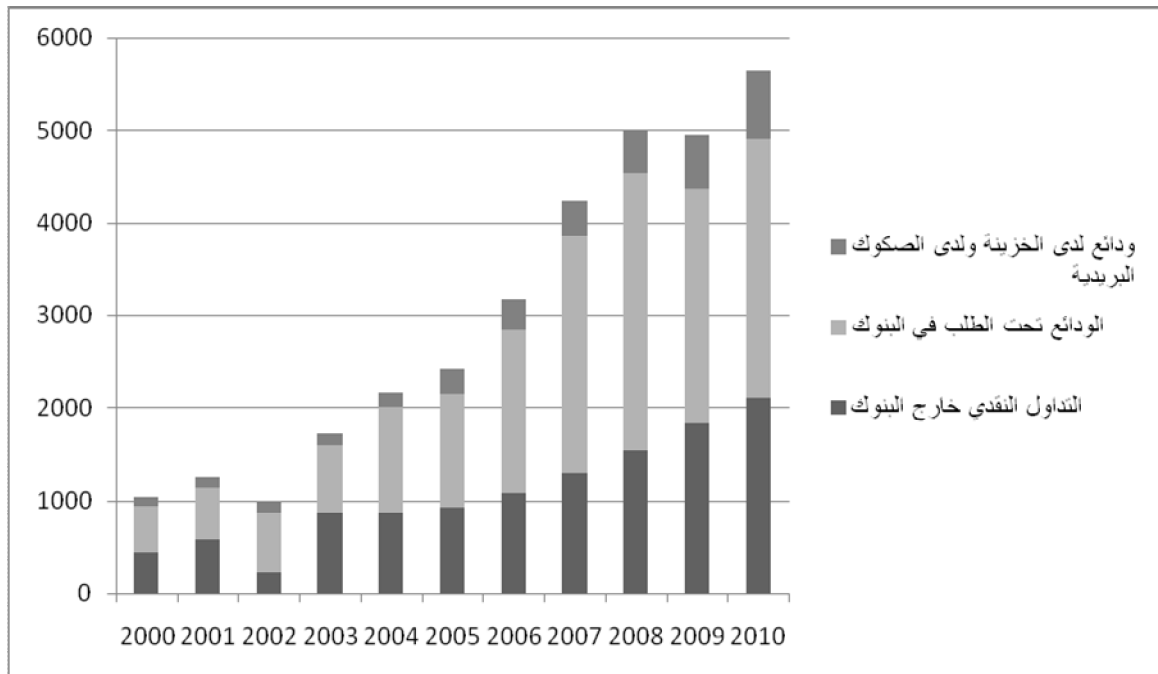
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2010

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور معدل السيولة (الكتلة النقدية M_2 /الناتج الداخلي الإجمالي)، الذي يعتبر مؤشرا يعبر بشكل واضح عن وضعية السيولة في الاقتصاد، حيث وصل هذا المعدل سنة 2009 غلى أقصاه بالغا 71.5%، وذلك بعد أن بلغ أدنى مستوياته عام 2000 بحوالي 49.1%، وهو ما يعبر عن ضخامة التوسع في السيولة النقدية وشبه النقدية بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني خلال هذه العشرية.

ويمثل الشكل رقم (04) التطور في السيولة النقدية، وكذا شبه النقدية في الاقتصاد الوطني، وهذا من سنة 2000 حتى سنة 2010 كما يلي: (1)

الشكل رقم (04): تطور حجم السيولة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2000)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (06).

(1) محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2004، ص3.

المطلب الرابع: تطوّر القروض في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

على الرغم من عودة الموجودات الخارجية الصافية ودورها الذي يعتبر أساسيا في الإنشاء النقدي لسنة 2010 بعد الانخفاض سنة 2009 استمرت حيوية القروض في ظرف يتميز بارتفاع نسبي لصافي ديون الدولة على النظام المصرفي، حيث بلغت مستوى 3510.91 مليار دينار مقابل 3488.92 مليار دينار سنة 2009 و 677.5 مليار دينار فقط سنة 2000.

وبصفتها أحد مكونات مجاميع القروض الداخلية، فقد ارتفعت القروض للاقتصاد لسنة 2010 ب 15.2% مقابل 20.1% سنة 2009، ومقابل تقلص ضعيف سنة 2001 بمعدل 8.5%، وهو ما يؤكد الطبيعة المستمرة لانتعاش القروض للاقتصاد، ويتعلق الأمر هنا بقروض وزعت مباشرة على الزبائن أو عن طريق الاستثمار في السندات المصدرة من طرف هؤلاء الزبائن.

فضلا عن ذلك وتحت تأثير النمو القوي في القروض المتوسطة والطويلة الأجل، ارتفعت الحصة من القروض المتوسطة والطويلة الأجل إلى 59.89% في نهاية سنة 2010 مقابل 57.22% في نهاية سنة 2009، مؤكدة حيوية التمويل على المدى الطويل للمشاريع الاستثمارية، وهذا ما يساهم في تحديد فترات نضج التمويلات المصرفية.

وفي المجموع توجد القروض للاقتصاد نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات في ميل تصاعدي طوال العشرية، حيث انتقلت من 41.4% سنة 2000 لتصل إلى 45.4% سنة 2009. (1)

(1) محمد راتول وصلاح الدين كروش، مرجع سبق ذكره، ص 107.

المبحث الثالث: تطوّر معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2010-2000)

سنتطرق في هذا المبحث إلى تطور الناتج المحلي نسبة إلى معدل النمو الاقتصادي وذلك في المطلب الأول، ثم سنتعرض أيضا إلى تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2000) وذلك في المطلب الثاني، وأيضاً قمنا بدراسة تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة المدروسة وذلك في المطلب الثالث، وأخيراً قمنا بدراسة مدى فعالية التطورات النقدية والائتمانية والمصرفية على تطور معدلات النمو الاقتصادي وذلك في المطلب الرابع.

المطلب الأول: تطوّر الناتج المحلي إلى معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (2010-2000)

عانت الجزائر من معدلات نمو الناتج الإجمالي المتذبذبة بين الزيادة تارة والنقصان تارة أخرى خلال 10 سنوات للفترة المدروسة 2010-2000.

والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (07): تطوّر الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2010-2000)

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو الاقتصادي	2.4	1.9	3.6	6.9	5.1	5.2	5.5	5.8	4.6	5	4.5
نمو إجمالي الناتج المحلي	16.8	12.87	7.8	12.94	13.02	20.24	24.73	22.68	20.17	0.29	7.59

Source: OFFICE nationale des statistique, comptes économiques, 2000-2010, collections n°147, p50.

يمكن أن يوصف النمو الاقتصادي بالتوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد، ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي قد يكون متأثراً من التوسع الأفقي، وتوسيع الطاقة الإنتاجية عبر التراكم في القطاعات ذات الكفاءة العمالية المرتفعة أو ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة، كما قد يكون ناجماً عن التوسع العمودي من خلال رفع الإنتاجية الكلية لرأس المال، ويختلف معدل نمو الناتج المحلي الخام المستخدم كمعيار لقياس النمو الاقتصادي من بلد آخر، وما بين البلدان

الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2010

المصنعة والبلدان النامية، ويعود هذا الاقتطاع إلى التباين في مستوى وكيفيات استخدام العناصر التي يقوم عليها النمو الاقتصادي، وهي عنصر العمل، وعنصر رأس المال والتقدم التقني.

ولتحليل تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)، فإننا نلاحظ أنه يتميز بنوع من الاستقرار، بالغا أقصاه سنة 2003، أي 6.9% وفي المتوسط يساوي 3.6%، وعلى الرغم من هذا، فإن ذلك لا يبرر أن يكون النمو هو الهدف النهائي للسياسة النقدية، بل إنه يتحدد بصفة أساسية بتقلبات أسعار البترول في السوق الدولية، والتحسين في قيمة الدولار الأمريكي مقارنة بالعملة الأجنبية الأخرى، وبظل قطاع المحروقات مهيمنا على النشاط الاقتصادي في الجزائر، حيث يمثل في المتوسط 30% من الناتج الداخلي العام (34.7% سنة 2010 مقابل 39.2% سنة 2000)، ويمثل إيرادات المحروقات أكثر من 66% من إجمالي إيرادات الميزانية سنة 2010 مثلا، كما أن نصيب قطاع المحروقات في القيمة المضافة ارتفع ما بين سنة 2010 و 2002 مقارنة بباقي القطاعات، حيث بلغ 40% سنة 2000، أما قطاع الصناعة خارج المحروقات فإنه غير متنوع، ويمتاز بمعدل نمو سالب في المتوسط، حيث يقدر بحوالي 0.9%- سنويا في الفترة (1995، 2000)، وقد انخفضت حصتها في الناتج الداخلي الخام من 7.3% سنة 2005، ثم 6.6% سنة 2003، واستمر الانخفاض سنة بعد أخرى حتى بلغت 4.7% سنة 2008، لترتفع النسبة قليلا في الفترة (2009 و 2010) بين 5.0 و 5.7%، كما أن النمو في القطاع الزراعي يتوقف على مدى ملائمة الظروف المناخية، وهو الأعلى في العشرية، وكذا قطاع خدمات الإدارة العمومية وقطاع البناء والأشغال العمومية، وهذه كلها عوامل تؤثر في وتيرة النمو الحقيقي في الجزائر.

ونشير هنا إلى أهمية الاستثمار العمومي في تحريك عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث يمثل خلال الفترة (2000 و 2010) في المتوسط 13% من إجمالي الناتج الداخلي (7.2% سنة 2000 و 15.2% سنة 2010)، وهو يعتبر أعلى معدل بين البلدان النامية، وإضافة إلى تزويد البلد بالبنى التحتية الضرورية لتنمية النشاطات الاقتصادية السوقية، فإنه يعمل على تحفيز الأنشطة والنمو في قطاعات البناء والأشغال العمومية والأنشطة المرتبطة بها، مثل مواد البناء والمناجم، وقطاع المياه والطاقة.⁽¹⁾

(1) محمد راتول وصالح الدين كروش، مرجع سبق ذكره، ص 111.

المطلب الثاني: تطوّر معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

يَعْرِف التضخم كما يلي: "كل زيادة في التداول النقدي تترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة، تؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار وهذا الجدول أدناه يبين مدى تطور معدل التضخم نسبة إلى النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (08): تطوّر معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تطور معدل التضخم	0.34	4.2	1.4	2.6	3.6	1.23	1.53	3.51	3.42	5.74	3.91

Source: OFFICE nationale des statistique, comptes économiques, 2000-2010, collections n°147, p55.

من خلال الجدول أعلاه يمكن تحليل التضخم خلال الفترة (2000-2010)، فقد ساهمت سياسة بنك الجزائر في تخفيض التضخم مع بدايات القرن الحادي والعشرين، وخاصة مع تسجيل معدل قياسي للتضخم لم يبلغه من قبل 0.34% سنة 2000، وقد قام بنك الجزائر بشكل خاص بتعزيز الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية منذ سنة 2002، كما تميزت سنوات القرن الحادي والعشرين، وبالأخص بين سنتي 2004 و2005 بدوره توسع نقدي، كان مصدره تنفيذ الموجودات الخارجية، ولاسيما أن صافي الموجودات الخارجية تجاوزت منذ سنة 2005 الكتلة النقدية بعنوان (M₂)، مؤكدا الاتجاه الهيكلي المميز للعشرية، وهذا باستثناء سنة 2009، كان تحت تأثير الصدمة الخارجية الناتجة من انخفاض أسعار المحروقات، وبارتفاع أقل حده من الوتائر التي عرفها النمو النقدي الذي بلغ 24.2% سنة 2007، والتي تعتبر ذروة العشرية، علما أن معدل التوسع في هذا المجال كان جد مرتفع 22.3% في سنة 2001 منذ بداية العشرية، وهذا في تناغم مع بداية دورة توسع الأرصدة بعنوان نفقات ميزانية التجهيز.⁽¹⁾

(1) مليكة بيجات، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص276.

المطلب الثالث: تطوّر معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

يُعرف الاقتصاديون البطالة بفائض عرض العمل عن الطلب (التشغيل) عند مستوى معين من الأجور، ويربط هذا التعريف بمستوى الأجور لأنه يوجد دائما معدل أجور يكون عنده كل الأشخاص الذين لا يطلبون عملا يقومون بذلك، ويسمى بأجر القبول، وبالتالي فإن البطالة تقاس بعدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل عند مستوى الأجور السائد في السوق، وهذا الجدول أدناه يبين تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

الجدول رقم (09): تطوّر معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تطور معدل البطالة %	29.5	27.3	25.9	23.7	17.7	15.4	12.3	11.8	11.3	10.2	10.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن معدل البطالة عرف انخفاضا محسوسا (بحسب الإحصائيات الرسمية للديوان الوطني للإحصائيات) من 29.5% سنة 2000 إلى 10% سنة 2010، ولعل من أهم الإجراءات المتبعة لتحسين وضعية الشغل والتخفيف من حدة البطالة، تلك التي تتعلق بالمخطط الوطني لمكافحة البطالة، إضافة إلى المراهنة على القطاع الخاص لتحقيق ذلك، وهو ما جسدهه فعلا من خلال الصيغ المختلفة التالية: برامج الشبكة الاجتماعية والأنشطة ذات المنفعة العامة والمنحة الجزافية للتضامن، وبرامج عقود ما قبل التشغيل، وجهاز الإدماج المهني، وأشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة، وبرنامج الإنعاش الاقتصادي، والمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج القرض المصغر والمؤسسات المصغرة.

إلا أنّ المعدلات والأرقام الخاصة بالبطالة في الجزائر، والتي تختلف من مصدر إلى آخر تجعل من الصعوبة الحكم على مدى الانخفاض الفعلي لمعدل البطالة، في ظل عدم التأكد من دقتها ومصداقيتها، إلا أنه يمكن القول إن مشكلة البطالة تظل المشكلة رقم واحد في الجزائر بسبب مخزون الوافدين الجدد إلى سوق العمل سنويا، والمقدر بحوالي 250000 إلى 300000 طالب عمل جديد من الشباب كما أن صيغ التشغيل المذكورة لم تكن في مستوى التوظيفات المالية الكلية التي تزيد على 140 مليار دينار بسبب طبيعة مناصب العمل المستحدثة، والتي هي في الغالب مناصب مؤقتة ذات طابع اجتماعي لا تساند النمو الاقتصادي، ولا تساعد في خلق نشاطات حقيقية ودائمة، كما أن مشكلة البطالة ترجع إلى عدم توفر البيئة المناسبة والجذابة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذا عدم تشجيع القطاع الخاص الحقيقي،

الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2010

بالإضافة إلى عدم مقدرة الاقتصاد الجزائري على النمو بأكثر من 5% يشكل منسق حتى يمكن تسريع وتأخير التشغيل لكي ينجم عنه تخفيض معتبر ومتواصل للبطالة.⁽¹⁾

المطلب الرابع: مدى فعالية التطورات النقدية والائتمانية والمصرفية على تطور معدلات النمو الاقتصادي

إنّ الحديث عن مسايرة ومدى فعالية مستوى النمو الاقتصادي لكمية النقود المتداولة والتطورات النقدية والائتمانية والمصرفية في الاقتصاد الوطني منذ سنة 2000 إلى غاية 2010 وهي فترة الدراسة، يدعونا إلى التساؤل حول طبيعة الارتباط والعلاقة المتواجدة بين الجانبين النقدي والحقيقي في الاقتصاد الوطني، أي هل للسياسة النقدية دور في نقل أثرها من الجانب النقدي إلى الجانب الحقيقي من خلال حفز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، هذه تعتبر إشكالية بالنسبة للسلطات النقدية التي تحاول دوماً تقليص مستوى الفارق بين نمو كمية النقود المصدرة وحجم الناتج الداخلي الخام الحقيقي وهو ما يعني تقليص حجم الفجوة التضخمية التي قد تنشأ نتيجة التسرب النقدي لتلك الكمية المصدرة من النقود إلى خارج الجهاز المصرفي الرسمي، بالإضافة إلى استقلال تلك النقود في مشاريع ليس لها مقابل حقيقي (لا تساهم في زيادة الإنتاج الوطني).

من هنا كان لذا ما علينا دراسة طبيعة الارتباط الموجود بين التغيير في كمية النقود و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2000).

الجدول رقم (10): تطوّر معدّل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2000)

الوحدة: نسبة مئوية .

السنوات	معدل نمو الكتلة النقدية %	معدل النمو الاقتصادي %
2000	13.17	2.4
2001	22.22	1.9
2002	17.39	3.6
2003	23.55	6.9
2004	11.31	5.1
2005	10.82	5.2
2006	12.70	5.5
2007	12.80	5.8
2008	11.20	4.6
2009	11.10	5

(1) العباس بلقاسم، تحليل البطالة، حسب التنمية (المعهد العربي للتخطيط-الكويت)، العدد 58، ديسمبر 2006، ص2.

الفصل الثالث: واقع السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2010

2010	10.00	4.5
------	-------	-----

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2000-2010.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن معدل نمو الكتلة النقدية في سنة 2000 كان 13.17% بالمقابل كان معدل النمو الاقتصادي 2.4%، وهي تؤكد على وجود مساهمة ضئيلة نوعا ما لكمية النقود في حدوث النمو الاقتصادي في الجزائر، ثم لينخفض إلى 1.9 سنة 2001، وارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في نفس السنة إلى 22.22%، ثم بعد ذلك يعود معدل النمو للارتفاع مجددا ليتراوح بين 4.5% و 5.8% منذ سنة 2002 إلى غاية 2010 ليشهد أكبر ارتفاع له سنة 2003 بمعدل 6.8%، بالمقابل يكون معدل نمو الكتلة النقدية يكون متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض من سنة 2002 إلى غاية 2010 ليشهد أكبر ارتفاع له كذلك في سنة 2003 بمعدل 23.55%.

وإجمالا فلا يمكن القول أن السياسة النقدية، ومن مختلف قنواتها كانت فعالة في تحقيق كل أهدافها، لأن تمكين السياسة النقدية م تحقيق هدف واحد من شأنه أن يزيد من فعاليتها، وهو هدف استقرار الأسعار، وبالتالي نستنتج أن فعالية السياسة النقدية تتقلص كلما تعدت هدفها إلى تحقيق أهداف أخرى غير هدف التحكم في التضخم، وهذا خاصة إذا كانت تمر بمرحلة انتقالية.

خلاصة:

من خلال تتبع مسار السياسة النقدية وكذا معدلات النمو الاقتصادي بالمقابل مع تطور أداة الاقتصاد الوطني نتيجة تغيير التوجه الاقتصادي، من اقتصاد موجه مركزي معتمد على التخطيط تحت رعاية تامة من قبل القطاع العام نحو تبني نظام اقتصاد السوق الذي نادى بضرورة تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية فاتحة المجال أمام الخصوصية والاستثمار الأجنبي في ظل سيادة السوق وفقا لقوى العرض والطلب كأحد دعائم هذا النظام الجديد بالنسبة للسلطات الجزائرية.

وكان الهدف من كل ذلك هو سعي السلطات العامة إلى رسم سياسة اقتصادية بمختلف وسائلها وأدواتها تصبوا إلى ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة نوعا ما.

خاتمة خاتمة

خاتمة عامة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع، ففي الفصل الأول كانت لنا تغطية لحل المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة الدخل الفردي، ويقاس النمو الاقتصادي سواء بقياس الناتج الحقيقي، الدخل القومي الكلي المتوقع أو متوسط الدخل الفردي. كما تمكنا في الفصل الأول من إعطاء مختلف النظريات والنماذج المتعلقة بالنمو الاقتصادي، بداية بالنظريات الكلاسيكية ثم النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي. هذه النماذج التي تعطي مختلف العوامل المؤثرة والمحددة في النمو الاقتصادي، والمتمثلة في تراكم رأس المال بشقيه المادي والبشري، ارتفاع إنتاجية العمل من خلال الاستثمار رأس المال البشري، التقدم التكنولوجي والابتكارات، إضافة إلى دعم البحث والتطوير الذي يؤدي إلى تنويع وتحسين المنتجات.

أما بالنسبة للسياسة النقدية، فتنتقل من نظريات نقدية عديدة تختلف وجهات النظر بالنسبة لكل واحد منها، وأولها النظرية الكلاسيكية التي ترى أن النقود حيادية وليس لها أي تأثير على النشاط الاقتصادي. أما النظرية الكينزية فأقرت بدور النقود في تحديد الدخل، العمالة والطلب على النقود، وتتبعه في ذلك النظرية النقدية، لكنها ترى أن هذا الدور يكون على المدى الطويل لا على المدى القصير. في حين ركزت النظرية النيوكلاسيكية على دور التوقعات العقلانية في التأثير على فعالية السياسة النقدية وأن الجانب الحقيقي (الإنتاج) هو الذي يؤثر على الجانب النقدي. وتمثل أهم أهداف السياسة النقدية في استقرار الأسعار، محاربة البطالة، تحسين ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع. أما أهم أدواتها فهي سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة، الإقناع الأدبي وغيرها.

وفيما يخص العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، أو التضخم والنمو الاقتصادي، فمعظم الاقتصاديين المهتمين بالموضوع يقرون بتأثير الأول على الثاني، فزيادة ضخ الكتلة النقدية يمكن أن يساهم في تشجيع النشاط الاقتصادي، وبالتالي النمو الاقتصادي إذا كانت هذه الزيادة معقولة وتتماشى مع طاقات الإنتاج الحقيقي. لكن إذا كانت هذه الزيادة كبيرة قد تتسبب في ضغوط تضخمية، هذه الأخيرة التي تؤثر سلبا على الادخار والاستثمار، وبالتالي تنخفض معدلات النمو الاقتصادي، إذن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال قيامنا بهذه الدراسة، وعلى ضوء المعلومات التي تحصلنا عليها توصلنا إلى النتائج التالية:

1- من خلال نماذج النمو الاقتصادي ومحدداته المذكورة استنتجنا وجود فارق كبير بين مستويات النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى إفتقار الدول الأولى لبعض هذه المحددات كالتقدم التقني والابتكار والاستثمار في رأس المال البشري، على الرغم من توفر معظمها على عنصر رأس المال المادي والعمل؛

2- المساواة في مستوى النمو بين الدول المتقدمة والنامية لا يمكن أن يتحقق في الغد القريب، باعتبار أن الأولى تواصل التقدم، والثانية تحتاج لعامل الزمن لتكوين محددات النمو الناقصة، على الرغم من أن معدلات النمو في الدول الفقيرة أكبر منها في الدول المتقدمة، والسبب في ذلك أن الاقتصاديات المتقدمة والتي تملك حجم رأس مال مرتفع تكون المردودية السلمية لهذا الأخير فيها متناقصة بشكل أكبر من تناقص المردوديات السلمية في البلدان التي تملك حجم رأس مال منخفض، وبالتالي نماذج النمو الاقتصادي خاصة نموذج سولو تفر بوجود تقارب بين هذه الدول؛

3- لم تستطع السياسة النقدية تحقيق مثولية أهدافها، ماعدا هدف التضخم والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار في حدود دنيا " 0.34% سنة 2000". أما الأهداف الأخرى، وأهمها النمو الاقتصادي فهي مرتبطة أساسا بمدى التحسن في أسعار البترول في الأسواق الدولية، وهو ما يطرح علامة استفهام كبرى حول مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر، خاصة مع ازدياد تبعية الجزائر للصادرات من المحروقات أكثر فأكثر خلال العشرية الأخيرة، حيث كانت نسبة الصادرات من غير المحروقات حوالي 3.4% من مجموع الصادرات سنة 1999 لتتخفص سنة 2010 إلى 1.7% فقط.

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة وبناء على النتائج التي توصلنا إليها يمكن إعطاء التوصيات التالية:

- 1- على الدول النامية وخاصة الجزائر التركيز على تركيب محددات النمو الاقتصادي غير المتوفرة، كاستثمار في رأس المال البشري من خلال تحسين نوعية التعليم والتكوين، وكذا دعم البحث العلمي، وإدخال التقنيات التكنولوجية في الإنتاج، كل ذلك للحصول على معدلات نمو جيدة؛
- 2- تفعيل السياسات الكلية وخاصة السياسة النقدية، من خلال وضعها على أسس موضوعية واقتصادية من طرف متخصصين وخبراء اقتصاديين وماليين دون إدخال الحسابات السياسية، وذلك للتحكم في معدلات التضخم من جهة، وتوفير الكتلة النقدية اللازمة لتنشيط الاقتصاد من جهة أخرى؛
- 3- هدف النمو الاقتصادي يتحقق بأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة فيه لذلك وجب دراسة نظريات ونماذج النمو الاقتصادي قبل وضع أي سياسة لتحقيق هذا الهدف.

الاقتراحات:

- أهمية الموضوع تستدعي الإلمام بمختلف جوانبه، وإدراكا منا صعوبة تحقيق هذا الهدف فإننا نعلم أن هناك جوانب لم نتعرض إليها أو لم نعطيها حقها لأسباب لا يسعنا المجال لذكرها. هذه النقائص يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث جديدة في هذا المجال نذكر منها:
- 1- دراسة أثر التقدم التكنولوجي والتحديات التقنية على النمو الاقتصادي، سواء من خلال دراسة نظرية أو قياسية لحالة الجزائر بصفة خاصة، والدول النامية بصفة عامة؛
 - 2- دراسة أثر التنسيق بين السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي؛

3- دراسة أثر السياسة النقدية غير المتوقعة على النمو الاقتصادي في الجزائر.
وفي نهاية بحثنا هذا نقول أن المجال لا زال واسعا لدراسات أخرى في الموضوع، واستكمالنا له لا يعني أننا استوفينا حقه وملئنا وعائه فكل وعاء ضيق بما وضع إلا وعاء العلم فإنه يتسع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ. المراجع باللغة العربية:

— الكتب:

- أحمد أبو الفتوح علي الناقبة، نظرية النقود والأسواق المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
- أكرم حداد وهذلول مشهور، النقود والمصاريف، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
- إسماعيل محمد هاشم، السياسات النقدية الاقتصادية في النظم المصرفية، المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم، الأهلية للتوزيع والنشر، الأردن، 2004.
- السيد علي عبد المنعم والعيسي نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- الصادق علي توفيق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 1996.
- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- جون مينارد كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، موفم للنشر، الجزائر، 1991.
- حبيب كميل والبي حازم/ من النمو والتنمية إلى العولمة والجات، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، بيروت، 2000.
- حربي عريقات ومحمد موسى، مبادئ الاقتصاد-التحليل الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2006.
- حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديا البنوك والنقود، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
- كريا الدوري وسيرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

- ساعد محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
- سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديث، مطابع الأهرام، مصر، 1994.
- سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1999.
- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر، عمان، الأردن، 2005.
- صامويل عبود، الاقتصاد السياسي للرأس مالية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.
- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصنعاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
- طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2006.
- عبد الرحمان إسماعيل وحريري عريقا، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2004.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1998.
- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر بن عكنون، الجزائر ط3، 2003.
- عبد النعيم محمد مبارك ومحمود يونس، اقتصاديا النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1996.
- عجمية محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، التنمية الاقتصادية، مفاهيمها ونظرياتها وسياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- عجمية عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.
- عقيل حاسم عبد الله، النقود والمصاريف، الجامعة المفتوحة، الأردن، ط1، 1994.
- لطرش الطاهر، تقنيا البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- ماير توماس وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، المملكة السعودية العربية، 2004.
- محمد العربي شاكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
- محمد بلقاسم، حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

- محمد دويدر، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية تطبيقية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2002.
- محمد عبد القادر عطية رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2005.
- محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر ابو ظبي، صندوق النقد العربي، 2004.
- محمد محمود عطوة يوسف والبرعي عصام الدين البدرابي، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- محمد يوسف كمال، السياسة النقدية المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 1996.
- محمود حميدات، النظريات والسياسات النقدية، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- مدحت صادق، أدوا وتقنيات مصرفية، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.
- مشورب إبراهيم، إشكالية التنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط1، 2006.
- مصطفى أحمد فريد وحسن سهير محمد السيد، السياسات النقدية والبعء الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- معروف هوشيارن تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2005.
- نزار سعد الدين العيسي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- نزار سعد الدين العيسي وإبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر، الأردن، 2006.
- ولاس بيتر سون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1968.

– المذكرات والأطروحات:

- الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازنات الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات الأعمال والحجارة الدولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012.
- بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة النظرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، الجزائر، دفعة 2009، 2008.
- سليم موساوي، فعالية السياسة النقدية في اقتصاديا الانتقالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2007.
- كبداني أحمد سيد احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2006-2007.
- ماجدة مدوح، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2002-2003.
- مليكة يحيات، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
- محمد محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سوريا وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2000.
- وائل محمد علي الزعبي، أثر السياسة النقدية المتوقعة وغير المتوقعة على الأداء الاقتصادي في الأردن، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 2004.
- مليكة يحيات، اشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

– المقالات:

- محمد راتول وصلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكاليدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).

-القوانين والاحصائيات.

- الديوان الوطني للاحصائيات .
- الديوان الوطني للاحصائيات.
- النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 12 لبنك الجزائر ديسمبر 2010.
- المواد 69-72 من قانون النقد والقرض.

ب. المراجع باللغة الفرنسية:

- Frédéric Miskin Monnair ,Banque et marchel finansieres, Pears on edition, France, 2004.
- Jean François Goux, Economie monétaire Financière, 3eme editions, France, 1998.
- J stuathers , HSpeight Money, Institutions Theory and policy longman 1986 .